جامعة عباس لغرور-خنشلة -

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة: تاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)

الرقم التسلسلي: ...../ك.ع.اج. إن/ق ع إن/2024

السياسة الفرنسية في عهد الماريشالين بيجو وراندون 1841-1858(دراسة مقارنة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة: تاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

إعداد الطالبتين:

-نجاح ورتان

-ميمونة بن زرارة

إشراف الأستاذ:

- د/عبد النور غرينة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أماني قاسمي	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
عبد النور غرينة	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
صالح كليل	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

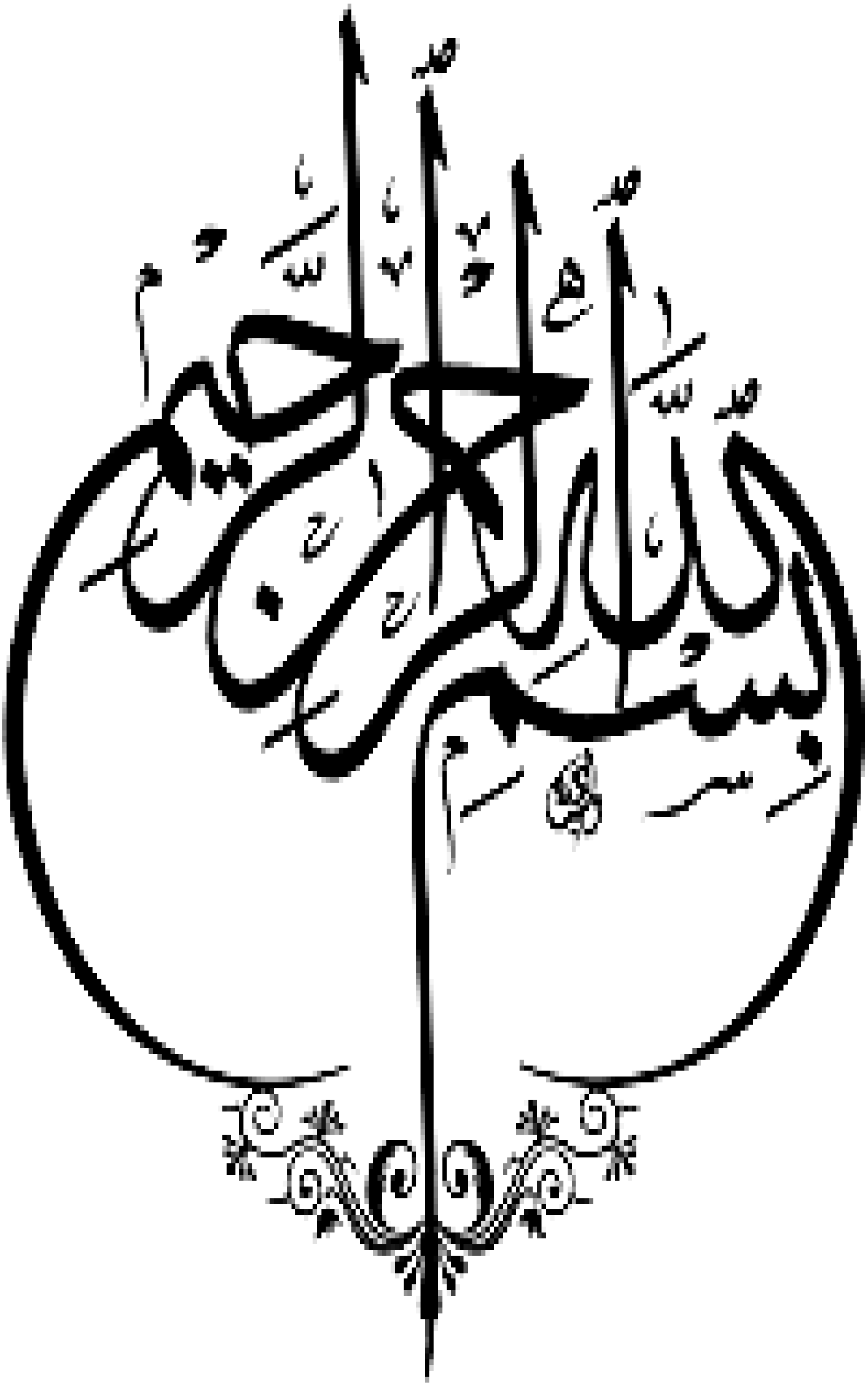
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـروتقديـر

نحمد الله حمدا كثيرا الذي وفقنا وأعاننا في إتمام هذا العمل.

نتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور غرينة عبد النور الذي لم يبخل بجهوده في تتبع مراحل إنجاز هذا العمل، من خلال توجيهاته القيمة، لإخراجهفي شكلهالنهائي.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الخالص إلى الدكتور "كليل صالح "والدكتور ة"أماني قاسمي " لمناقشة عملنا هذا وتقييمه.

كما نتقدم بشكرنا إلىعمال المكتبة المركزية لجامعة عباس لغرور والمتحف الجهوي للمجاهد بخنشلة

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة و كانا لي

خير داعم وسند، إلى أسمى شخصين في الحياة.

إلى منحملتني في جوفها وهن على وهن، وتعبت وسهرت بلا ملل لنصل إلى المستقبل ، إلى منبع الحب والحنان أمي الحبيبة، وإلى نبع الأمان وقوتي وعزي وافتخاري في الحياة لأبي الغالي حفظكما الله لنا وأدامكما بالصحة والعافية.

كما أهديه إلى إخوتي الأعزاء

أخي وسندي إسلام، أختي وأنسيتي رميسة، أخي العزيز وائل، وصغيرتي آلاء الرحمان، وإلى ابن عمي وأخي أنور.

وأهديه أيضا بكل تقدير وعرفان إلى أبطال الحرية الذين ضحوا بأرواحهم لأجل رفعة الوطن وعلى رأسهم رمز عزتنا وفخرنا، من له مكانة خاصة في قلبي جدي المجاهد "مسعود ورتان" حفظك الله ورعاك.

ولا أنسى صديقاتي الوفيات اللاتي وقفن معي في جميع الأوقات: شيماء سلات، خلود سلات، فاطمة بن حبسة، هدى بلاغماس، وإلى فقيدة روحي صديقتي سعاد شدودي رحمها الله، أهديهن هذا العمل عرفانا بفضلهن ودعمهن المتواصل.

إهــداء

الحمدلله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على

أداء هذا العمل ووفقنا لإنجازه أقدم هذا العمل المتواضع إلى:

من علمني الإصرار ووقف معي طوال المشوار وسهل لي

طريق العلم والمعرفة أبي حفظه الله. الى من غمرتني

بحبها وحنانها وسهرت الليالي من أجلي وشملتني بدعائها في

كل وقت وحين والتي تعجز الكلمات عن شكرها امي الغالية اطال الله في عمرها

الى من كانوا عوني وسندي إخوتي. فوزي، زين الدين، أنيس.

إلى من منحوني المحبة الخالصة والصادقة بنات عمي:

حفيظة، سعيدة، سمية،

ولاانسى أبناء عمي أخص بالذكر عبد المالك.

والكتكوتين نورالوجدان بن زرارة، وآدم بوعروج.

ولكل من تسعهم ذاكرتنا ولا تسعهم مذكرتنا أهديكم هذا العمل راجيتا من المولى القبول

والنجاح.

ميمونة

قائمة المختصرات

تر	ترجمة
تح	تحقيق
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
ط.خ	طبعة خاصة
ص	صفحة
ص_ص	من الصفحة إلى الصفحة
ج	جزء
ع	العدد
م	مجلد
د.س	دون سنة
P	Page

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-د
الفصل التمهيدي: الحكام الفرنسيون في الجزائر قبيل 1840	
1_ الحاكم العام كلوزيل	06
2_ الحاكم العام فالي	09
الفصل الأول: السياسة الفرنسية خلال عهد الماريشال بيجو 1841_1848	
المبحث الأول: التعريف بشخصية الماريشال بيجو	12
المطلب الأول: مولده ونشأته	12
المطلب الثاني: أهم أعماله في الجزائر قبيل توليه الحكم	14
المطلب الثالث: وفاته	16
المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية خلال فترة حكم الماريشال بيجو	17
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية	17
المطلب الثاني: السياسة العسكرية	24
المطلب الثالث: السياسة الإدارية	29
المطلب الرابع: السياسة الثقافية	34
الفصل الثاني: السياسة الفرنسية في عهد الماريشال راندون 1851_1858	
المبحث الأول: التعريف بشخصية الماريشال راندون	41
المطلب الأول: مولده ونشأته	41
المطلب الثاني: أهم أعماله قبيل توليه الحكم في الجزائر	42
المطلب الثالث: وفاته	43
المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية خلال فترة حكم الماريشال راندون	45

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية	45
المطلب الثاني: السياسة العسكرية	49
المطلب الثالث: السياسة الإدارية	52
المطلب الرابع: السياسة الثقافية	56
الفصل الثالث: مقارنة بين السياسة الفرنسية في عهد كل من بيجو وراندون	
المبحث الأول: أوجه التشابه	63
المبحث الثاني: أوجه الاختلاف	68
خاتمة	73
الملاحق	76
قائمة المصادر والمراجع	83

المقـــدمـــة

المقدمة:

منذ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م ،شرعت في إرساء دعائم الاحتلال والإخضاع في كامل التراب الجزائري بهدف تحقيق طموحاتها في صنع الجزائر الفرنسية والعمل على محو الهوية الجزائرية بكل مظاهرها واعتمدت في ذلك على سياسات مختلفة خلال مراحل الاحتلال المتعاقبة وخاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 1841،1858 فقد شهدت الجزائر عهد استعماري جديد خلال حكم المارشالين توماس بيجو من 1841-1847وجاك لويس راندون من 1851_1858وقد تبنى هؤلاء عدة سياسات لتعزيز النفوذ الاستعماري وإخضاع الجزائريين والتي ستكون محور مقارنة في دراستنا من خلال تحليل سياسات كل منهما في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراستنا للسياسة الفرنسية في عهد المارشالين بيجو وراندون1841،1858(دراسة مقارنة)في:

إبراز مظاهر سياسة الإدارة الاستعمارية في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة وتسليط الضوء على دور المارشالين بيجو وراندون بصفتهما عسكريين وسياسيين وتحديد الأساليب التي اعتمدها كل منهما في مجالات الاقتصاد والجيش والإدارة والثقافة لترسيخ الهيمنة الاستعمارية على الجزائر، والمقارنة بين أساليبهما وسياساتهما في الجزائر.

الأهداف:

- اكتساب معرفة حول السياسة الفرنسية خلال فترة حكم المارشالين بيجوورراندون.
- فهم العلاقة بين السياسة المتبعة من قبل الجنرال بيجو وسياسة الجنرال راندون في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع السياسة الفرنسية في عهد المارشالين بيجو وراندون 1841/ 1858 (دراسة مقارنة) مجموعة منالأ سباب منها الذاتية والموضوعية.

تضمنت أسبابنا الذاتية رغبتنا بتعميق فهمنا للسياسة الفرنسية في الجزائر لاسيما خلال الفترة الممتدة من(184-1858)وكذلك التعرف على أهم الشخصيات الفرنسية البارزة خلال هذه الحقبة الاستعماريةالتي تركت بصمة بارزة في تاريخ الجزائر حيث جسدت سياسات و إجراءات قاسية تهدف إلى إخضاع الجزائريين.

أما الأسباب الموضوعية تمثلت في قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت مثل هذه المواضيع وإن وجدت فإنها عبارة عن دراسات جزئية وذلك حسبما اطلعنا عليه من دراسات.

إشكالية البحث:

تمثلت الإشكالية الرئيسية لبحثنا في محاولة معرفة ما إذا كانت سياسة المارشالين بيجو وراندون المطبقة في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1841-1858بغية توسيع النفوذ الاستعماري متشابهة أم أن لكل منهما نهجا مختلفا في تطبيق سياسته في الجزائر المستعمرة، وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1-هل كان لنشأة وتكوين الماريشالين أثر على سياستهما في الجزائر؟

2-ماهي أهم أعمال كل منها في الجزائر المستعمرة قبيل توليهم الحكم؟

3- فيما تمثلت السياسة الاستعمارية التي انتهجها كل من بيجو وراندون من أجل إخضاع الجزائريين؟

4-هل كان لكل من بيجو وراندون الأسلوب نفسه في تطبيق سياستهما الاستعمارية أم أنها كانت مختلفة؟

المنهج المتبع:

أما بخصوص المنهج الذي اتبعناه في دراستنا هذه لم نعتمد على منهج واحد فقط و إنما استخدمنا عدة مناهج منها:

المنهج الوصفي الذي اعتمدناه في وصف الأحداث والوقائع التاريخية وعرضها عرضا كرونولوجيا الذي وظف وعرض بشكل رئيسي في الفصل التمهيدي وعرض بعض الوقائع في الفصلين الأول والثاني.

المنهج التحليلي الذي استخدمناه في تحليل مضمون المراسيم والقوانين المرتبطة بالسياسات المختلفة في دراستنا ولا سيما في الفصل الأخير الذي يتناول المقارنة كما عمدنا في فصلناالأ خير هذا على المنهج المقارن الذي استعملناه في مقارنة سياسات المار يشالين بيجو وراندون في الجزائر.

خطة البحث:

وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه قد عالجناه وفق خطة بحث تتكون من مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة إستنتاجية وملاحق.

المقدمة: تطرقنا فيها إلى التعريف بالموضوع وأهميته وأهدافه والأسباب التي دعتنا لاختياره، وتضمنت كذلك إشكالية الدراسة، المنهج المتبع كما تطرقنا إلى الدراسات السابقة إضافة ما تطرقتا إليه من مصادر ومراجع، وأهم الصعوبات التي واجهتنا.

فصل التمهيدي: سنسلط الضوء فيه على الحكام العامين الفرنسيين للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1835-1840 ونركز بشكل خاص على الحاكمين كلوزيل وفالي مع إعطاءلمحة موجز ة عن الحكام الآخرين الذين شغلوا هذا المنصب في تلك الفترة أيضا أما بالنسبة

الفصل الأول: المعنون بالسياسة الفرنسية في عهد الماريشال بيجو من 1848_1841، لقد قسمناه إلى مبحثين رئيسيين ركز المبحث الأول على شخصية الجنرال بيجو انجازاته وذلك وفق ثلاثة مطالب تناولت مسقط ر أسه وتربيته وأعماله في الجزائر قبل توليه السلطة ووفاته في حين أن المبحث الثاني متعلق باستراتيجيات بيجو في الجزائر والتي غطت جوانب متعددة بيناها في أربعة مطالب الأول حول سياسته الاقتصادية بما في ذلك الاستيطان ومصادر ة الأ راضي وسياسة الأرض المحروقة والمطلب الثاني حول السياسة العسكرية إذا ركزنا على سياسة بيجو التوسعية في الجزائر بشكل أساليب من قتل و إبادة وفي المطلب الثالث تحدثنا عن سياسته الإدارية التي تضم المكاتب العربيةوالنظام القضائي وفي المطلب الأ خير السياسة الثقافية التي استهدفت القضاء على الدين والتعليم ،

الفصل الثاني: فكان تحت عنوان السياسة الفرنسيةفي عهد المارشال راندون فقسمناه هو الآ خر إلى مبحثين ، تناولنا في الأول التعريف بشخصيةالجنرال راندون و أهم أعماله وذلك من خلال ثلاثة مطالب تتناول مولده ونشئه و أعماله في الجزائر قبل توليه الحكم ووفاته ثم مبحث ثاني يتناول استراتيجيات راندون في الجزائر التي مست هي الأ خرى عدة جوانب سنعرضها في أربعة مطالب الأول يخص سياسته الاقتصادية بما فيها سياسته الاستيطانية وبعض من قرارات مصادر ةالأ راضي ، في حين بينا في المطلب الثاني سياسته العسكرية ومطلب ثالث يتناول السياسة الإدارية بما في ذلك من مكاتب عربية ونظام قضائي والمطلب الأ خير جاء موضحا لسياسة راندون الثقافية وما قام به اتجاه الدين الإسلامي والتعليم العر بي.

الفصل الثالث والأ خير: خصصناه لمقارنة السياسات التي وضعها كل من بيجو وراندون، يتضمن هذا الفصل مبحثين المبحث الأول نبرز من خلاله أوجه التشابه بين سياستهما والنقاط المشتركة بينهما بما في ذلك أهدافهما وقيمهما المشابهة،والمبحث الثاني لعرض أوجهالا ختلاف بين سياسات بيجو وراندون مع التركيز على الاختلافات في استراتيجياتهم و أساليبهم.

الخاتمة: واختتمنا دراستنا بمجموعة منالا ستنتاجات التي تلخص أهم النقاط التي تطرقنا إليها.

أهم المصادروالمراجع:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بالاستناد إلى مصادر ومراجع متعددة واختلفت أهميتها حسب مدى ارتباطها بالموضوع ، ومن المصادر التي اعتمدنا عليها كتاب حياةالأمير عبد القادر للمؤلف شارل هنري تشرشل الذي استخدمناه خلال دراستنا لشخصية بيجو وسياسته العسكرية، بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المراجع بما في ذلك تاريخ الجزائر المعاصرة1827،1871 للمؤلف شارل أندري جوليان فقد زودنا هذا المرجع بمعلومات قيمة عن شخصيتي بيجو وراندون بالإضافة إلى جوانب من سياساتهما ، كما قمنا بالاستعانة بكتاب الغالي الغربي العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد في دراستنا بشكل واسع لأنه يحتوي معلومات حول مولد بيجو وسياسته بالإضافة إلى تناوله جوانب من سياسة الجنرال راندون كذلك كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962-1830الذي أفادنا بأهم القوانين المتعلقةبالاستيطان ومصادرة الأراضي خلال عهد المارشالين بالإضافة إلى كتابات أبو قاسم سعد الله بالأخص الحركة الوطنية في جزئها الأول وتاريخ الجزائر الثقافي بأغلب أجزائه.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال انجازنا لهذه الدراسة نذكر:

امتداد الفترة الزمنية المخصصة لهذه الدراسةمن1841- 1858، والتي شهدت العديد من الأحداث الهامة والتغيرات السياسية أدى ذلك الى اتساع نطاق البحث زمانيا ومكانيا مما إستلزم التركيز على جوانب محددة من السياسة الفرنسية خلال تلك الفترة، علاوة على ذلك واجهنا نقصا في الدراسات المتخصصة باللغة العربية التي تتناول شخصية المارشالين وخاصة راندون حيث أن معظم الدراسات هي باللغة الفرنسية مما صعب من عملية الحصول عليها وترجمتها.

الفصل التمهيدي: الحكام الفرنسيون في الجزائر قبيل1840

سنستعرض في فصلنا هذا أهم الاستراتيجيات التي اتبعها الحكام الفرنسيون في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1835الى1840 وسوف نركز على حكام دون غيرهم وهذا بسبب قصر فترة حكمهم التي لم تشهد إحداث وتغيرات بارزة،ولذلك ركزنا على كل من الحاكمين كلوزيل و فالي، وهدفنا هو إبراز كيف كانت السياسة الفرنسية في البداية وكيف ستكون في فترة حكم الحاكم العام بيجو وراندون.

1/ الحاكم العام كلوزيل(Comte Clauzel) وسياسته في الجزائر:

تم تعيين * كلوزيل حاكما عاما على الجزائر وتولى الحكم فيها مرتين المرة الأولى بقي فيها من أوت 1830الى فيفري 1831بعدعزله، والثانية في 1835واستمرت لمدة سنة ونصف[1]، وأنشأ خلال فترة حكمه الأولى لجنة حكومية مختصة في مجالا ت محدثة وهي العدالة والداخلية والمالية وتكون تحت تصرفه [2] ،كما اتبع سياسة الاستلاء على الأراضي الجزائرية ومنحها للمهاجرين الأوروبيين حيث أصدر في الأشهر الأولى من احتلال الجزائر قرار يقتضي بتسليم الأراضي للمعمرين[3] ،كما أصدر أيضا قرار في 7ديسمبر1830ينص على مصادرة الأملاك الدينية سواء كانت عامة او خاصة وضمها إلى مصلحة أملاك الدولة الفرنسية[4].

*كلوزيل: ولد في 1772/12/12بميرايو (Mirepoix) منح وسام الفرقة الشرفية في 1815/2/24تولى منصب القائد العسكري لجيش افريقيا في الفترة مابين 2سبتمبر 1830الى 21فيفري 1831ثم عين ثانية حاكما عاما للممتلكات الفرنسية في 8جويلية1835الى غاية12جانفي 1837,توفي في منطقة سوكري (Secouries) (ينظر محمد عيساوي ، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية اثناء الحكم العسكري 1830،1871 دار شبايطي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2015، ص 275)

[1]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830،1900، دار الغرب الإسلامي، ج01، ط1، بيروت لبنان،1992، ص36.

[2]-مقلاتي عبد الله المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830_1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص99.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية لغاية 1962، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1997، ص103.

[4]أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 05، دار الغرب الإسلامي، لبنان بيروت، 1998، ص 161. لم

ومست سياسة كلوزيل أيضا الجانب الاجتماعي حيث طرح فكرة الاندماج الاجتماعي والانصهار العرفي بين الاجناس وذلك عن طريق الزواج المختلط إذ كان يرى أنه لا استيطان إلا بالتواصل الاجتماعي [1]. استهدف أيضا التعليم العربي ومؤسساته وقد أبدى كلوزيل موقفه من ذلك بعد ستة أشهر من احتلال مدينة الجزائر من خلال ما احدثه من خسائر كبيرة بالنسبة لكل من التعليم العربي وللثقافة الجزائرية على حد سواء[2]

غير أن اتخاذه لقرارات فردية و قيامه بمفاوضات دون استشارة وزيري الحرب وشؤون الخارجية ، هذا ما أثار الفوضى وأدى إلى استدعاءه الى باريس في شهر فيفري 1831[3]،بعد رحيل كلوزيل المؤقت لم يكن للذين خلفوه في حكم الجزائز أمثال "بيرتزين" Berthezene(1831_1832) [4]، الذي فترة حكمه بسياسة الترغيب و الترهيب مع الأهالي، ووضع أسس الاستيطان وقام بتسليم الأراضي للمعمرين[5]، ثم دو روفيغو De Rovigo (1832_1833) *وفوارول (1833_1834) يليه الكونت دورليان (1834_1835) يحملون ذلك الحماس الكبير للاستيطان مثل كلوزيل إلا إن انشغالهم كان بالقتل والقضاء على الانتفاضات المنتشرة في البلاد [6]،الا أن استمرار المقاومات الشعبية في متيجة دفعت هؤلاء الحكام للانسحاب من العديد من المناطق المجاورة لمدينة للجزائر ماعدا وهران ومستغانم بالغرب الجزائري[7].

خاصة بعد انتصار الأمير على تريزيل في اول مواجهة بينهما وتوالي انتصارات الأمير على الفرنسيين وكانت معر كة المقطع 1835م المعركة الفاصلة ما دفع فرنسا الى إعادة تعين كلوزيل حاكما على الجزائر الذي كان هدفه مركزا على احتلال مناطق الإقليم الداخلية [8]، ففي رسالة وجهها كلوزيل الى وزير الحربية

---

[1]- فاتح زياني، السبتي غيلاني، سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو 1830-1847، مجلةالا حياء، م 20، ع 26، سبتمبر 2020، ص 660.

[2]-عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2016، ص 104

[3]- بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م،ط خ وزارة المجاهدين، ومنشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954،، ص_ص 41-42.

*فوارول (Voirol)هو تيوتفيل فوارول وهو سوسيري الأصل ولد بمدينة برن في 3سبتمبر1781تجنس بالجنسية الفرنسية بعد صدور قرار يسمح بذلك منذ 19جوان 1816(لغالي الغربي، العدوان الفر نسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات، طبع خاصة لوزارة المجاهدين، ص 315).

[4]فاتح زياني، سبتي غيلاني، المرجع نفسه، ص 663

[5]صالح كليل، التنظيمات الادارية والاقتصادية في الجزائر (1830 _1871)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2017_2018، ص29.

[6]-فاتح زياني، سبتي غيلاني، المرجع نفسه، ص 663

[7]- بوعزة بوضرساية ، المرجع نفسه ، ص 42.

[8]-مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر ...، المرجع السابق، ص39.

في 27سبتمبر1836يقول "إن تبني نظام قاسي سريع ومغلق هو الوحيد الذي يضمن لنا أحسن النتائج "وصرح أيضا "ان تلمسان وقسنطينة بالنسبة الينا مثل أهمية كالي(Calais) في فرنسا "و طبق كلوزيل أقواله [1]وذلك بشنه غارات عدة فاستولى من خلالها على معسكر في ديسمبر 1835ثم تلمسان في جانفي 1836[2].

وقد خرب في معسكر المؤسسات العسكرية ومخازن الكبريت ومعمل الأسلحة وذخائر الحبوب الوافرة، وبتلمسان استولى على العديد من المطامير والمواشي ومواد أخرى لضمان المؤونة لجيشه وعين كلوزيل في شرق البلاد يوسف بايا على قسنطينة فارتكب بها عدة جرائم [3].

بالإضافة إلى هذا فإن الحاكم العام كلوزيل عمل على تطبيق سياسة الاستيطان الحر و الرسمي وهدف إلى تحويل سهل متيجة وقراه إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين [4]،فكان القرار الذي أصدره في 27سبتمبر 1836بمثابة أول عقد للاستعمار الزراعي [5]، وتشجيعا لهذه العملية الاستيطانية أنشا في نفس السنة قرية في بوفاريك غرب مدينة الجزائر، وقام بتوزيع الأراضي على المستوطنين الجدد لتشجيعهم على الاستقرار والاستثمار في تلك الأراضي [6]،وكانت تضم هذه القرية 173قطعة فلاحية منحت بالمجان للأوروبيين وبلغ عدد المستوطنين في مستوطنة بوفاريك 76اوروبيا سميت أيضا بالمزرعة التجريبية في افريقيا وضم إليها مزرعة حوش حسن باشا القريبة من واد حراش التي كانت مساحتها 1000هكتار ،وبذلك تم تجريد الأهالي من أراضيهم وارغمت قبائل من متيجة بالرحيل عنها [7]،إلا أن هذه السياسة لم تلق نجاحا كبيرا، فإلى غاية 1839لم يزدد عدد المهاجرين الأوروبيين على 25الف شخص [8]،ورغم كل المساعدات التي دعم بها كلوزيل المستوطنين الا أنهم لم يتأقلموا مع الظروف المناخية للمنطقة وكذلك بسبب شراسة المقاومة [9].

---

[1]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية أثناء الحكم العسكري .....، المرجع السابق، ص 95

-[2]مقلاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر ....، المرجع السابق ،ص 39.

[3]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع نفسه، ص -ص 96،100،

- [4]يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري للحركة الوطنية 1830-1954،ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر،2009،ص8.

- [5]صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة باتنة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الإنسانية الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ،2013 -2014،ص 63.

- [6]يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري....، المرجع نفسه ،ص 9.

- [7]فاتح زياني ،أ.د سبتي غيلاني ،سياسة الجيش الفرنسي ....،المرجع السابق ، ص665.

[8]يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري .....، المرجع السابق، ص-ص 9_8.

- [9]فاتح زياني ،أ.د السبتي غيلاني ،المرجع نفسه، ص 665.

2/الحاكم العام فالي (Valèe)وسياسته في الجزائر:

نتيجة لفشل تجربة الاستيطان الرسمي غيرت الإدارة الاستعمارية استراتيجيتها واتجهت الى الاعتماد على أصحاب الإمكانيات المادية وتشجيع الاستيطان الحر وبتعيين الماريشال *فالي حاكم عاما على الجزائر مكان كلوزيل بدأ في توسيع الاحتلال الفرنسي نحو المدن الداخلية حيث تمكن في 15مارس 1840من احتلال البليدة والقليعة وشرشال وملیانة[1]،وقرر فالي بناءا على قرار 20سبتمبر و2أكتوبر1840أن الأراضي المصادرة في البليدة وشرشال يوجه استغلالها في خدمة الاستيطان [2]،كما اهتم فالي أيضا بتنظيم حركة الاستيطان وحدد النقاط التي يجب إنشاء المستوطنات بها ووضع شروط للتمليك الفردي والمصالح المشتركة تعبيرا منه عن نهاية الاستيطان العشوائي وفتح المجال أمام نوع آخر من الاستيطان وهو الاستيطان الحر[3]،غير أن النتائج التي تم تحقيقها في ميدان الاستيطان خلال هذه الفترة أدت إلى تخلي الإدارة الاستعمارية عن الاحتلال الجزئي و اعتماد الاحتلال الكلي للبلاد وذلك لتحقيق متطلبات الاقتصاد الأوروبي [4]،إضافة لذلك فإن. صدور مرسوم في 21اكتوبر1838يعطي للسلطة الفرنسية حرية التصرف في الأوقاف حسب اهوائها، وجاء بعده المنشور الملكي المؤرخ في 21اوت 1839فصحح وأثبت القرارات السابقة له وقسم الأملاك الوقفية إلى ثلاث أنواع: أملاك الدولة، الأملاك المستعمرة والاملاك المحتجزة[5].

وفي الجانب الإداري تم في عام 1837تحويل الديوان العربي الذي أنشأه روفيغو الذي كانت مهمته الاتصال برؤساء القبائل بالاعتماد على المترجمين المختصين في الشؤون العربية[6]،إلى هيئة إدارة الشؤون

---

*فالي) (Valéeولد شارل سيلفان فالي في 17ديسمبر1773في منطقة برين لوشاتو بفرنسا، ترقى في الجيش، وتولى وظائف هامة، وتولى وظائف هامة واشترك في حرب بروسيا وإسبانيا، وتم ترقيته إلى مرتبة مارشال بعد معركة قسنطينة الثانية في أكتوبر 1837 عين حاكما عاما بعد مقتل الجنرال دامر يمون 15أوت1846. (محمد عيساوي،نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية أثناء الحكم. العسكري .....، المرجع السابق ص 276)

[1]- فاتح زياني، سبتي غيلاني، ا سياسة الجيش الفرنسي .....، المرجعالسابق،ص 665.

[2] -صالح حيمر، السياسة العقارية .....، المرجع السابق ص 64.

- [3]فاتح زياني ،أ.د السبتي غيلاني ،المرجع نفسه ،ص665.

- [4]صالح حيمر، المرجع نفسه ، ص ،64.

- [5]أ. موسى عاشور ،أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف ،أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر ،2007،طخ من وزارة المجاهدين ،ص79.

- [6]عمار بوحوش ،التاريخ السياسي للجزائر... ، المرجع السابق ،ص129.

العربية وأسندت إدارتها إلى الضابط بيليسي دوريينو عام 1837الى 1839[1]،واستمرت مهمتها في تسهيل عملية الاتصال برؤساء العشائر والتفاوض معهم ليتعاونوا مع فرنسا وفي المقابل تلتزم باحترام أساليب عملهم وعاداتهم وتقاليدهم اضافه لتامين الحماية لهم في مناطق نفوذهم [2]،وقد ربط فالي الشؤون العربية بقيادة الأركان العامة بالجيش وأعطى الأولوية للغزو العسكري على إدارة الجزائريين [3].

كما عمل فالي طيلة حكمه للجزائر من 1837-1841على استئناف الحرب ضد الأمير ،وبالرغم من محاولات الأمير للحفاظ على السلام الموقع عليه في معاهدة التافنة 1837، بينه وبين الجنرال بيجو قائد القوات الفرنسية في وهران آنذاك، من خلال تقديم الشكاوي إلى أعيان الحكومة الفرنسية والملك بذاته ،إلا أنها لم تهتم لذلك ودعمت ممثلها فالي في استفزازه للأمير[4]،وتطبيقه خطته التي قدمها للحكومة والتي تقتضي بالقيام بمسيرة عسكرية ففي الأراضي المتنازع عليها تنطلق من سطيف الى الجزائر عبر مضيق البيبان (باب الحديد)[5]،وكان يرى في هذه الخطة مكسب في الحالتين في حالة عبوره دون تدخل الأمير يكون قد اثبت حق فرنسا في تلك الأراضي وان تدخل الأمير فإنه يعتبره عمل عدائي وتتحقق رغبة فرنسا في استئناف الحرب ولم يتوقف عن مراوغة الأمير وحاول أيضا اقناع خلفاء الأمير التخلي عنه والانضمام إلى فرنسا وذلك للقضاء عليه [6]،الا أنه تلقى ردا عسكريا من الأمير ما أدا إلى إصداره أوامر بإجلاء المراكز العسكرية التي أقامها وتم تنفيذ هذه الأوامر خلال1839ليضع بعد ذلك مخططا جديدا للقيام بأعمال. هجومية وقسمه لمرحلتين:

المرحلة الأولى يتم فيها احتلال المدن الداخلية كالمدية وملیانة وتأمين المواصلات بينها وبين الموانئ بوهران ومستغانم، والمرحلة الثانية تستخدم هذه المدن كقواعد لانطلاق الهجومات المتطورة لاحتلال المواقع والمدن المجاورة، ورغم الانتصار العسكري الذي حققه الا أن عجزه في الجانب السياسي أدى إلى عزله ومالبته بالتخلي عن القيادة ليعوض بمن تتوفر فيه الكفاءة العسكرية وهو الجنرال بيجو[7].

- [1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...،المرجع السابق ،ص10.
- [2] عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر .....، المرجع السابق، ص129.
- [3] أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية 1830_ 1900 .....، المرجع السابق ، ص 61.
- [4] أبو قاسم سعد الله،المرجع نفسه ،ص216.
- [5] بسام العسلي ، مشاهير قادة العالم الماريشال بيجو 1784-1849المؤسسةالعربية للدراسات والنشر، بيروت 1982،ط1،ص61.
- [6] أبو قاسم سعد الله ،المرجع نفسه،ص 214.
- [7] بسام العسلي ، المرجع نفسه، ص ص64،66.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية في عهد الماريشال بيجو 1848/1841.

المبحث الأول: التعريف بشخصية بيجو

المطلب الأول: مولده ونشأته.

المطلب الثاني: أهم أعماله قبيل توليه الحكم.

المطلب الثالث: وفاته.

المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية خلال فترة حكم الماريشال بيجو.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: السياسة العسكرية

المطلب الثالث: السياسة الإدارية.

المطلب الرابع: السياسة الثقافية.

عمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، منذ الاحتلال الفرنسي عام 1830، إلى فرض هيمنتها وبسط سلطتها ونفوذها على البلاد. وقد عمدت في تحقيق ذلك إلى إتباع العديد من الأساليب والاستراتيجيات وقد تعددت هذه الأخيرة بتعدد وتوالي الحكام العامين على الجزائر. ومع تولي الجنرال بيجو منصب الحاكم العام في عام 1841، شهدت الجزائر عهد استعماري جديد من خلال ما جاء به من سياسات في شتى المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية والإدارية، وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا هذا.

المبحث الأول: التعريف بشخصية الماريشال بيجو.

سنستعرض في هذا المبحث جوانب من شخصية وحياة الحاكم العام بيجو واهم الأعمال أو الانجازات التي قام بها في الجزائر قبل توليه الحكم.

المطلب الأول: المولد والنشأة.

وهو توماس روبير بيجو دولابيكونري Thomas -Robert- Bugeaud de la Piconnerie[1]،(ينظر الملحق رقم01) ولد الجنرال بيجو في ليموج Limogeعام 1784 وأمضى طفولته و شبابه في مقاطعة لادورانتي la Durantie[2].

تم القبض على والده وألقي به في السجن عام 1793 أثناء الثورة الفرنسية لأنه من نبلاء وغور د Perigord، وتوفيت والدته ذات الأصل الإيرلندي سنة 1796 فانتقل للعيش مع إخوته مع فلاحي دوردونيو[3].

كانت عائلته ميسورة الحال من نبلاء الريف امتهنت حرفة الحدادةغير أنه عاش حياة مز ارع بسيط بسبب الثورة التي قلصت ثرواتهم ما جعل له معرفة واسعة بالزراعة فكان دائما ما يفضل الحديث مع ضباطه عن أسرار الزراعة الاراضي[4]، وبعد حرب المائة يوم ما يعرف بأيام نابليون التي أحالته إلى التقاعد مما جعله يتجه إلى لادورانتي ويحولها إلى مزرعة نموذجية [5]، إلا أنه واجه صعوبة في التأقلم مع

---

[1]-أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1804-1847، ط1، ج1، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007، ص286.

[2]-Charles André julien, Histoire De L'AlgérieContemporaine, Alger, Éditions Casbah, 2007,P164.

[3]-بسام العسلي، مشاهير قادة العالم، الماريشال بيجو.....، المرجع السابق، ص11.

[4]-شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع 2013، ج1،ص284.

[5]-CharlesAndré julien ,Ibid., p164.

الحياة الريفية وبالرغم من ذلك استطاع أن يصبح شخصية فلاحية نافذة وتمكن من إنشاء أول جمعية للمزارعين[1]

التحق بيجو بالجيش الفرنسي وهو في سن العشرين من عمره [2]،اذ تم قبوله في فرق رمي القنابل اليدوية التابعة للحرس الامبراطوري في جويلية 1804م ومنح رتبة ضابط الصف الأمامي وبعد اثنين وعشرين شهرا ارتقى الى رتبة ملازم أول،[3] ثم عين برتبة ملازم ثاني في حرس نابليون الامبراطوري سنة 1805م.[4]

كما حارب في اسبانيا لمدة ست سنوات ونال رتبة عقيد[5]،واستغل الخبرة التي اكتسبها من خلال هذه الحرب في تنفيذ حملاته العسكرية في افريقيا، فقد واجه هناك عدوا يعتمد على رصد الكمائن بدلا من المواجهة المباشرة في المعارك ما جعله يتدرب على القتال الهجومي و الغارات المفاجئة والقتال في الصفوف الأمامية[6]،تمت ترقيته من قبل لويس الثامن عشر إلى رتبة كولونيل سنة 1814م عند احتلال قوات الحلفاء لفرنسا، وفي عام 1815 خاض معركة مع النمساويين و انتصر عليهم إلا أنه في منتصف ماي من نفس السنة فصل من قبل بورمون وبذلك ترك الجيش برتبة عميد، فعاد إلى ممتلكاته في دوردونيو وعمل مزارعا هناك إلى غاية 1830م[7] و أخذ يكرس جهده و وقته لأنشطته كونه مالكالأراضي العقارية، وفي عام 1829م أصبح ذا نفوذ كبير وأصبح سكان منطقة بريقور يستشرونه ويطلبون منه برامج زراعية لتلك الضيعة لتصبح بذلك لادورانتي من أوسع وأخصب الأراضي الزراعية في بريقور[8].

يذكر برونوا إيتين في كتابه أن ت. بيجو وصل فيما بعد إلى رتبة مارشال وبانتصاره في معركة إسلي حظي بلقب دوق إسلي، ومع ذلك كان رجل غير سوي سبق وأن قتل نائبا في مبارزة كما عمل على اغتيال

---

[1]-شارل اندري جوليان، المرجع نفسه، ص 284.

[2]-حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الامير عبد القادر في الجزائر من خلال أبياتهم 1832-1847 مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران السينيا، ص147.

[3]-شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، المرجع السابق، ص 290.

[4]-بسام العسلي، مشاهير قادة العالم، الماريشال بيجو1784-1849.....، المرجع السابق، ص 11.

[5]-كريمة حرشوش، المرجع نفسه، ص147.

[6]-شارل اندري جوليان، المرجع نفسه ، ص ،291.

[7]-كريمة حرشوش، المرجع نفسه، ص.147

[8]-شارل اندري جوليان، المرجع نفسه، ص292.

الأصدقاء الباريسيين تجار حرير ليون، إلا أنه كان ايضا مزارع ناجح ومشجع لتطوير المقاطعات الفرنسية والاستقرار الفرنسي بالجزائر[1].

وباندلاع الثورة الفرنسية عاد لاستئناف خدمته في الجيش في الثامن من سبتمبر 1830م[2]،وتمكن في عام 1833م من اكتساب ثقة لويس فيليببقمعه للمعارضة ضد السلطات الملكية وأصبح من المقر بين له في البلاط،كما استطاع القضاء على اعمال الشغب التي اجتاحت باريس في 1834م[3]،وأدى ذلك أيضاإلى تعزيز مكانته لدى الملك والحكومة.

المطلب الثاني: أهم أعماله في الجزائرقبيل توليه الحكم.

بعد الإنجازات التي حققها بيجو في فرنسا قررت الإدارة الاستعمارية تكليفه بمهام اخرى في الجزائر وكانت تلك المهام عسكرية بدرجة أولى.

فتم بذلك إرسال بيجو إلى الجزائر سنة 1836م من قبل الحكومة الفرنسية بباريس، ليبدأ صدامه العسكري مع الجزائر من خلال المواجهة التي لاقاها من طرف الأمير عبد القادر في منطقة التافنة، فسجل احتياجاته الملحة على السلطات في باريس لاستقدام وحدات عسكرية إضافية إلى الجزائر في رسالة مؤرخة في السادس عشر جوان1836م[4].

وبعد تقديمه الدعم للجيش الغازي في إقليم وهران توجه نحو التافنة و اعتمد تكتيك جديد وهو الهجوم[5]،فحارب الأمير عبد القادر في معركة السكاك[6]، التي جرت أحداثها في منطقة هضبة واد السكاك التي كانت قوات الأمير متمركزة بها في حين تحركت قوات الجنرال بيجو من مركز رشقون نحو تلمسان لتموين الحامية العسكرية الفرنسية هناك[7]،و بانتشار قوات الجنرال بيجو في المنطقة اشتبكت مع قوات الأمير عبد القادر وتمكنت من التغلب عليها في معركة وادي السكاك غربي تلمسان في السادس من جويلية 1836، بعد تخلي القبائل عن مواقعها في جيش الأمير[8]، وتكثيف الجنرال بيجو لعملية القصف المدفعي

---

[1]-برونوا إيتين، الأمير عبد القادر الجزائري، تر ميشيل خوري، دار عطية للنشر، بيروت، لبنان 1997، ط1،ص187.

[2]-اديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر1804-1847، المرجع السابق، ص286.

[3]-بسام العسلي، مشاهير وقادة العالم ، الماريشال بيجو 1784-1849.....، المرجع السابق، ص11.

[4]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر...، المرجع السابق، ص328.

[5]-كريمة حرشوش، جرائم الجنرالات الفرنسيين...، المرجع السابق، ص148.

[6]-أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير...، المرجع السابق، ص286.

[7]-وليد صفراوي، سعاد يمينة شبوط، البعد التاريخي لمنطقة تلمسان1836-1842، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي،المجلد7، العدد2، جوان 2020،ص 155.

[8]-بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص80.

ضد الأمير و تواصلت المشادات بين الجيشين في المنطقة لتنسحب قوات الأمير نحو ندرومة بعد أن الحقت بها هزيمة خلفت حوالي 200 قتيلا و130 أسير في مقابل ذلك قتل حوالي 75جندي فرنسي و15 جريح[1]، وتم بذلك فك الحصار المفروض من طرف المجاهدين على معسكر رشقون قرب مصب التافنة كما تم تموين القوات المحاصرة في تلمسان بقيادة كافيناك[2].

ونتيجة انهزام الأمير في هذه المعركة تم تعزيز المفاوضات معه وأدى ذلك إلى محاولة أخرى للتوصل إلى اتفاق[3]، فكلف الجنرال بيجو بالتفاوض وإبرام السلم مع الأمير من خلال عقد معاهدة معه وفق شروط رسمها وزير الحربية فعقدت بمعسكر التافنة في 30ماي1837م بعد حوالي أسبوع من النقاش وتبادل الآراء[4]،حيث أرسل بيجو رسالة إلى الأمير عبد القادر من وهران مثلت الصيغة النهائية التي وافقت فيها الوزارة على عقد الصلح مع الأمير وجاءت باقتراحات كأساس لهذا الصلح منها الاعتراف بالسلطة الفرنسية ودفع الجزية لفرنسا وكذلك تسليم الرهائن كعربون ، غير أن الأمير تمسك خلال مفاوضاته مع الجنرال بشروطه ورفضه لكل سلطة على المسلمين [5].

فاقتنع بيجو ان التأخير لن يأتي له بشرط أفضل فصيغت معاهدة التافنة (ينظر الملحق رقم 02) وتم توقيعها بين الجنرال بيجو قائد الجيش الفرنسي في إقليم وهران والأمير عبد القادر[6]، ونصت هذه المعاهدة في مجملها على اعتراف الأمير بالسلطة الفرنسية على مدينة الجزائر وسهل متيجة وهران ومستغانم وأرزيو، إضافة إلى تموين الأمير للفرنسيين بمقادير من الحبوب والأبقار ونصت أيضا على أنه على فرنسا والأمير تعيين ممثلين في مدن الطرف الآخر لرعاية مصالحهما وكذا تطبيق مبدأ حرية التجارة بين الطرفين[7]، و في المقابل اعترفت فيها فرنسا بسلطة الأمير على كامل التراب الجزائري ماعدا بايلك الشرق و وهران ومدينة الجزائر والبليدة والقليعة و متيجة (أنظر الملحق رقم).

---

[1]-وليد صفراوي، سعاد يمينة شبوط، المرجع نفسه، ص156.

[2]-بشير بلاح المرجع نفسه، ص80_81.

[3]-Henri teissier, L'emir Abdelkader. Centre culturel du livre –alger, 2020,p 35

[4]-محمد عيساوي نبيل شريخي،الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري.....، المرجع السابق، ص122.

[5]-محمد زريق، تاريخ الأمير عبد القادر: قراءة جديد في معاهدة التافنة 1837، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية،العدد3،ديسمبر2014، ص145.

[6]-هنري تشرشل،حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو قاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس 1974، ص117.

[7]-بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989.....، المرجع السابق، ص81.

واستغل الأمير هذه الفترة في تدعيم نظام دولته واستفاد الجيش الفرنسي منها في احتلال قسنطينة، إلا أن هذه المعاهدة تم خرقها بمرور الماريشال فالي والدوق دورليان على المناطق الخاضعة لإمارته متجهين نحو قسنطينة دون إذن وبذلك تم استئناف الحرب في 1839[1].

كان بيجو قد عاد إلى فرنسا بعد توقيعه معاهدة التافنة وأصبح يسعى إلى ممارسة دور أكبر في الجزائر، وبعد الدور العسكري الذي لعبه خلال حكمه لوهران وتوقيعه هذه المعاهدة كان من الطبيعي ان ينصت إليه المجلس في مناقشاته في البرلمان الفرنسي خاصة وأن نظرياته حول الإحتلال تطورت تطورا مهما خلال تلك الفترة إذ لم يعد يؤمن بالاحتلال محدود النطاق[2] ،وتم تعيين الجنرال بيجو كحاكم عام على الجزائر في 1841وساهم هذا القرار في تطور السياسة الاستعمارية في البلاد ،تمثل ذلك في الدفعة القوية التي منحها بيجو للاستيطان الأوروبي في الجزائر[3].

المطلب الثالث: وفاته.

رغم الجهود التي قام بها الجنرال بيجو للحفاظ علىلا حتلال وترسيخ الاستيطان إلا أنه لم يسلم من معارضيه الذين دفعوه إلى الاستقالة [4]، فطلب بيجو إعفاءه من أعماله كحاكم عام للجزائر بعد ان بلغت عملياته القمعية مداها وانتهت المقاومات المتفرقة ليعين مكانه *الدوق دومال[5].

عاد بيجو إلى ليون وهو ب عمر65 سنة وأصيب بمرض الكوليرا الذي كان منتشرا بشكل كبير هناك، ليرحل إلى الأبد بعد أن ناله المرض[6].

ويذكر الكولونيل أسكوت أيضا في مذكراته أن موت الجنرال بيجو كان سنة 1849 بعد تركه للخدمة بوقت قصير[7]، وذلك بعد عودته إلى فرنسا في 1848 وتعيينه قائد لجيش الألب غير أن قيادته لم

---

[1]-عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر 2002، ط1، ص137.

[2]-بسام العسلي، الماريشال بيجو 1784-1849.....، المرجع السابق، ص68.

[3]-صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسي في الجزائر .....، المرجع السابق، ص65.

[4]-نصر الدين بن داود، أعمال الملتقى الاول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، ص62.

* الدوق دومال: سمي أيضا بالدوق أورليانزDuc D'Orléans هو الابن الرابع للملك لويس فليب وهو جنرال ومؤرخ فرنسي قاد الحملة التي استولت على زمالة الأمير عبد القادر سنة 1843، خلف الجنرال بيجو في منصب الحاكم العام خلالفترة1847_1848، (ينظر محمد عيساوي نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري.....، المرجع السابق، ص276.)

[5]- بسام العسلي، مشاهير وقادة العالم، الماريشال بيجو 1784-1849.....، المرجع السابق، ص101.

[6]-نصر الدين بن داود، المرجع نفسه، ص62.

[7]-الكولونيل أسكوت، مذكرات الكولونيل أسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841، ترجمة وتحقيق، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1981، ص111.

تدم طويلا ففي 1849 أصيب بمرض الكوليرا ومات متأثرا به في نفس السنة، تاركا وراءه كتابين في فن الحرب أولهما "الحرب الإفريقية" صدر سنة 1839 والثاني"تأملات وذكريات عسكرية " صدر سنة 1845، تضمنت خلاصة تجاربه[1].

المبحث الثاني:السياسة الاستعمارية خلال فترة حكم الماريشال بيجو.

بعد تولي بيجو للحكم في الجزائر سعى جاهدا لتحقيق احتلال شامل للبلاد وكان يدرك أنه يجب استهداف جميع المجالات، سواء الاقتصادية أوالعسكرية أوالإدارية أو الثقافية لذلك قام بتنفيذ سياسة استعمارية تشمل جميع هذه المجالات.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية.

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد على ما يتم إنتاجه من الأراضي الزراعية في دعم اقتصاد البلاد.

وهذا ما كانت الإدارة الاستعمارية تدركه فبعد احتلالها للجزائر كشفت أن مسالة الاستحواذ على الأراضي الزراعية أولى اهتماماتها، وذلك لأنها كانت ترى أن الا حتفاظ بالجزائر غير ممكن مالم يتم احتلال أراضيها وتثبيت المستوطنين بها[2]، وكان بيجو من أهم الحكام الذين عملوا على ذلك من خلال إتباعه أساليب متعددة منها سلب الأراضي وتثبيت المستوطنين إضافة إلى تطبيق سياسة الارض المحروقة.

أ/ سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي:

ظلت فرنسا ترى في العملية الاستيطانية في الجزائر حركة بطيئة لم تحقق أهدافها بعد، ووجدت في شخصية الجنرال بيجو العسكرية الحل الأنسب لتوسيع النشاط الاستيطاني[3]، خاصة ان بيجو كان يعتبر الغاية من احتلال الجزائر هو استيطانها وجعلها مقاطعة فرنسية وذلك من خلال تصريحه اذ قال **"إن الحرب تحقق لنا شيء واحد هوالاستيطان وبدون ذلك ماذا تعني الحرب، إنها بلا فائدة وبلا نتيجة ويجب في النهاية السعي نحوتحقيق الهدف الأسمى، والمتمثل في تأسيس مقاطعة فرنسية"[4]**،

---

[1]-بسام العسلي، المرجع نفسه، ص105.

[2]- إبراهيم لونيسي، زوينة بن عمارة، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر الجنرال بيجو واثرسياسته على الجزائريين 1841-1847، مجلة الأحياء، مجلد 22،عدد30، جانفي 2022، ص1024.

[3]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد.....، المرجع السابق، ص 194.

[4]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر....، المرجع السابق،ص140.

شرع بيجو في تنفيذ وتوسيع مشروعه الاستيطاني، وقد كان استعماره للجزائر قائما على استعمال السيف والمحراث معا، فقام بتحويل الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين وذلك لأنه كان يرى بأن الجندي قادر على حماية مزرعته في حال تعرضت للخطر[1].

كانت سياسته المعروفة بسياسة المحراث تهدف إلى الاستعمار عن طريق الاستيطان و استغلال الأراضي الجزائرية ومنحها للمهاجرين الفرنسيين والأوروبيين الذين قدموا إلى الجزائر من جنوب فرنسا و إيطاليا و إسبانيا ، وأعطى بيجو لهؤلاء الأراضي التي أعلن أن أصحابها متمردين يحملون السلاح ضد فرنسا[2]، وتعبيرا عن طموحه الكبير في تشجيع الحركة الاستيطانية صرح بيجو في غرفة النواب في الرابع عشر ماي 1840م قائلا **"في كل مكان توجد المياه الصالحة والأراضي الخصبة، يجب أن يقيم الأوروبيين، دون الاستفسار عن أصحابها"**[3]، فقد تمكن بيجو من إنشاء 35 مركز استيطاني وإعطاء 105.000 هكتار من الأراضي الخصبة ما بين سنتي 1842-1845 وبهذه الطريقة نجح في جلب عدد معتبر من المستوطنين، إذ أصبح عدد المهاجرين المتوافدين إلى الجزائر سنة 1845م حوالي 46.180 شخص وتم تسجيل حوالي 182 طلب امتياز[4].وبهدف إعطاء دفع للاستيطان في الجزائر أصدر بيجو مجموعة من التشريعات العقارية (المراسيم) أهمها[5]:

- **قرار12 أفريل1841[6]:**

الذي أصدره بيجو والمتكون من 15 مادة تتضمن تنظيم عملية الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ومنح الامتيازات من الأراضي وإقامة مراكز الاستيطان الفلاحي[7]، ويقتضي هذا القرار بأن الحاكم العام فقط له صلاحية فتح أقاليم للاستيطان ورسم حدودها وإنشاء مراكز سكنية للأوروبيين، ونصت المادة الخامسة منه على مصادرة الخاصة والتابعة للهيئات الأخرى والتي يتفق على انها ضرورية لنجاح الاستعمار

[1]-يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، المرجع السابق، ص09.
[2]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900 .....، المرجع ا لسابق، ص231.
[3]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق، ص _ص142_ 143.
[4]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر...، المرجع السابق، ص195.
[5]-صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830-1930.....، المرجع السابق، ص68.
[6]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع نفسه، ص144.
[7]-صالح حيمر، المرجع نفسه، ص68.

وتخصص من أجل الصالح العام بقرار يعلن عن هذه المصادرة مرفقا بإجراء قانوني لاحق يختص بالتعويضات[1].

كما ينص هذا القرار في خطوطه العريضة على نظام امتلاك الأراضي عن طريق الامتياز، على أن يسلم لكل مستفيد عقد ملكية مؤقت وعندما يستوفي الشروط يتم منحه عقد نهائي للملكية[2]، وهذا ما جاء في المادة التاسعة التي نصت على أنه بانتهاء مدة عقد الامتياز، يتم التحقق من مدى التزام المعمر بالشروط، وتدون نتيجة التحقيق في محضر، وكل معمر لم يلتزم الشروط يسحب منه الامتياز كله او جزء منه ويكون هذا القرار غير قابل للطعن ويطبق فورا وهذا استنادا لما نصت عليه المادة 13 من هذا القرار[3].

نتج عن هذا القرار زيادة في الهجرة الأوروبية نحو الجزائر ففي عام 1843 وصل عدد المستوطنين الوافدين إلى الموانئ الجزائرية 34137 مستوطنا[4]، وزادت عمليات بناء المستوطنات حيث بلغ عددها في سنة 1844 فقط حوالي 28 مستوطنة في المتيجة والساحل[5].

- **قرار21جويلية 1841:**

صدور المرسوم الملكي الذي يعمل على الاستحواذ على الأراضي الزراعية للجزائريين[6]، والذي نص في مادته الثانية أن أي أرض شاغرة وغير مزروعة هي أملاك عامة يمكن استغلالها في تأسيس مند وقرى وتجمعات سكنية، وحددت مادته الثالثة أن مساحة الأرض الممنوحة للفرد الواحد من الكولون تكون أقل من مائة هكتار، كما تقرر في مادته الخامسة أن للكولون الجدد الحق في قطعة أرض شاغرة غير مزروعة مقابل دفع ربع سنوي إلى غاية تسليمه سند ملكية نهائي[7].

---

[1]-جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009، ص144.

[2]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع ، الجزائر،2013، ص55.

[3]- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية...، المرجع السابق، ص69.

[4]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق، ص144.

[5]_صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، ص16.

[6]-إبراهيم لونيسي، زوينة بن عمارة، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر...، المرجع السابق، ص1024.

[7]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.....، ج1، المرجع السابق، ص 55-56.

ونتيجة لهذا منح للأوروبيين عام 1842 حوالي 105.000من الأراضي الزراعية الخصبة وتمت مصادرة 60000 هكتار من أراضي متيجة وذلك بسبب عدم تمكن أصحابها من تقديم وثائق إثبات الملكية في الوقت المناسب[1].

- **أمرية 21 أكتوبر1844:**

وتعتبر أول نص قانوني يحاول تنظيم مسألة الملكية العقارية في الجزائر[2]، وسمحت ببيع أراضي الأوقاف ومنح ملكيتها إلى المستوطنين، وقضت بأن الأراضي الشاغرة التي لم يثبت الجزائريين ملكيتها بالوثائق في غضون ثلاثة أشهر تصادر وتضم إلى أملاك الدولة[3]، وتتألف من 115 مادة تم توزيعها على خمسة فصول أساسية:

الفصل الأول و يتعلق ببيع العقارات، وتسوية وضعية البيوع التي تمت سابقا والوسائل المجدية لمنع حدوثها في المستقبل، اما **الفصل الثاني** فيتعلق بإعادة شراء الإيرادات مدا الحياة و **الفصل الثالث** ينص على وضع شروط بخصوص حرية امتلاك العقارات منها منع الشراء في منطقة القبائل وكذلك منع الضباط الموظفين من الشراء دون الحصول على رخصة و **الفصل الرابع** يختص بنزع الملكية بغرض المصلحة العامة أما **الفصل الخامس** والأخير فيتعلق بنزع ملكية الأراضي غير المستغلة [4]، وكان من الضروري إدخال تغييرات على هذه الأمرية ذلك لما تحمله من نقائص بهدف الوصول إلى إجراء أكثر قابلية للتطبيق فتم إصدار أمرية في جويلية 1846[5]. سنشير قبل ذلك إلى قرار آخر ف1845.

- **قرار31 جويلية 1845:**

يتيح هذا القرار للعسكريين الاستيلاء على الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط وأعمال عدائية ضد الجيش الفرنسي، حيث نصت المادة العاشرة من هذا القرار على مصادرة أراضي الجزائريين الذين أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار او قدموا مساعدات مباشرة او غير مباشرة لهم، او غادرو منازلهم لمدة ثلاثة أشهر دون إذن السلطات الاستعمارية[6]،وتم إصدار قرار 1845للاستيلاء على أراضي القبائل

---

[1]-عمار عمورة، نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر العامة، ج1، دار المعرفة الجزائر، ص251.

[2]-صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية...، المرجع السابق، ص77.

[3]-بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989.....، المرجع السابق، ص158.

[4]-صالح حيمر، قراءة في أمريتي 1844-1846 حول الملكية العقارية في الجزائر، المضامين والنتائج، مجلة العصور الجديدة، عدد6-عدد خاص بخمسينية الاستقلال –ربيع1433هـ-2012م، ص70.

[5]-صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية...، المرجع نفسه، ص85.

[6]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، ج1، المرجع السابق، ص320.

المعادية للفرنسيين والمؤيدة للأمير عبد القادر وبموجب هدا الاخير تم الاستيلاء على حوالي نصف مليون هكتار في مختلف الجهات في البلاد[1].

سعى هذا القرار إلى دفع الوجهاء وزعماء القبائل للتعاون مع فرنسا وبذلك تشكيل النواة الأولى للبرجوازية العقارية في الجزائر، كما يهدف إلى تسهيل عملية هجرة واستيطان الأوروبيين بمنحهم إذن المرور والحماية في الطرقات الفرنسية مقابل ثلاثين سنتيم مقابل كل عشر كيلومترات وكذلك منحهم الإيواء المؤقت،و نتج عن هذه التسهيلات تشجيع الهجرة نحو الجزائر مما أدى إلى وفود عدد من الألمان والإ يرلنديين والسوريين والإيطاليين[2].

- **أمرية 2 جويلية 1846:**صدر هذا القرار لمعالجة النقائص التي وجدت في أمرية أكتوبر 1844 خاصة في تحسين إجراءات تخص مراقبة عقود الملكية [3]،إذ تقرر في هذه الأمرية بأن السلطات الاستعمارية ستبدأ إجراءات التحقيق في عقود الملكية العقارية الريفية وذلك بتحديد مساحتها من خلال قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية، كما أن الأراضي التي ليس لها سندات ملكية تضم إلى ملكية الدولة، ومس هذا المرسوم أراضي البور على أساس أنها بدون مالك ويعتبر هذا كافي لوضعها تحت تصرف العامة[4].

وقد حددت هذه الأمرية في بعض موادها الإجراء الذي جاءت به أمرية 1844 الذي يشترط عقود الملكية للجزائريين قبل 1830، ويعتبر هذا الإجراء تعجيزي بالنسبة لهم وهذا ما كانت تدركه الإدارة الاستعمارية وذلك لأن معظم المعاملات العقارية بين الجزائريين كانت تتم بطريقة عرفية، ليس لها سندات ملكية[5].

ونتيجة لذلك تعززت أملاك الدولة بمساحة 200.000 هكتار منها 168.000 هكتار تقع حول مدينة الجزائر، كما ترك 32.000 هكتار للجزائريين وتم نقل الباقي إلى الدولة أو إلى المعمرين[6]، وعليه فإن أمريتي 1844-1846 رسخت قواعد الاحتلال العقاري على نطاق واسع حيث اعتبرتا بداية فعلية لتجسيد فكرة الاستيطان والتمركز في الجزائر[7].

---

[1]-يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص09.

[2]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض .....، ج1، المرجع السابق ، ص ص320-321.

[3]- صالح حيمر، قراءة في أمريتي 1844-1846...، المرجع السابق، ص76.

[4]-عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص348.

[5]- صالح حيمر، المرجع نفسه، ص77.

[6]-شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة....، المرجع السابق، ص411.

[7]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، المرجع السابق، ص349.

وعليه كانت نتائج تطبيق الأمريتين إلى غاية 31 ديسمبر 1849 كمايلي:

الدوائر التي خضعت للتحقيق	مساحات عادت للأوروبيين	مساحات عادت للأهالي	مساحات عادت للدولة	مساحات محل نزاع	المجموع
الجزائر	36.875	11.512	94.797	25.019	**168.203**
وهران	5.326	3.732	924	3.081	**13.063**
عنابة	12.793	16.634	-	-	**29.427**
المجموع	**54.994**	**31.878**	**95.721**	**28.100**	**210.693**

الوحدة: هكتار **المصدر:** صالح حيمر، قراءة في أمريتي 1844-1846...، المرجع السابق، ص81

- **أمرية 1 سبتمبر 1847:**

منحت هذه الأمرية الحاكم العام الحق في إعطاء امتياز أرض لا تتجاوز مساحتها مائة هكتار ويجب على صاحب الامتياز دفع ضمان وإتاوة سنوية بقيمة ثلاث فرنكات لكل هكتار[1]، كما يسمح لمدير الشؤون المدنية بمنح قطعة أرض تقل مساحتها عن 2.5هكتار وكل هذه الصلاحيات لا يمكنها تجاوز الإقليم المدني، وفيما يخص الإقليم العسكري وما هو تابع للقبائل فإنه لا يجوز هناك التعامل العقاري بين الأهالي والأوروبيين وذلك لعدم اعتراف الإدارة بالحقوق العقارية التي تعود للملاك الأهالي والقبائل[2].

تواصل العمل بهذه الاجراءات لغاية صدور مرسوم 26 أفريل 1851 الذي ألغى واجبات صاحب الامتياز وتم تطبيق القانون العام عليه[3].

ب/ سياسة الأرض المحروقة:

بوصول الجنرال بيجو إلى الجزائر في فيفري 1841 وجه نداء إلى سكانها أن مجيئه للجزائر هو من أجل احتلالها احتلالا تاما، باستخدام عدة أساليب نستخلصها من خطابه أمام البرلمان سنة 1837م حيث صرح قائلا **" حرق المحاصيل وقت الحصاد له تأثير كبير على العرب.....، فالعرب لا يستطيعون الهرب إلى الأراضي القاحلة، وإن هربوا فإن هروبهم مؤقت.....، وفي الأخير سيضطرون للخضوع "[4].**

فقد عمد الجنرال بيجو على الاستحواذ وتدمير الاراضي الزراعية والمحاصيل وحرقها و نهب الأنعام وذلك لتفقير الشعب وتجويعه بهدف القضاء على مشروع الدولة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، وقد صرح

[1]- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق، ص412.

[2]-جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب....، المرجع السابق، ص147.

[3]-شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة.....المرجع السابق، ص412.

[4]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر....، المرجع السابق، ص151.

حول سياسة الأرض المحروقة قائلا **"محاربة السكان والقضاء عليهم أمر لابد منه لذلك يجب تحطيم أي قبيلة وتدمير القرى ، وقطع الأشجار المثمرة، وحرق المزروعات ونهب المطامير وأسر النساء والأطفال والشيوخ وسلب المواشي إنها الطريقة المثلى لخضوعهم"**[1]، ولد الاحتلال الشامل وانتهج أسلوب التخريب وهذا ما قاله عنه الكاتب الفرنسي بيتواز (Pitois)**"إنه شن حرب تخريب"**، وعاد إلى الأسلوب الذي أدانه أسلافه المبني على الغزو و التخريب المنسق للمناطق غير الخاضعة وقد صرح بيجو أنه**" لا يجب لأن تجري وراء العرب بل يجب أن تمنعهم من أن يبذروا أرضهم أو يحصدوا محاصيلهم أو يرعوا مواشيهم"** [2]، كمااستخدم أسلوب الغارات التي شنها على التجمعات السكنية العزل والقبائل المستسلمة وحول بهذه الغارات البلاد المعمورة إلى قفار، والشعب إلى جموع بائسة تعيش تحت الفقر الشديد خلال سنوات فقط[3].

هذا ما نستخلصه من تصريحات بغض القادة الذين كانوا تحت قيادة بيجو، فقد كتب الكومندان ويستي سنة 1842متحدثا عن حملة في جنوب مدينة الجزائر**" إن عدد الدواوير التي أحرقت، والمحاصيل الزراعية التي أتلفت لا يكاد يصدق فلم يكن أحدنا يرى على الجانبين سوى النيران"** [4]

كما تم حرق المحاصيل و تخريبها في جنوب مدينةمليانة وقبيلة بني زقزق وسلبت أعداد كبيرة من مواشيهم وتمت مصادرة أراضي لقبائل "الحشم" بمنطقة غريس و انتزعت منهم محاصيلهم ونهبت مطاميرهم وتكررت هذه العمليات بسهل غريس للأهمية التي يحظى بها وكذلك لمنع تموين الجيش الجزائري[5]، ففي تصريح آخر كتبه العقيد فوريForey سنة 1843 قائلا **" انطلقت من مليانة وشرشال سبعة طوابير بهدف التخريب و اختطاف أكبر عدد من قطعان الغنم وبالأخص اختطاف النساء والأطفال...، اختطفنا في هذه الحملة ثلاثة آلاف وأشعلنا النار فيما يزيد على عشرة من القرى وقطعنا وأحرقنا أكثر من عشرة آلاف شجرة من الزيتون** "نجد أن فوري قدم النتائج تحصل عليها الطابور التابع

[1]-كريمة حرشوش، جرائم الجنرالات الفرنسيين...، المرجع السابق، ص ص51-52.

[2]-شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، لبنان،1982، ص32.

[3]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص ص120-121.

[4]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر، حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص108.

[5]- حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين...، المرجع السابق، ص52.

له[1]، وفي معسكر نظم بيجو أيضا طوابير من الحصادين و المتخصصين في جني المحاصيل وتخزينها من أجل تغذية جنوده وفي عام 1842خر ب في تلمسان الغابة الصغيرة بسبدو[2].

المطلب الثاني: السياسة العسكرية.

جاء في خطاب للجنرال بيجو في 15 جانفي 1840"**ان الاحتلال الضيق هو وهم.... خطير إذا بقينا في مساحة صغيرة ولم نهاجم أعدائنا في الصميم فانهم سوف يتوسعون**"،ومن خلال تصريحه هذا فإن الهدف العسكري له هو الاحتلال الشامل للجزائر و القضاء على المقاومات بها، وقد كشف بيجو عن مخططه العسكري في قوله" البلاد تحتل وقدرات عبد القادر تدمر"[3].

وبدأ الجنرال بيجو في تطبيق سياسته العسكرية بتجهيز جنوده لمواجهة العرب و ذلك بتحسين حالتهم النفسية وتخفيف المخاوف التي كانت تؤثر عليهم بسبب الهزائم المتتالية التي نزلت بهم حيث كان تحت تصرفه جيش بلغ عدده 78,000ضابط وجندي حسن تدريب ويتمتع بخبر ة ومعرفة،وكانت الأهداف الرئيسية لتكتيكه تتلخص في إعادة تموين حامياته والاحتفاظ بالقبائل المستسلمة له واعطائها تنظيما محكما، وضرب قوة *الأ مير عبد القادر في كل أجزائها وذلك باحتلال مراكزه القوية وتدمير وتخريب مخازن أسلحته وحصونه من أجل ارغامه على التراجع الى الصحراء[4].

فقام بيجو بتدمير عدد من المراكز العسكرية المحصنة في سهل متيجة ثم توجهها في السابع من مارس إلى قسنطينة فأمر بتدمير النقاط العسكرية عديمة الفائدة بالنسبة له، فأصدر عددا من الأوامر منها أمر ينص على أن قبول خضوع القبائل لا يكون الا بواسطة زعمائها وأمرا آخر بأن تعلق على كل عربي أبدى ولاءه لفرنسا شار ة معدنية تحمل عبارة عربي خاضع[5].

وفي الإقليم الشرقي أمر بهجر المعسكرات المتواجدة بين بونا وقسنطينة وكان على وشك تدمير قالمة بينما احتفظ بسطيف من أجل هيئات الضباط،وقد اعتمد الجنرال بيجو على مخطط فالي

---

[1]- مصطفى الأشرف، المرجع نفسه ، ص108.

[2]- محمد عيساوي نبيل شريخي الجرائم الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق ص153.

[3]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر.....، المرجع السابق، ص160.

*الأمير عبد القادر: ولد بقرية القيطنة قرب معسكر 1808 تلقى تعليمه الأول على والده محي الدين مقدم الطريقة القادرية، سافر إلى أرزيو فأخذ علوم الفلك والحساب والتاريخ، قاد المقاومة ضد الفرنسيين لينتقل بعد وضعه السلاح إلى فرنسا (1847_1852) ومنه إلى تركيا وفي عام 1854 انتقل إلى دمشق إلى أن ولفته المنية في 26 ماي1883. (عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض. إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، ج 2، المؤلفات للنشر والتوزيع،الجزائر،2013، ص_ص480_481.)

[4]-شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر.....، المصدر السابق ص193.

[5]- بسام العسلي، مشاهير وقادة العالم، المارشال بيجو.....، المرجع السابق، ص 71.

الهجومي مع زيادة في الجيش حيث أصبح يستند على جيش ارتفع عدده الى 25,000 جندي منذ هجوم الأمير على متيجة[1].

وبدأت قوات بيجو في تنفيذ هذه السياسة بالعمل جاهدين على عرقله حركة الأمير وذلك بأن يحول بينه وبين القبائل التي تزوده بالمال والرجال وجراء ذلك انفصل عن الامير عدد كبير من مؤيديه وأصبحوا يتعاونون مع الفرنسيين حتى أن البعض أصبحوا جواسيس ينقلون معلومات تحركاته إلى العدو مما شجع الفرنسيين للهجوم على البلاد الخاضعة لنفوذ الأمير[2].

وكون *تاقدمت أهم المواقع العسكرية الجنوبية، ومركزا للمبادلات التجارية بين القبائل الصحراوية والتل وجد بها الأمير عبد القادر حصنا آمنا يقيه من هجمات الفرنسيين، غير أن الجنرال بيجو عقد العزم على تخريب تاقدمت وتدميرها[3]، فانطلق جيشه نحوها في 18 ماي 1841 ليصل في 25 ماي1841[4]،فباشر الجنود عملية التدمير فلم يبقى غداة ذلك اليوم من المدينة إلا المسجد كما أرغمت طوابير الجيش السكان على حرق مساكنهم وممتلكاتهم كون ذلك أهون لهم من الوقوع في أيدي الجيش[5].

و بعد ذلك تقدم الجنرال بيجو نحو مدينة معسكر فاحتلها يوم 24 ماي 1841 وذلك بعد أن خرج منها اهلها إلى الضواحي وجلوا عنهابأمر من الأمير ليقيم بها العدو جيش لحراسة و تنظيم سير الاستعمار تحت اشراف الجنرال لاموريسيير، وبعد خروجه منها قصد مستغانم وفي طريقه عرج على بعض القرى والمداشر فأوقع بأهلها العزل وقضى على كل مقومات الحياه بها[6]، ومع بداية سنة 1842 واصل بيجو خطته العسكرية فسار بجيش كبير نحوه تلمسان في 24 جانفي من نفس السنة فوجد أنسكانها قد جلوا عنها فقام بمجموعة من التحركات العسكرية في ضواحيها، ويتجه بعد ذلكإلى حصن سبدو في جنوب المدينة ويأمر بتدميره في فيفري[7].

---

[1]- شارل آندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، المرجع السابق، ص328.

[2]-مجاهد مسعود الجزائري، تاريخ الجزائر، ج1، مدونة سيدي بن عزوز، ص321.

*تاقدمت: إسم بربري معناه القديمة وينطبق على المدينة القديمة الرومانية التي تقع على. مسافة 4 كلم من تيارت وهي أنقاض تهرت عاصمة الدولة الرستمية التي سقطت سنة 908م (محمد عيساوي، نبيل شريخي الجرائم الفرنسية .....، المرجع السابق، ص 160.)

[3]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية.....، المرجع السابق، ص-ص 161-162.

[4]-شارل آندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، المرجع السابق، ص329.

[5]-محمد عيساوي نبيل شريخي، المرجع نفسه، ص_ص 163،161.

[6]-عبد الرحمن بن محمد الجيلالي تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، الجزائر 2010،ص-ص31-32.

[7]-بسام العسلي، مشاهير وقادة العالم، الماريشال بيجو.....، المرجع السابق، ص-ص 74 -75.

*الزمالة:هي عبارة عن مدينة متنقلة تضم آلاف من الرجال والنساء والأطفال والخزينة الرسمية والمكتبة ويحميها جيش على رأسه بعض قادته وخلفائه (أبو قاسم سعد الله، خلاصة التاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830 _1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان،2007، ص 35)

وعقب تدمير معسكر وتاقدمت واحتلالهما أصبحت *الزمالة هي عاصمة الأمير المتنقلة، وأصبح الفرنسيون يرون بها المركز الحقيقي لنفوذ الأمير ومخزنا لثروة طائلة فصارت هدفا أساسيا لنشاطهم وعملوا جاهدين للاستيلاء عليها[1]، وقعت الزمالة في أيدي العدو باستيلاء الدوق دومال عليها في 1843 حيث نهب الأرزاق والأموال وأخذ الرهائن وجراء ذلك لجأ الأمير إلى الاحتماء بالمغرب[2].

وفي ربيع 1844 مضى إلى إخضاع منطقة القبائل الدنيا التي كانت لا تزال معترفة بسلطة أحد خلفاء الأمير كما كانت الحرب الجدية تثور من جديد في هذه السنة بسبب تدخل القوات المراكشية بالشؤون الجزائرية [3]،وفي 14 أوت 1844 وقعت معركة كبيرة بين قوات الجنرال والجيش المغربي بقيادة أحد أبناء السلطان المغربي على الحدود الجزائرية المغربية وذلك لمساندة الأمير عبد القادر أين قتل عدد كبير من أفراد جيش الاحتلال الفرنسي إلى أن الجنرال بيجو سرعان ما انتقم لهذه الهزيمة من السلطان المغربي[4]، فالحق الهزيمة بالقوات المغربية في معركة إسلي في 18 أوت 1844[5]، لتفرض فرنسا بعدها على المغرب توقيع معاهده بتاريخ 10 سبتمبر 1844والتي تنص على حرمان الأمير من دعم الشعب المغربي واعتباره خارج عن القانون ثم فرضت عليه توقيع معاهدة لالة مغنية التي رسمت الحدود بين الجزائر و المغرب بتاريخ 18 مارس 1845[6].

وفي السنة الموالية 1845جرت معركة سيدي إبراهيم التي انتصر فيها الأمير عبد القادر على حامية فرنسية فقضى على أغلب جنودها وأخذ أسرى وذلك بسبب سوء تسيير لاموريسيير وكافيناك اللذان اتخذا مبادرات تخالف توجيهات بيجو الذي كان خلال هذه الفترة في فرنسا في فترة راحة بمنطقة لادورانتي استسلمت غداة هذه المعركة مفرزة فرنسية تضم 200 جندي كانت متجهة من تلمسان إلى عين تموشنت وانتشرت الانتفاضات عقب ذلك بقوة[7]وبعد هذه الأحداث طالب لامورسيير و كافيناك بتعزيزات إضافية وطلبوا استدعاء الجنرال بيجو للعودة بسرعة، إذ عاد هذا الأخير إلى الجزائر في أكتوبر 1845 ومعه تعزيزات جديدة لينزل إلى الميدان مدعما ب 120.000 رجل [8]، أثمرت جهود بيجو وذلك باستسلام

---

[1]-شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر الجزائري.....، المصدر السابق، ص211.

[2]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830_ 1900 .....، المرجع السابق، ص218.

[3]-شارل روبير اجيرون تاريخ الجزائر المعاصرة .....، المرجع السابق ، ص 33.

[4]-بشير كاشه الفرحي، مختصر ووقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 _1962،وزارة المجاهدين، الجزائر 2007،ص52.

[5]-شارل روبير أجيرون ، المرجع نفسه، ص 33.

[6]_ بشير كاشه، المرجع نفسه، ص_ص53_54.

[7]شارل اندري، جوليان تاريخ الجزائر المعاصرة.....، المرجع السابق، ص_ص، 249- 250.

[8]_شارل هنري تشرشل، المصدر نفسه، ص230.

عدد من زعماء المقاومة ، لتفرض بعد ذلك القوات الفرنسية هيمنتها على التل ، وأغلقت الحدود المغربية في الشمال لمنع التسرب المقاومين ، لتقضي بذلك على آخر معاقل مقاومة الأمير ويتم تضييق الدائرة عليه فاستسلم للدوق دومال في 23 ديسمبر 1847[1].

لم تتوقف عمليات القتل والإبادة في حق الأهالي كما سبق وذكرنا بللجأ بيجو وضباطه إلى وسائل أكثر حربية ووحشية وذلك من خلال محاصرة القبائل داخل مغارات حتى الاختناق والاحتراق وقد كان العقيد كافيناك أول من إستخدم هذا الأسلوب[2]، ذلك خلال العملية العسكرية التي قام بها على الضفة اليسرى من الشلف متوجها إلى قبائل السبيعة المعتصمة بالمغارات وبعد رفضهم الاستسلام أصدر كافيناك أوامر بإشعال النار في مداخل المغارات[3].

إلى جانب ذلك قام *كافيناك بإبادة قبيلة بني صبيح عام 1844بعدما جمع جنوده الحطب وتكديسه عند مدخل المغارة التي لجأت إليها القبيلة مع متاعها وحيواناتها تم إضرام النار مع أخذ الاحتياطات لمنع أي كان من الخروج، وبعد عام قام العقيد كانروبا (Canrobert) بجمع الناجين الذين كانوا خارج القبيلة،وقادهم إلى مغارة أخرى وتم بناء جميع منافذها وأصبحت تلك المغارة مقبرة لخمسمئة شخص من نساء و رجال وأطفال[4].

ليتم إرتكاب محرقة أخرى من قبل سانت أرنو ضد قبيلة اختبأت في إحدى الكهوف التي اكتشفها خلال اطلاعه على المكان فشرع في حصار هذا الكهف وتلغيم محيطه وغلق جميع منافذه وبرفض المحاصرين الاستسلام تم إضرام النار.

وتطبيقا لتوصيات بيجو في رسالته الموجهة إلى بليسيه التي قال فيها "إذا التجأ هؤلاء قطاع الطرق إلى مغاراتهم فافعل معهم فعل كافيناك بقبيلة صبيحة (ينظر الملحق رقم 04)، شدد في تدخينهم حتى يموتوا"[5].

---

[1]-بسام العسلي، مشاهير وقادة العالم، الماريشال بيجو.....، المرجع السابق، ص ،ص 102،100.

[2]صهيب شنوف، السياسية العسكرية الفرنسية في الجزائر ونتائجها1830_1871 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2014_2015، ص56.

[3]مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، المرجع السابق، ص112.

*كافيناك:تم تعينه حاكما عاما على الجزائر في 25فيفري 11848وصل إلى الجزائر في 10/مارس /1848إلى، تولى مهامه من 10مارس1848إلى غاية 11ماي 1848أي لمدة شهرين (محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفر نسية في الجزائر.....، المرجع السابق ، ص 277).

[4]محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر.....، المرجع السابق، ص183.

[5]صهيب شنوف،المرجع نفسه ص_ص 56_57.

وكذلك نجد *بيليسي (Pélissier)الذي نفذ مجزرة الخنق بالدخان في حق قبيلة أولاد رياح القاطنة بجبال الظهرة (ينظر الملحق رقم 04) غرب مدينة الجزائر وذلك بسبب دعم هذه الأخيرة لمقاومة بومعزة وهي المقاومة المستمرة مابين 1844-1847[1]، وذلك بعد غزوه لهذه القبيلة وتدميره وحرقه لما وجد منها ما جعلها تفر إلى غار محصن نوع ما يسمى غار الفراشيش[2]، ثم حاصر بليسيه وجنوده الغار من جميع الجهات وطالب القبيلة بالاستسلام فأجابته بالرفض، فأصدر أوامر بإشعال النيران بمدخل الغار فبدأ الدخان بالتسرب نحو الداخل لخنق الجزائريين بعد نفاذ الهواء[3].

لم تتوقف سياسة فرنسا عند هذا الحد وإنما تجاوزته إلى تطبيق سياسة نفي الجزائريين من أراضيهم وقد طبق بيجو هذه السياسة عام 1842 عند حكمه على الأخوين الفكون محمد وحمودة متهمة إياهما بالتآمر ضد فرنسا، كان هذا الأخير شيخ بلدية قسنطينة في عهد فالي[4]، وفي السنه الموالية حكم بيجو أيضا بالنفي على مفتي المالكية مصطفى بن الكبابطي من مدينة الجزائر إلى سان مارغريت ومن الشخصيات التي نفيت أيضا إلى تلك الجزيرة علي بن عيسى وحسين بن عزوز وأحمد بن الحاج بن الحملاوي[5]،فرغم كون هؤلاء تحت طاعة الفرنسيين إلا أنهم تعرضوا للنفي فالأول أتهم بتزوير العملة فتقرر نفيه 20 سنة مع الأعمال الشاقة و هي نفس العقوبة المفروضة على أحمد بن الحملاوي الذي أتهم بالخيانة وتم اتهام ابن عزوز بتحريض القبائل ضد فرنسا ونفي هو الآ خر[6]، كما تم نفي النساء إلى جزيرة مارغريت ترهيبا لأزواجهن وأبنائهن بسبب انضمامهم إلى المقاومة ضد فرنسا[7].

---

*بيليسي: من مواليد سنة1794م، قائد للأركان، أباد قبيلة جزائرية بأكملها، عينه بعد ذلك الحاكم العام للجزائر بيجو في رتبة جنرال، شارك في حرب القرم،عين عضوا في مجلس الشيوخ عقب عودته إلى باريس سفيرا بلندن، وفي 1860عين حاكما على الجزائر، توفي سنة 1864(عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، ج 2، المرجع السابق، ص465.)

[1]عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830_ 1914، دراسة في أساليب السياسة الادارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الحاج، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية 2014 2015، ص22 .

[2]غانم بودن، من سياسة الإبادة الفرنسية محرقة غار الفراشيش 19جوان 1845، مجلة الخلدونية، م 9، ع 1، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2016، ص214.

[3]عثمان زقب،السياسة الفرنسية في الجزائر..... المرجع السابق، ص22.

[4]محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر.....، المرجع السابق، ص 194.

[5]أبو قاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية.....، المرجع السابق، ص_ص 224_225.

[6]محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع نفسه، ص 194.

[7]أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص227.

المطلب الثالث: السياسة الادارية.

أ/نظام المكاتب العربية:

عمدت فرنسا الاستعمارية إلى عدة وسائل لربط الجزائر بفرنسا وتجسيد فكرة الجزائر الفرنسية ميدانيا وعلى أرض الواقع ، لذلك بدأت بإنشاء مؤسسات لتحل محل المؤسسات التي كانت عليها الجزائر العثمانية ، ذلك ما جعلها تسعى لخلق هياكل ادارية جديدة[1]، فبعد محاولات عديدة ومناقشات مختلفة حول مسألة الادارة المباشرة و اللامباشرة سعت هذه الأخيرة اعتماد أسلوب إداري استعماري تخضع بواسطته الجزائريين لسلطتها[2]، فأنشأت المكتب العربي سنة 1833 من أجل فرض سلطة المستعمر وحكم المناطق العربيةوجمع المعلومات والضرائب وتسيير مختلف الشؤون الإدارية[3] ، وبمجيء الجنرال بيجو حدثت تطورات جديدة في مسألة الادارة وغيرها، فعمل على بسط نفوذ الاستعمار على البلاد[4]، وقد كانت مسألة التنظيم الاداري للعرب امن أولى اهتمامات بيجو لذلك استحدث فكرة المكاتب العربية كهيئة محلية بقرار وزاري في الفاتح من فيفري1844[5]، لتكون حلقة اتصال بين الادارة الفرنسية وبين الجزائريين[6].

وقد كان للمكاتب العربية عدة تعريفات فبحسب دوماس هي تلك المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة، وكذلك تهيئة السبل للاستيطان ذلك من خلال توفير الأمن العام وحماية كل المصالح الشرعية وزيادة الرخاء لدى الاهالي[7].

وتعرف أيضا على أنهاأداة الوصل ما بين الجنس الأوروبي الذي استوطن في القطر الجزائري والجنس الأهليالذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن، ويعود هذا التعريف الى فيرناند هيقونت، أحد رؤساء تلك المكاتب[8].

قرر بيجو تأسيس المكاتب العربية بصفة رسمية في سنة 1844 ووضع هياكل ادارية لها حيث تصبح هذه المكاتب الوسيلة الأ ساسية التي يستخدمها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على

---

[1]-بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر.....، المرجع السابق ، ص 39،49.

[2]-صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر،ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص16.

[3]صالح كليل، التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر1830_1871.....، المرجع السابق، ص21.

[4]-صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م_ 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع،ص198.

[5]-إبراهيم لونيسي، بن عمارة زوينة، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر الجنرال بيجو....، المرجع السابق، ص1021.

[6]صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغر ب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، ص136.

[7]-عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، الجزائر 1984، ص177.

[8]-صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر...، المرجع نفسه، ص199.

ما تبقى من مؤسسات الدولة الجزائرية[1]، ويرأس هذه المكاتب ضباط فرنسيون، يساعدهم زعماء الأهالي ومترجمون يحسنون اللغة العربية[2]، وقد أسست هذه المكاتب في مناطق التقسيمات وفي كل النقاط التي احتلها الجيش كما ضمت مكتب سياسي يقع في الجزائر إضافة إلى مكاتب التقسيمات الفرعية ومكاتب المقاطعات، كما تم وضع تقسيم إداري معين وتنصيب قائد للمناطق حسب أهمية كل منطقة[3].

ونشير إلى أن بيجو حافظ على نمط التنظيم والتسيير الاداري الذي وضعه الأمير عبد القادر[4]، القائم على دراية تامة بالمناطق والعلاقات الموجودة بين القبائل ومختلف المصالح[5]، فالأمر الذي عزز سلطة الأمير هو التنظيم الإداري القبلي الذي قسم المقاطعات إلى دوائر ووضع في كل منهما آغا، حيث كانت كما اشتملت هذه الدوائر على قبائل وكل قبيلة على عشائر وجعل على كل منهما شيخا[6]، وقد كان في مقابل ذلك تكوين المكاتب العربية في عهد بيجو يتألف من ضباط برتبة، نقيب كرئيس للمصلحة يساعده ضابط أو اثنان برتبة ملازم أو ملازم أول، وقاض يفصل في قضايا الناس وكاتب فرنسي برتبة ضابط صف، إضافة إلى كاتب عربي أو خوجة للمراسلات باللغة العربية وترجمان وشاوش[7].

وقد بلغ عدد المكاتب نحو 40 ألف مكتب إذ أصبح تقريبا في كل قيادة مكتب عربي يعمل على تحصيل الضرائب وفض النزاعات بين السكان[8]، وكان المشتغلين فيها ضباط مرسمون متخصصون في الأرشيف العسكري والمدني وتراجمه عسكريون وأطباء وأعوان تابعون (خوجات وكتاب وشاوش وخيالة وعسكر وصبايحية)[9]، أي أن عدد الموظفون بها محدود جدا بمتوسط عشر أشخاص وهم موظفون تختلف وتتنوع تشكيلاتهم[10].

---

[1]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر.....، المرجع السابق، ص130.

[2]-يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري....، المرجع السابق، ص11.

[3]-إبراهيم لونيسي، بن عمارة زوينة، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر....، المرجع السابق، ص1021.

[4]-شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871_1919، تر الحاج مسعود بوكالي، ج 1، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ،2007، ،ص248.

[5]- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق، ص 384.

[6]- إبراهيم لونيسي، بن عمارة زوينة، المرجع نفسه، ص1021.

[7]-عبد الحميد زوزو الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية 1837 1939، ج1، دار مسعود حاج مسعود، دار هومة ،الجزائر 2005 ،ص 193.

[8]-صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر....، المرجع السابق، ص136.

[9]-عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص193.

[10]- شارل روبير أجيرون، المرجع نفسه، ص249.

أما بالنسبة للمهام التي كانت المكاتب العربية مكلفة بها فهي تسعة عشر مهمة من بينها تحضير وتنظيم المراسلات والاطلاع على احتياجات الأهالي، ضبط الإحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة ومراقبة مصالح القضاء الاسلامي والتعليم العمومي في القبائل والمدارس العربية الفرنسية وكذلك جمع المعلومات الطبوغرافية والتاريخية ومختلف الوثائق الخاصة بالقبائل[1]، كما حدد 1 فيفري 1844 المهام الرئيسية لمدير كل مكاب في مراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة يسيرها وفي حال وجود تجاوزات فإن له صلاحية اتخاذ اجراءات إلزامية تجاه ذلك التجاوز، وواقع الأ مر ان مهمتهم الرسمية كونهم من السلطة الفرنسية هي جمع المعلومات التي تخدم و تزيد نفوذ الجيش من خلال إحصاء الأراضي وأخذ فكرة عن التنظيم السياسي في العشائر والحصول على الأموال من جمع الضرائب[2].

أما أهدافها فقد كانت ترمي الإدارة الاستعمارية من وراء تثبيت المكاتب العربية بمختلف مدن القطر إلى الوصول لأهداف استراتيجية أهمها العمل على إخضاع القبائل ومراقبة تحركاتهم وحراسة المشبوه منهم إضافة إلى استخلا ص الضريبة وكذلك تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي[3]، وكذلك مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في تسيير الأهالي وتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية كما هدفت إلى مراقبة الزوايا وتقليص نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة[4].

وعلى العموم فإنها ليست إدارة كما ير غب المسلمون بحيث تستجيب لحاجياتهم او تعمل على ترقيتهم او جعل ظروف حياتهم أحسن بل هي جزء لا يتجزأ من الآلة الاستعمارية[5]، وبازدياد نفوذ هذه المكاتب ودعمها الكبير للجيش الأمر الذي جعل المستوطنين ايضا يضيقون ذرعا بها[6]، ويجعلونها محل هجوم عنيف فاتهموا الضباط بسوء استعمال السلطة والتآمر مع القواد الجزائريين غير أن الدافع الحقيقي وراء مهاجمة المستوطنين لها ليس تعسفها بالسلطة المطلقة الممنوحة لها بل لكون هذه المكاتب تحول دون تغلغل الاستعمار إلى المناطق العسكرية وأن الضباط كانوا يخشون أن تضيع السلطة التي يتمتعون بها[7].

---

[1]-عبد الحميد زوزو، الاوراس إبان الاستعمار الفرنسي .....المرجع السابق، ص194.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي....، المرجع السابق، ص130-131.

[3]-صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية.....، المرجع السابق،ص17-18.

[4]-صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر....، المرجع السابق،ص199.

[5]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية....، المرجع نفسه، ص18.

[6]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر .....، المرجع السابق، ص 101.

[7]-صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر...، المرجع السابق، ص137.

إضافة إلى ذلك أصدر بيجو قانون 15 أفريل 1845: الذي ينص على تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث عمالات[1]، الأولى مدينة خاضعة للقانون العام يعيش بها أغلبية السكان المدنيون الأوروبيون بغرض توفير كل المرافق العمومية بها وتنظيمها تنظيما كاملا، والثانية مختلطة خاضعة لنظام استثنائي ذي طابع عسكري يتواجد فيها سكان مدنيون أوروبيون نسبيا لا بأعداد كبيرة[2]، والثالثة مناطق عسكرية تمثل آنذاك الجزء الأكبر من البلاد لا يسكنها إلا العنصر الوطني وقد أبقى الفرنسيون في هذه المناطق على أنظمة العهد العثماني. حيث يساعد الحاكم العام في كل وحدة ادارية من الوحدات الست التي قسمت إليها المنطقة العسكرية باش آغا وتنقسم القيادات بدورها إلى شياخات هذا ما عرف بنظام الحكم غير المباشر[3].

ب/ السياسة القضائية:

أصبحت المكاتب العربية تهتم بمهام إدارية كثيرة فضلا عن المهام العسكرية ومن أهمها القضاء[4]، و من خلال هذا الجهاز الذي كان دوما رمز العدالة أثبتت الإدارة الفرنسية أنه وسيلة للضغط والقهر ضد الأهالي لإرغامهم على الاستسلام، وفي 9 سبتمبر 1830 تقرر تأسيس مجلس القضاة المتكون من رئيس وقاضين ووكيل مالكي وتم تدعيمه بقرار 22أكتوبر من نفس السنة الذي أكد الشروع في التنفيذ الفعلي للقرار السابق[5] ،بمعنى أن فرنسا في المراحل الأولى من تنظيم الحياة القضائية بالجزائر انتقلت بالجزائريين من تشريعات مستنبطة من الفقه الإسلامي إلى ازدواجية تشريعية من خلال إصدار عدة قوانين تنظيمية للقضاء الإسلامي وفق معيار فرنسي[6]، لاسيما أنها كانت تدرك أن القضاء الإسلامي من أساسيات استقرار المجتمع الإسلامي الذي يستند في أحكامه على القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات العلماء ما جعلها تسعى لتفكيكه والقضاء عليه[7].

---

[1]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر....، المرجع السابق، ص199.

[2]-شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة....، المرجع السابق،ص374.

[3]-صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر..... المرجع السابق، ص136.

[4]-صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية....، المرجع السابق، ص113.

[5]-شهرزاد شلبي، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في ق19، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر- باتنة- 2009، ص117.

[6]محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين 1914،1881، وزارة الثقافة الجزائر،ص66.

[7]-بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة....، المرجع السابق، ص145.

فأصدرت مرسومي 28 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842[1]، اللذان يعتبران بداية لتنظيم القضاء الإسلامي على أساس الاختلاط بالقضاء الفرنسي[2]، حيث إن القرار الملكي 28 فيفري 1841 انتزع من القضاة المسلمين حق الحكم في الجنايات والجنح كما فرض استئناف الأحكام في المحاكم الفرنسية، وأضاف مرسوم 26 سبتمبر 1842 قيودا جديدة على القاضي المسلم فقد أصبح في استطاعت المحاكم الفرنسية النظر في القضايا التي كانت تخص المسلمين وإصدار الأحكام بشأنها[3]، وعليه أصبح الحاكم العام هو من يعين القضاة المسلمين[4]، وبذلك فإن القضاة المسلمين لم يعد لهم صلاحية النظر في المسائل الجنائية، ولم يتبقى لهم الا المسائل المدنية والتجارية الخاصة بالمسلمين لكن أحكامهم ليست مطلقة وغير نهائية إذ يمكن استئنافها لدى المحاكم الفرنسية[5].

ويشير أبو قاسم سعد الله في كتابه أن الجنرال بيجو لم يقلد نظام الأمير عبد القادر القضائي لأن القاضي في عهده يتمتع بسلطات واسعة في حين أن بيجو يرى أن إعطاء القضاة المسلمين سلطات واسعة تهدد احتلاله للجزائر، فبالإضافة الى ما أنشأه بيجو من محاكم أولية في المدن المغلوبة ومحاكم الصلح ومحكمة الاستئناف بمدينة الجزائر، أنشأ أيضا محكمتين تجاريتين في الجزائر ووهران[6].

لكن هذا النظام بالنسبة للمسلمين فإنه يعتبر تغيرا جذريا على أوضاعهم، ذلك بتغير مجريات تقاليدهم القضائية بدءا من تغيرات الإجراءات إلى تغير طبيعة المحاكمة والعقاب، كما أنه ألغى الحق في القصاص وحق اكتفاء والد الضحية بالدية وإلغاء العقوبات الجسدية المخصوص عليها في التشريع الإسلامي واستبدالها بالحبس لمدة طويلة[7].

ولم تتوقف الإدارة الاستعمارية عند هذا الحد فقط بل اتجهت فكرتها الاستعمارية إلى محاولة كسب بعض العناصر ضعيفة الإيمان من القضاة الجزائريين بشتى الوسائل لأجل نصرة القضية الاستعمارية[8].

---

[1]-محمد بليل، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر....،المرجع السابق، ص66.

[2]-صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر....، المرجع السابق، ص203.

[3]-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1830_1954، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان،1998، ص429.

[4]-شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا.....، المرجع السابق،ص378.

[5]-أبو قاسم سعد، تاريخ الجزائر الثقافي،ج4، المرجع نفسه، ص432.

[6]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900.....، المرجع السابق،ص219.

[7]-شارل روبير أجيرون، المرجع نفسه،ص378.

[8]-صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر....،المرجع نفسه،218.

وفي حقيقة الأمر فإن السياسة الاستعمارية من الناحية القضائية هدفت إلى الغاء المنظومة القضائية الجزائرية لصالح المنظومة القضائية الاستعمارية فحسب رأي" دوقيدون " أن العدالة تدخل في إطار السيادة وعلى القاضي المسلم الانحناء أمام القاضي الفرنسي وعلى كل واحد أن يفهم أننا الغالبون[1].

المطلب الرابع: السياسة الثقافية.

لقد كانت حركة الاستعمار الثقافية تحاول تطبيق سياسة استعمارية، تسعى لطمس مقومات المجتمع الجزائري وباعتبار الدين الاسلامي والتعليم اهم هذه المقومات، فقد سعى بيجو إلى إخضاع الجزائريين بمحاربة دينهم ومحاولة نشر الثقافة الفرنسية وتجهيلهم فكيف طبق بيجو سياسته للقضاء على مقومات الجزائ يين؟

أ/ السياسة الدينية :

كان عهد بيجو عهدا للغزوالديني من خلال أنه كان يسعى لدمج الجزائر في فرنسا حضاريا ومن أجل ذلل سخر كل الجهود للقضاء على الدين الإسلامي، فازدهرت في فترة حكمه الكنيسة الكاثوليكية حيث أنها أصبحت تشكل الطابور الخامس للجيش والإدارة الاستعمارية وانطلقت المحاولات الأولى له لتحقيق ذلك الغزو من خلال أخذ الرهائن العرب إلى فرنسا وإدخالهم في الثقافة الفرنسية[2].

وباعتبار أن عملية*التبشير لها دور فعال في عملية السيطرة وتوجيه الجزائريين نحو الوجهة التي تخدم المصالح الفرنسية تم منح المبشرين مختلف المساعدات لتحقيق هذا الغرض وهذا ما قام به بيجو[3]، حيث منح امتيازات استثنائية لليسوعيين الذين استقروا في مختلف مدن الجزائر[4]، وبتدعيم من بيجو أنشئوا سنة 1842 دار لليتامى في بن عكنون[5]، وراح بعضهم يجوب القرى الجزائرية لتأدية الشعائر الدينية وتقديم دروس فيالتبشير[6]، وفتحوا بوهران وقسنطينة وعنابة دار للرحمة وشيدوا الكنائس بهدف محو الشخصية الجزائرية[7].

---

[1]-شهرزاد شلبي، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية.....، المرجع السابق، ص117.

[2]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 1900.....، المرجع السابق، ص 232.

* التبشير يطلق على جهود الافراد والجماعات المنظمة والممولة من قبل الحكومات في سبل نشر الدين المسيحي وتعليمه بين غير المسيحيين (عميراوي آحميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844 1916، دار الهدى عين مليلة الجزائر 2009 ص101)

[3]-ابراهيم لونيسي، بن عمارة زوينة، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر.....، المرجع السابق،ص 1023.

[4]-خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830- 1871، د.ط ، مطبعة دحلب ، الجزائر ، ص 61.

[5]-عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ عامة ما قبل تاريخ الى 1962،ج1، ط1، دار المعرفة باب الواد،ص 258.

[6]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر....، المرجع السابق،ص 370.

[7]-عمار عمورة، المرجع نفسه،ص258.

ويبدو تشجيع بيجو للتبشير واضحا حينما ذهب بصحبه جماعه من الأطفال المسلمين إلى ملجأ بن عكنون وسلمهم للقسيس، وقد صرح قائلا "حاول يا ابتي أن تجعلهم مسيحيين فاذا فعلت فلن يعودوا الى دينهم ليطلقوا علينا النار"، كما بين بيجو جدوى سياسة التنصير في خدمة الاستعمار بقوله "إن العرب لا يقبلون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين"[1].

ولم يكن اهتمام المسيحيين بالعرب فقط بل سعوا أيضا للتخلص من التأثيرات الاسلامية التي عمت الأوروبيين من خلال اعتناقهم للإسلام والزواج بالمسلمات فوجهوا اهتمامهم لمحاربتها من خلال تأسيس الجمعية الأدبية للقديس أوغسطين عام 1844، فكان الهدف منها بعث الثقافة الدينية المسيحية بالجزائر عن طريق احياء كتابات القديس أوغسطين ودراسة آثار الكنائس القديمة بإفريقيا بهدف إثبات الماضي المسيحي[2]، كما قدم بيجو أيضا مساعدة لجمعية رهبان أسطوالي التي استقرت بمدينة سيدي فرج بعد أن منحها قطعة ارضية سنة 1843 كما قام ببناء دير أسطوالي لصالح هؤلاء في 30 أوت 1845 ليتحول الى كنيسة ابتداء من عام 1846 بالإضافة إلى هذا فانه قدم أيضا مساعدة لجمعية أخوات القس الطيب التي بدأت نشاطها التنصيري في الجزائر سنة 1843 بعد أن أنشات ملجأ للأيتام بمدينة الجزائر [3]، وقد كان اليسوعيين يهتمون بالتنصير الجماعي لذلك وجهوا اهتمامهم الى دور الاطفال والملاجئ وعلى هذا الأساس قاموا بإنشاء ملجأ في بوفاريك[4].

أما بالنسبة لفريضة الحج في فترة حكم بيجو فكانت الإدارة الفرنسية من تشرف عليها بعدما تأكدت من أن أغلب الحجاج لا يعودون وهو ما دفعها للإشراف على رحلة الحج سنة 1842،حيث قامت بتخصيص سفينة بتاريخ 15 سبتمبر من نفس السنة كان على متنها 124 جزائريا وتكررت عملية نقل الحجاج المسلمين الى مكة المكرمة سنة 1843 حيث أشرفت على تعيين الحجاج المعنيين بالرحلة ومن يقودها[5]، وللقضاء على الدين الاسلامي أيضا أصدر بيجو مجموعة من القرارات لاحتلال المقدسات الدينية والسطو على أملاكها[6].

---

[1]- عميراوي آحميدة واخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية.....، في المرجع السابق، ص 104.

[2]-خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية.....، المرجع السابق، ص 78.

[3]-حميد قريتلي، السياسة الاسلامية الفرنسية في الجزائر 1870- 1914، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الجزائر، 2019- 2022،ص 210.

[4]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر.....، المرجع السابق، ص 270.

[5]-حميد قريتلي، المرجع نفسه، ص73.

[6]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900.....، المرجع السابق، ص248.

كقرار 23 مارس 1843،والذي يحق بمقتضاه للسلطات الفرنسية أن تجعل المداخيل والمصاريف الخاصة بالمؤسسات الوقفية والدينية ملحقة بالميزانية الاستعمارية التي كانت سابقا تحت تسيير الوكلاء الفرنسيين[1].

كما اصدر ايضا بيجو قانون 4 جوان 1843 الذي يقتضي بضم أوقاف الجامع الكبير إلى مصلحة أملاك الدولة ، وكل المداخيل والمصاريف الخاصة بهذه المؤسسة الدينية الجامع الكبير مهما كانت صيغتها تكون ملحقة بالميزانية الاستعمارية ،وكل المصارف المتعلقة بالموظفين الدينيين و صيانة المساجد التي كانت تقدمها هذه المؤسسة تتولاها منذ هذه الفترة الإدارة وهي داخلة في ميزانية الداخلية[2]، وبحلول سنة1844 أصبحت معظم الأوقاف الجزائرية تحت اشراف السلطات الفرنسية اذ انها اصدرت يوم 1 اكتوبر 1844 قرار ينص على ان الوقف اصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية وهذا يسمح للأوروبيين بالاستيلاء على الكثير من أراضي الوقف التي كانت تشكل نصف الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر[3].

ونتيجة لهذه القرارات تم القيام بهدم مؤسسات دينيه عديدة في شتى أنحاء الجزائر او بيعها للأوروبيين منها جامع القائد علي الذي اعطي للجمعية التبشيرية المعروفة باسم أخوات القديس يوسف[4]، وعلى هذا الأساس جردت المساجد من ممتلكاتها وجمعت في يد السلطة الفرنسية حتى لا تترك في ايدي الأئمة كوسيلة للتحريض ضد الهيمنة الفرنسيةأو لتحويل إيرادات المساجد إلى صالحهم[5].

ب/السياسة التعليمية:

إلى جانب ما قام به بيجو للقضاء على الدين الاسلامي، استهدفت أفعاليضا التعليم الإسلامي ومؤسساته.

وكون المؤسسات التعليمية الجزائرية ترتكز على المساجد والزوايا والمدارس القرآنية بدرجة أولى فقد استهدفتها الإدارة الاستعمارية وعملت على هدمها وازالتها، وقد كانت المساجد منتشرةبكثر ة في الجزائر ففي عام 1840 كان في الجزائر العاصمة 24 مسجدا به أكثر من 600 تلميذ، ولكن مع بداية سنة 1846

---

[1]- محمد زاهي،وضعية المؤسسة الدينية خلال الفترة الاستعمارية 1830_ 1870مساجد وزوايا مدينة الجزائر أنموذجا، مجلة العبر للدراسات التاريخية، م2، ع 1، يناير 2019، ص 360.

[2]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830_1954، ج5، المرجع السابق، ص168.

[3]- الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر.....، المرجع السابق، ص215.

[4]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية .....،المرجع السابق،ص251.

[5]- إبراهيم لونيسي، بن عمارة زوينة، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر....، المرجع السابق، ص 23.

لم يتبقى منها سوى 14 مسجدا و400 تلميذا، كما هدمت خمس زوايا وصدرت عائدات المساجد والزوايا وفي أواسط القبائل لم يعد للزوايا وجود وكانت المدارس بالجزائر والمدن الداخلية كثيرة[1]، ومن المساجد والزوايا التي هدمت وبيعت في عهد بيجو بمدينة الجزائر نذكر جامع سيدي الرحبي ومسجد الشماعين ومسجد علي خوجة اما الزوايا فنذكر زاوية المولى حسن وزاوية الأندلسيين وزاوية الشبارلية وغيرها[2].

كما أن المدارس لم تندثر دفعة واحدة بل تناقصت مع مرور السنوات ففي مدينة الجزائر سنة 1830 كانت حوالي 100 مدرسة لتصبح في عام 1840 حوالي 24 مدرسة وفي سنة 1846 انخفض عددها ليصبح 14 يتردد إليها بين 320 و400 تلميذا وقد كان الأولياء يفضلونها عن المدارس الفرنسية وظلت هذه المدارس تحت اشراف الطلبة وخارج رقابة السلطات الاستعمارية الى غاية 1846 حيث وضعت الإدارة الاستعمارية كل أنواع التعليم تحت الرقابة[3]. وبحسب بعض التقارير الفرنسية فإن قسنطينة وحدها كانت تحتوي على 35 مسجدا وسبعة معاهد ثانوية يتردد عليها ما بين600و 900طالب إضافة الى 90 مدرسة ابتدائية تضم حوالي 1350 تلميذا[4]،غير أنه إلى غاية 1847 لم يتبقى من المدارس الابتدائية سوى 30 مدرسة لا يتجاوز عدد تلاميذها 350 تلميذ وفي الثانوي لم يتبقى إلا 60 تلميذ[5].

كما كان الأمر الملكي الصادر في 23 مارس 1843هو الآ خر ضرب للمؤسسات التعليمية وذلك باستيلائه على الأوقاف وضمها لأملاك الدولة كما واجه المدرسون الجزائريون المصير نفسها وحل بهم ما حل بالمؤسسات الثقافية والتعليمية من تشتت وضعف في عددهم اذ هاجر البعض ونفي البعض[6]، وبذلك تقلص عدد المدارس والمساجد بعدما أصبحت مداخيل املاكها وهي الاوقاف تحول الى أملاك الدولة وتدهور حل المدرسين والعلماء وافتقروا ما ادى الى انخفاض مستوى التعليم ونقص مدته والمواظبة عليه[7].

---

[1]- عبد الحميد زوزو،نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 -1900 .....،المرجع السابق، ص 113 ،115.

[2]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية .....، المرجع السابق، ص251.

[3]-أبو قاسم سعد الله،تاريخ الجزائر الثقافي 1830_ 1954 ،ج 3، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1998، ص 24.

[4]-بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة .....، المرجع السابق، ص148.

[5]-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي .....، ج 3، المرجع نفسه،ص 26،27.

[6]- عبد القادر حلوش،سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 2010،ص43.

[7]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي....، ج3، المرجع نفسه، ص 27 _28.

* يقصد بها إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية بالجزائر حتى ينسى الجزائريين بمرور الزمن لغتهم العربية وثقافتهم القومية ويستبدلونها بلغة وثقافة المستعمر....،(عبد القادر حلو السياسة فرنسا التعليمية.....، المرجع السابق ص 63)

لم يتوقف بيجو عند هذا الحد بل تجاوزه إلى محاولة القضاء على اللغة العربية و*فرنسة الجزائريين وذلك بفرض اللغة الفرنسية وإدخالها في المدارس القرآنية والكتاتيب إضافة إلى إدخال أساتذة في اللغة الفر نسية والرياضيات، ففي 24 أكتوبر 1842 أصدر وزير الحربية أمرا بتعليم اللغة الفرنسية الأطفال العرب داخل مدارسهم الأهلية إلى أن هذا القرار الوزاري لم ينفذ لأن الجزائريين قابلوا مثل هذه القرارات بالرفض القاطع لأن فيها مساسا بمقوماتهم الوطنية[1]،وإلى جانب ذلك عمدت الإدارة الاستعمارية في تحقيقها لسياساتها التعليمية إلى المدارس الفرنسية التي يعود تاريخ انشائها بالجزائر إلى عام 1836 حيث أنشئت أول مدرسة لتعليم الجزائريين باللغة الفرنسية وسميت بالمدرسة العربية الفرنسية وكانت خاصة بالذكور إضافة إلى مدرسة أخرى أنشئت في 1837 للجزائريين الذين يشتغلون في الخدمات والإدارات الفرنسية واستمرت هذه المدارس إلى عهد بيجو ليكون عدد تلاميذها في عام1844حوالي7 تلاميذ مقابل مئة تلميذ أوروبي[2].

وكون المرأة الجزائرية الحصن المنيع لهذا الغزو فقد استهدفها بيجو هي الأ خرى لإخراجها من العزلة والتأثير عليها فأدخل إلى الوسط فرنسيات قمنا بإنشاء مدرسة للطرز والخياطة للفتيات المسلمات[3]،وذلك في عام 1845 لتكون بذلك أول مدرسة للبنات في مدينة الجزائر وبقية تعليم الجزائريين خاضع لإشراف الحاكم العام إلى غاية 1848 وكان التعليم العربي خاضع لوزارة الحربية[4].

بعدما تناولنا في هذا الفصل سياسة الماريشال بيجو فماذا عن سياسة الماريشال راندون؟

[1]-أبو قاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ج2، دار البصائر،الجزائر 2007،ص 13 _25.

[2]- عبد القادر حلوش،سياسة فرنسا التعليمية.....، المرجع السابق،ص 39 _41.

[3]- أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية .....، المرجع السابق،ص 282.

[4]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية.....، المرجع السابق،ص،39.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية في عهد الماريشال راندون (1858/1852).

المبحث الأول: التعريف بشخصية الماريشال راندون.

المطلب الأول: مولده ونشأته.

المطلب الثاني: أهم أعماله قبيل توليه الحكم في الجزائر.

المطلب الثالث: وفاته.

المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية خلال فترة حكم الماريشال راندون.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: السياسة العسكرية.

المطلب الثالث: السياسة الإدارية.

المطلب الرابع: السياسة الثقافية.

لى الأ حداث التي عرفتها فرنسا بعد انتخاب لويس نابليون بونابرت رئيسا على الجمهورية الفرنسية الثانية في سنة 1851 هذا الأخير الذي قام بانقلاب ضد الحكم وانفرد بالسلطة لنفسه، وذلك بعد إلغائه للنظام الجمهوري في 1852 ليحل محله النظام الامبراطوري وقد نصب نفسه امبراطورا باسم نابليون الثالث ولعل هذه التغييرات التي عر فتها فرنسا، ستصاحبها تغيرات في السياسة المنتهجة تجاه الجزائر المستعمرة ولعل من هذه التغيرات التي حدثت تعيين راندون حاكما عاما على الجزائر من طرف نابليون الثالث الذي عرف بتعاطفه مع الأهالي ، وعليه كيف ستكون السياسة التي سيتبعها راندون تجاه الجزائر والجزائريين؟

المبحث الاول :التعريف بشخصية راندون.

في هذا المبحث سنتناول أحد حكام الجزائر الفرنسيين الذين تم تعيينهم من قبل الإمبراطورية الثانية في فرنسا وهو الجنرال راندون، سوف نقوم بتسليط الضوء من خلال هذا المبحث على شخصية وحياة الجنرال راندون والأنشطة التي قام بها في الجزائر قبل توليه الحكم.

المطلب الاول: مولده ونشأته

هو راندون جاك لويس سيزار ألكسندر(Randon Jacques Louis César Alexandre) (ينظر الملحق رقم 05)، ولد في 25 مارس 1795 في مدينة غرونوبل (إيزير) (Grenoble (Isère)بفرنسا[1]، كان ينحدر من عائلة بروتستانتية [2].

التحق بالجندية وعمره ستة عشر سنة (16) وذلك سنة 1812[3]،إذ بدأ في خدمة فرنسا وهو صغير وكان لرغبته في الانضمام إلى الجنرال مارشاند تأثير على قراره هذا، ساعد التعليم العسكري الكامل في المدرسة الثانوية إعداده للخدمة العسكرية[4] ، حيث بدأ مسيرته المهنية في ساحات القتال في روسيا تحت رعاية عمه الجنرال مارشاند(Marchand)[5] ، بدأ مساره في الجزائر وذلك في عام 1838 حيث عين من قبل الادارة الفرنسية برتبة عقيد في الفيلق الثاني في وهران وبعد ذلك تسلم قيادة القطاع الفرعي بعنابة سنة 1841 ، وفي سنة 1848 تولى ادارة الشؤون الجزائرية في باريس ليقع عليه الاختيار ليكون وزيرا للحرب من قبل الأمير لويس نابليون[6] ، استمر في منصبه هذا حوالي 10 أشهر وذلك من 4 جانفي الى غاية 26 أكتوبر1851[7]، إلا أنه سرعان ما غادرها ليعود إلى الجزائر كحاكم عام في 11 ديسمبر 1851[8].

---

[1]-Narcisse Faucon, Livre d'or D'Algérie, Edition Challamel, Paris,1889, p 460.

[2]Tome Premier, Mémoires Du Maréchal Randon. Paris, Typographie, Lahure, 1875, p1.

[3]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830_1962،ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر2013، ص470.

[4]Tome Premier, Ibid., P 2.

[5] -Narcisse Faucon, Ibid., p460.

[6]- شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق ، ص 639.

[7]- محمد عيساوي ،نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق ،ص77.

[8] -Narcisse Faucon, Ibid., P 461.

المطلب الثاني: أهم أعماله قبيل توليه الحكم في الجزائر.

بعدما أرسلت الإدارة الاستعمارية الجنرال راندون الى الجزائر كلفته بعدة مهمات وذلك منذ سنة 1838.

وقد قام خلال هذه الفترة1838 بأشغال زراعية اعترف الجنرال بيجو بنجاحها، وفي سنة 1841 أثناء قيادته للقطاع الفرعي بعنابة اهتم بشكل خاص بمشاكل الطرق،ولما تولى إدارة الشؤون الجزائرية في باريس[1]،أصدر راندون في 14 جويلية 1850 مرسوم تضمن تأسيس المدارس التي تعرف بالمدارس العربية الفرنسية ستة منها كانت للذكور حسب المادة الأولى، وأربع مدارس للإناث نصت عليه المادة السابعة في كل من مدينه الجزائر ووهران وعنابة وقسنطينة ومستغانم والبليدة [2].

وفي تاريخ 30سبتمبر 1850صدر مرسوم إنشاء المدارس الشرعية -الفرنسية وقد نص على إنشاء ثلاث مدراس [3]، في كل عمالة فكانت الأولى في قسنطينة بالنسبة للناحية الشرقية والثانية في مدينة تلمسان لتغطية الناحية الغربية والمدرسة الثالثة بمدينة المدية تخص سكان الوسط، ولكن هذه الأخيرة سرعان ما تم تحويلها إلى مدينة البليدة سنة 1856ثم إلى الجزائر سنة1859[4].

وأما بخصوص تسمية هذه المدارس فقد خضعت لعدة اعتبارات وهذا حسب ما ذكره ابو قاسم سعد الله فمن حيث الاشراف عليها هي مدارس حكومية رسمية أما من حيث البرامج والاهداف فقد كانت المدارس الثلاث تسمى بالفقهية ذلك أن برنامج المدارس تضمن تدريس الفقه والمواد الدينية الإسلامية [5]، وكانت الأهداف التي أسست من أجلها هو تكوين موظفين تحتاجهم الإدارة الاستعمارية لشغل بعض الوظائف الدينية، لاسيما في مجال القضاء والفتوى والعمل في المحاكم الإسلامية، والتعليم في المساجد والمدارس ذات الاشراف الفرنسي [6].

---

[1]-شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق، ص639.

[2]-عبد القادر حلوش، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر....، المرجع السابق، ص_ص 50_51.

[3]-ابوقاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 370.

[4]-عبد الوهاب حيمر، إدارة وتنظيم المدارس الشرعية 1850_1876، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م06، ع02، ديسمبر 2020،ص263.

[5]- ابوقاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع نفسه، ص 376.

[6]-عبد الوهاب حيمر،المرجع نفسه، ص265

كما أن هذه المدارس الشرعية الفرنسية قد وضعت منذ البداية تحت إشراف السلطات العسكرية، رغم أن إدارتها كانت عربية ومعلميها من العرب فهي مدارس تقع تحت إشراف الحاكم العام، وتحت مراقبة الضباط الحاكمين في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة عندئذ[1].

إلا أن هذه المدارس كانت تخضع لمراقبة سنوية أوكلت هذه المهمة إلى مفتش فرنسي له علاقة بالشؤون العربية وبداية من سنة 1857 صارت عملية المراقبة والتفتيش من مهام مدير المكتب العربي [2].

وبعد ذلك تم تعين راندون وزيرا للحرب في باريس، إلا أن رفض راندون تنفيذ مشروع لويس نابليون للقيام بانقلاب وتغيير الحكومة الجمهورية إلى إمبراطورية كانت سببا في إبعاده عن فرنسا وتعيينه حاكما عاما على الجزائر[3]،وذلك في 11 ديسمبر 1851[4].

المطلب الثالث: وفاته:

لما تم تعيين راندون حاكما عاما على الجزائر قام بعدةحملات لقمع المقاومة في بلاد القبائل والأغواط وميزاب وتقرت وسباو وشرق بلاد القبائل وفي عهده قام بالتوسع في جنوب الجزائر[5].

وفي الثاني من جوان 1858 أصدر *نابليون الثالث مرسوم نص على إنشاء وزارة المستعمرات بالجزائر[6]،وتتألف من مديرية شؤون الجزائر ومديرية المستعمرات وكانت منفصلتين عن وزارتي الحرب والبحرية و أصبح لها جميع صلاحيات الوزراء سابقا، ورفض راندون اقتراح الأمير لويس نابليون الثالث للإبقاء على الوضع القائم وقدم استقالته في 9 أوت 1858، ولم يقم الإمبراطور باستخلافه بأحد الا أنه

---

[1]-ابوقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 371.

[2]- عبد الوهاب حيمر، إدارة وتنظيم المدارس الشرعية 1850_ 1876، المرجع السابق، ص268.

[3]-جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من (1830إلى 1960) دار المعرفة، مصر 1959،ص 179.

[4]-Narcisse faucon, op.cit, p461.

[5]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.....، ج2، المرجع السابق، ص 471.

*نابليون الثالث هو شارل لويس نابليون بونابرت اول رئيس للجمهورية الفرنسية 10 ديسمبر 1848، وثالث إمبراطور فرنسي 1852/ 1870، شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب بالقرم 1854/ 1856 وفي حملة المكسيك 1861 1867 وانهزام الجيش الفرنسي في الحرب ضد بروسيا 1870 ووقوعه أسير في يد الألمان (عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.....، ج2، المرجع السابق، ص 480.)

[6]-بوعزة بوضرساية الجرائم الفرنسية والابادة.....، المرجع السابق، ص 234.

*ماكماهون: ماريشال فرنسا ولد في سنة 1808، تولى منصب حاكم عام في الجزائر فيما بين 1864_1870، سجن خلال 1870، أطلق سراحه فيما بعد ليكون جيش فارساي الذي حطم بلدية باريس1871 مات في1893. (محمدعيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق، ص278.)

قام بإلغاء الحكومة العامة وأنشأ مكانها قيادة عليا للقوات البرية والبحرية وتم اسنادها إلى *ماكماهون في 31 أوت من نفس السنة[1].

و بعد صدور مرسوم 26 نوفمبر 1860 الذي اقتضى على إلغاء وزارة الجزائر كما نص مرسوم 10 ديسمبر على مسؤولية الحاكم العام الجديد أمام الإمبراطور شخصيا وهكذا أصبح لهذا الحاكم سلطات الوزارة في نفس الوقت ولم يعد لوزير الحربية إلا صلاحية التوقيع على المراسيم التي يصدرها هذا الحاكم،وبذلك احتفظ الإمبراطور لراندون بمهمة التوقيع على المراسيم[2]،اذ أصبح وزيرا للحربية للمرة الثانية بعد عودته لفرنسا من 1859 إلى1867.

لقد تحصل راندون على العديد من الأوسمة خلال حياته منها وسام الصليب الأكبر ثم وسام جوقة الشرف في 24 ديسمبر 1853 كما أطلق اسم راندون على مركز سكاني يقع على بعد 19كلم من بون [3]، توفي في جينيف في 16 جانفي1871[4].

[1]-شارل آندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة .....، المرجع السابق، ص 674.

[2]-جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر.....،المرجع السابق، ص240.

[3]-Narcisse faucon, op.cit, p462

[4]-Dictionnaire Universel Des Contemporains, Paris, Librairie Hachette, 1893, p1297.

المبحث الثاني:السياسة الاستعمارية خلال فترة حكمالمار يشال راندون .

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية .

اتخذ راندون بعد تعيينه حاكما عاما على الجزائر من الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا لفرنسا، ففي عهده أصدر مجموعة من المراسيم والقرارات المتضمنة تشجيعا أكبر للهجرة وضمان البنيات الأساسية لإقامة اقتصاد زراعي متين يكون التركيز فيه على المزروعات الصناعية بالدرجة الأولى[1]، حيث عمل على تشجيع زراعة القطن في الجزائر إلى أن الظروف المناخية غير الملائمة وقلة المياه أدت لفشل هذا المشروع[2]،لذلك تحولت نطاقات إنتاجه ووهران وعنابة إلى زراعة التبغ والكروم ووفر هذا الأخير انتاجا غزيرا وفر على فرنسا غلافا ماليا معتبرا،و بلإ ضافة إلى هذه المحاصيل اتجهت الزراعة نحو انتاج الحبوب[3]،حيث عرفت زيادة مساحة الأراضي التي تزرع فيها من 50 ألف هكتار الى مليون هكتار[4]،وكان الالغاء الشبه تام للحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا في جانفي 1851 وانشاء مصرف الجزائر سنة 1851 وانشاء بورصة للتجارة في أفريل 1852 كل هذه الامور شجعت النمور الاقتصادي[5].

وقد رافقت هذه السياسة الاستعمارية الزراعية إقامة مشاريع حيث انطلقت عملية بناء الطرقات بشكل موسع وكذلك السدود عام 1854[6]، إضافة إلى عمل راندون على إقامة السكك الحديدية وذلك وفق مرسوم في 21أفريل 1857، وسعى إلى إنجاح مشروعه الذي كان يتضمن انجاز خط كبير موازي للساحل يربط المقرات الرئيسية للمقاطعات[7]، كما كان قانون 1854 المتعلق بالإعفاءمن بعض الضر ائب على المواد الفلاحية قد شجع الفلاحين والخبازين الأوروبيين[8].

ونظرا للتوسع النشاط الزراعي سعت الإدارة الفرنسية لمصادرة الاراضي الجزائرية وتحويلها للمستوطنين وحتى إلى الشركات الأوروبية وبذلك أصدر راندون مجموعة من القرارات والمراسيم منها:[9]

---

[1]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر...، المرجع السابق، ص201.

[2]- جلال يحيى السياسة الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق، ص235.

[3]- الغالي غربي، المرجع نفسه، ص_ص 201 _202.

[4]-جلال يحي،المرجع نفسه، ص_ص235_236.

[5]-الغالي غربي، المرجع نفسه ، ص 202.

[6]عميراوي آحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري1830_1954،ط خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المرجع السابق، ص 43.

[7]صالح كليل، التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر.....، المرجعالسابق، ص34.

[8]عميراوي آحميدة، المرجع نفسه، ص 43.

[9]الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، المرجع نفسه، ص 202.

صدورقانون 26 أفريل 1851 يقتضي بتنظيم عملية تمليك الأراضي للأوروبيين [1]، والذي أعطى للمستوطنين الحق في الملكية والتصرف الحر فيما يكسب من أملاك وعقارات [2]، إضافة إلى أنه يشترط فيمن تمنح له قطعة أرضية من 20 الى 150 هكتار أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها ولا تصبح ملكا له إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقراره بها وقد بقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861 [3].

ولإنجاح الاستيطان ولتوفير الأراضي لجأ الحاكم العام راندون إلى تطبيق سياسة حصر القبائل (Cantonnement) على أراضي ضيقة، [4] وكان الهدف من هذه السياسة هو استهداف *أراضي العرش وقد استندت الإدارة الاستعمارية في ذلك على النظرية التي جاء بها قانون 16 جوان 1851 القائمة على اعتبار الدولة هي مالكة الرقبة على العرش وأن الفرد والقبيلة ليس له سوى حق الانتفاع بالأراضي [5]، وتقوم سياسة الحصر على فكرة مفادها ان القبائل كانت تستغل أراضي لا تتناسب و عدد أعضائها وحاجياتهم لذلك يجب حصر سكان القبيلة في جزء من أرض العرش يتماشى وحاجياتهم الضرورية [6] حيث بدأت السلطات الفرنسية عملية حصر الاراضي لمساحة تبلغ 343ألف هكتار واحتفظت منها الدولة بما يزيد على 60ألف هكتار، ثم أخذت في بيع هذه الأراضي وتوزيعها على من ير غب [7].

كما كان لهذه السياسة أثار وخيمة على وضع الفلاحين الجزائريين نتيجة لفقدانهم لمساحات كبيره من أراضيهم التي كانت تمثل مصدر عيشهم الاساسي وكان القصد من تطبيق النظام المذكور هو توفير أراضي شاسعة للمستوطنين الاوروبيين [8].

و لقد رافق عملية الاستيلاء على الأر اضي عملية توزيعها على رجال المال والشركات [9] ،ففي 26أفريل 1853صدر مرسوم سمح بتمليك الشركات الكبرى للأراضي في السهول العليا [1]،الذي حصلت بموجبه

---

[1] -يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص16.

[2] - بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 _1930، دار الحكمة الجزائر 2010، ص 123.

[3] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري .....، المرجع نفسه، ص16.

[4] -صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930. ....، المرجع السابق، ص 22.

*أراضي العرش هي أراضي ذات ملكية جماعية تغطي مساحتها 5 ملايين هكتار وهي أراضي منسقة من أراضي الخراج التي ينص عليها القانون الإسلامي (بوعزة بوضرساية الجرائم الفرنسية والابادة، المرجع السابق،ص21.)

[5] -عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830_ 1914.....، المرجع السابق ، ص20.

[6] -صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق، ص105.

[7] - جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر.....، المرجع السابق، ص 234.

[8] - ارزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 1914، مجلة التاريخ المتوسطي، م02، ع02، جامعة الجزائر2، ديسمبر 2020،ص 202.

[9] -صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين .....، المرجع السابق، ص 23.

شركة جينيف Genève على 20.000 هكتار في ضواحي سطيف على أن تقوم الشركة ببناء 10 قرى استيطانية وتعميرها ب 500عائلة أوروبية وأن تكون المساحة الاجمالية لهذه القرى الاستيطانية 12,000 هكتار والباقي بمعنى 8000 هكتار تبقى إقطاعية للشركة تستغلها بشكل مباشر لمدة 10 سنوات[2]، وفيها أنجزت الشركة ذاتها 11 قرية استيطانية عمرها مهاجرون سويسريون قدموا سطيف والعلمة[3]،كما حصلت أيضا الشركة العامة السويسرية جينفواز (La Genevoise)،سنة 1853 على 20,000 هكتار في نواحي سطيف[4]وكان عليها أن تبني 10 قرى وتوطن فيها 500 أسرة من مهاجري سويسرا ووعدت كل أسرة منها بمنزل و20 هكتار مقابل دفع خمس ثمن المنزل و مساحة 500 هكتار من الاراضي بها في كل قرية ولا تدفع أي ضرائب للدولة[5]. بدأت هذه الشركة بمشروع ضخم في أول الأمر ولكنها لم تنجح إلا في الحصول على 50 أسرة مهاجرة من سويسرا، وفتحت وكالات في سويسرا وألمانيا وايطاليا وتمكنت من الحصول على ثلاثة آلاف مهاجر وأخذت الشركة في استغلال 800 هكتار في كل قرية ثم اخذت في تأجير اراضيها في الجزائر[6] ،إلا أن هذه الامتيازات الكبرى لم تكن تمنح للشركات الرأسمالية الكبرى فقط بل كان يستفيد منها حتى الافراد من أصحاب رؤوس الأموال، فقط اصدرت الحكومة مرسوم 12 أوت 1854 الذي يقتضي بمنح أراضي مساحتها 2672 هكتار في تيبازة لرجل أعمال باريسي بهدف بناء مستوطنه هناك[7]،ونتيجة لهذه القرارات تحصلت 51 شركة رأسمالية على 50 ألف هكتار خلال 10 سنوات وحصل المهاجرين الاوروبيين على حوالي 250 الف هكتار من أراضي الغابات[8] حيث عملت هذه الشركات على استخدام الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة لتوفير المزيد من الأرباح ولم تستغل إلا سبع الأراضي التي حصلت

---

[1]-فاتح زياني السبتي غيلاني، سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر...، مرجع السابق، 67.

[2]- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية...، المرجع السابق، ص139.

[3]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر...، المرجع السابق، ص202.

[4]- عميراوي آحميدة، آثار السياسةالاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري.....، المرجع السابق ، ص 58 .

[5]_عميراوي آحميدة، المرجع نفسه، ص59.

[6]-جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر.....، المرجع السابق، ص 234.

[7]- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية ....، المرجع السابق، ص143.

[8]عاطف سراج، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وتداعياتها على سكان الأرياف بين 1874_1914، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلومالإنسانية والا جتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة 22019_2020 ،ص37.

عليها[1]، زيادة على ذلك أصدرت أيضا قرارات خاصة بمصادرة أراضي المتغيبين حيث تتحول الاملاك المحتجزة والتي تخلى عنها أصحابها وهجروها إلى الدومين أي أملاك الدولة ومنها[2]:

قرار 19 جويلية 1853الذي نص على حجز أراضي الجزائر يين المهاجرين في دوائر وهران، تلمسان ،ولالة مغنية إضافة لقرار 19 أفريل 1854 القاضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر[3]،وقرار 27 جانفي 1855 الخاص بمصادرة أملاك المهاجرين من دائرة سعيدة[4]، ثم قرار 15 جوان 1855 المطبق على الملكيات العامة والخاصة لقبيلة اولاد ميمون[5]،وقرار 18 نوفمبر 1856 الذي نص على مصادرة أراضي و أملاك المهاجرين من دائرة معسكر[6]،و نتيجة لمصادرة الأراضي الجزائرية وذلك من خلال مراسيم التي تطرقنا إليها ارتفعت نسبة المهاجرين الاوروبيين في الجزائر ويمكن أن نقدم العدد الاجمالي لهؤ لاء المهاجرين بالشكل التالي[7]:

السنة	المهاجرين	الزيادة بنسبة %
1851	132708	-
1853	142379	7,128
1854	151712	6,55
1855	155607	2,56
1856	158282	1,72
1857	180471	14,02
الزيادة لمدة ست سنوات	47764	35,99

المصدر:عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية....، المرجع السابق، 46.

[1]-يحي بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري.....، المرجع السابق، ص17.

[2]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية.....، ج1، المرجع السابق،ص 472.

[3]-نصر الدين بن داود، مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية.....، المرجع السابق، ص137.

[4]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية.....، ج1، المرجع السابق، ص473.

[5]-نصر الدين بن داود، المرجع نفسه، ص138.

[6]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية.....، ج1، المرجع نفسه، ص 472.

[7]-عميراوي آحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية.....، المرجع السابق، ص46.

ونتيجة للسياسة التي انتهجها الحاكم العام راندون في الجزائر شيد حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام 1853,1859 من خلال اعتماده على اسلوب مصادرة الأراضي وتفتيت أراضي العرش تحصل بذلك على 61.363 هكتار من الأراضي وذلك ما بين 1851 الى 1861[1].

المطلب الثاني: السياسة العسكرية.

جاء راندون لاستكمال احتلال الجزائر وقام بالحرب وفقا لمبادئ اشترك فيها جميع ضباط افريقيا وكان يفكر على غرار بيجو بأنه للامتثال لتقاليد الحرب الشرسة[2]: "علينا أن نترك آثار انتصارنا وذلك بإتلاف قسم من خيرات اولئك الذين انهزموا امامنا"[3]، وقد كانت الصحراء محط اهتمام راندون وذلك لسببين لأنها ... بالإمكانيات اللامتناهية للنقل عبر القوافل التي تستطيع فرنسا مراقبتها في حالة الاستيلاء عليها ففي الرابع من ديسمبر 1852 تم تنفيذ غارة على الاغواط وقامت الجيوش بقتل جميع المتمردين الذين لم يتمكنوا من الفرار[4]،فبعد احتلال الفرنسيين للأغواط ارتكبوا فيها جرائم شنيعة حيث كانوا يقتلون الناس بالجملة ويرمون جثثهم في الآ بار والحواسي ولمدة ثمانية أيام قتلوا المستسلمين في مجموعات من 10 او 15 شخصا حتى حفيت السيوف وتم نهب وسلب حولي النساء والاعتداء على عفافهن[5]، وقد سمح احتلال الأغواط للمارشال راندون أن يجعل منها نقطة ارتكاز إستراتيجية باعتبارها بوابة الصحراء كلها، كما عمد الفرنسيون الى أسلوب الاتفاقيات مع شيوخ المنطقة بهدف استمالة سكان الصحراء كالاتفاق الذي وقع بينهم وبين أهل ميزاب في 20 أفريل 1853 والذي بموجبه وافقوا على دفع ضريبة بقيمة 4500 فرنك والاعتراف بالحماية لهم مقابل عدم التدخل في شؤونهم الداخلية وقد ساهمت هذه الاتفاقية في توغل فرنسا حتى مدينة تقرت[6]، إذا لم تمضي إلا حوالي سنة على الاتفاق المذكور حتى استخدم الفرنسيون القوة ضد تقرت ونواحيها في خريف1854[7]، فاشتبكت مع ثوار المنطقة وجرت معركة هامة في المقرين في 28 نوفمبرمن ذات السنة و سميت بمعركة المقرين فانسحب جراء ذلك الثوار من تقرت وبالتالي

---

[1]-أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830_1914.....، المرجع السابق، ص199.

[2]- شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، المرجع السابق، ص 640.

[3]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق ص 219.

[4]-شارل اندري جوليان، المرجع نفسه ،ص 642.

[5]- بوعزة بوضرساية، جرائم الفرنسية...، المرجع السابق، ص138.

[6]-عميراوي آحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية...، المرجع السابق،ص46.

[7]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية1830_1900...، المرجع السابق ص 360.

تمكنت القوات الفرنسية من دخولها في 5 ديسمبر1854[1]، كما عزم راندون على احتلال جرجرة والبابور[2]، فجند قوات كبيره خلال شهر ماي 1854 وقرر أن يقودها بنفسه الى بلاد القبائل و أولى رئاسة القوات في قسنطينة إلى ماكماهون ويتولى رئاسة القوات المجهزة بمدينة الجزائر الجنرال كاموا، على أن يتم الالتقاء بتيزي وزو[3]، وبذلك شرع الجنرال في تنفيذ خطته الهجوميةوأكد على ضرورة استعمال كل الأساليب في ثورته وخاض حرب ابادة وحشية اعتمدت على القتل والحرق والتهدين وقد بذل الاعوان الفرنسيون عده محاولات للقضاء على رأس الحركة هو الشريف *بوغلة[4] ،الذي نقل المقاومة إلى مرتفعات سباو في شهر جوان 1854 وتلقى ردا عنيفا من الفرنسيين خاصة ضد بني حجر،كما دمرت غابة تاوريرت المنظمة بالكامل[5].

و اصل بوبغلة مواجهة القوات الفرنسية أينما حلت إلا أنه تعرض لهزائم كبيرة وتدهورت قوته فانتقل إلى بني مليكش وواصل عمله الثوري هناك إلى أن قتل في 26 ديسمبر 1854 في كمين مدبر في بني عباس[6]، واستمر احتلال راندون للقبائل إذ مضى إلى إخضاع منطقة الزواوة بأية وسيلة وتمكنت قواته من الاستقرار في بعض المناطق كبجاية وتيزي وزو وادلس ومنطقة واد سباو إلا أنها لم تتمكن من السيطرة على بقية المناطق[7].

جراء مواصلة أهل زواوة مقاومتهم للفرنسيين بقيادة *فاطمة نسومر بين سنتي 1855 _1857[8]، وفي 1856 انتشر الجيش الفرنسي في جرجرة لإخضاع الناس بالقوة ولكن الزاوية الرحمانية الأم بقيادة الحاج عمر تصدت لذلك، وأذنت حكومة الإمبراطور في 1857 لراندون بغزو جبال جرجرة واحتلالها بصفة

---

[1]-عميراوي احميده، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية...،المرجع السابق،ص 46.

[2]-محمد عيساوي،نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق، ص 219.

[3]-يحي بوعزيز، ثورات القرن 19،عالم المعرفة،للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ط خ،ص122.

[4]-عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ 1830_ 1954 ...، المرجع السابق، ص 58.

* بوبغلة ولد سنة 1810 اسمه الحقيقي محمد الأمجد بن عبد المالك لقب ببوبغلة لركوبه بغلة في جميع تنقلاته اشتغل معلما للقرآن الكريم خاض معركة في أوت 51 18 بضواحي عين زاوية شارك في معارك مع شخصية لها أثر منها فاطمة نسومر والشيخ الصديق وأعراب في منطقه القبائل توفي في ديسمبر 1854 (ينظر بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة ،المرجع السابق، ص_ ص187_ 188)

[5]-يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...،المرجع السابق، ص122.

[6]-مقلاتي ،المرجع في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830_ 1854.....،المرجع السابق ص 58.

[7]-عبد النور خيثر، منطلقات وأسس الحركة الوطنية 1830_ 1954.....،المرجع السابق ص 37.

*ولدت فاطمة نسومر سنة 1830 بقريه ورجة، اسمها الحقيقي فاطمة سيد أحمد تنحدر من عائلة متدينة بعد وفاة والدها تولت تسيير شؤون المدرسة القرآنية توفيت سنة 1863 عن عمر يناهز 33 سنة (ينظر بشير بالله تاريخ الجزائر المعاصرة المرجع السابق ص_ص 189، 196.)

[8]-أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية 1830 _1900.....،المرجع السابق، ص352.

رسمية[1]،وكان مخطط راندون هو استكمال عملية الاحتلال وتتويج إدارته بعصا المارشالية والصعود إلى أعلى جرجرة وقد اغتنم فرصة عودة الجيش من حرب القرم ووضع خطة للهجوم على جرجرة ولم يكتفي بانتصار النتائج بل خرج بنفسه على راس الحملة سنة 1857[2]،ففي بداية ماي من نفس السنة قوات غزو جديدة مكونة من ثلاث فيالق بقيادة رونو(Renault) ماكماهون (Mac Mahon) و*يوسف (Yusuf)،وكان عددها يزيد على 10 آلاف رجل، واختار راندون 24 ماي 1857 والذي يصادف عيد الفطر عند المسلمين آنذاك للهجوم على قريه ايت ايراثن وقد نجحت خطته فقد سقطت ساحة الاربعاء كما ان الجيش الفرنسي احتل ودمر في طريقه عددا من القرى منها آدني وتمازيرت وتاقومونت[3]، وكانت معركة إشريضن في 24 جوان 1857 هي آخر مقاومة برزت فيها فاطمة نسومر إذ خرج راندون مشرفا على هذه الحملة بنفسه والتي كانت نتيجتها إلقاء القبض على فاطمة نسومر وبعض القادة الآخرين[4]، مستخدما الوسائل المعروفة من حرق وحشد وقتل جماعي وتم نقل فاطمة نسومر إلى معسكر راندون فأمر بسجنها في سجن تابلاط وبذلك انتهى فصل المقاومة في بلاد جرجرة[5]، ويبين لنا الجنرال يوسف الجرائم التي ارتكبها في هذه الحملة عندما رفض استسلام قبيلة قائلا: " هناك على يسارنا الكولونال الشجاع الذي لم يحصل على شيء فلنترك له هذه القبيلة ليفترسها وتسجل له مفخرة ثم نعطيهم الأمن"[6]،وتصريح آخر للقائد اوقي (Oget)،عن احدى عملياته بمنطقة القبائل إذ كتب قائلا: " إن اليوم جميل لقد قبضنا على مئة سجين وقتلنا مئة وخمسين شخصا وأخذنا ألف رأس من الماشية.....، ولقد طاردنا قبيلة مكناسة،.....، فهجروا بلادهم، إننا أحرقنا قريتهم ودمرنا محاصيلهم وأخذنا قطعانهم"[7]. احتفل الفرنسيون بانتصارهم بإقامة

- [1]محمد عيساوي نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق ،ص220.

[2]-أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية1830_1900...، المرجع السابق، ص 353.

* يوسف: لم يكن فرنسيا تجنس في فترة متأخرة يوم 2 مارس 1839 يرجح أن يكون يهوديا ولد بجزيرة إلب، أصبح مترجما في الجيش الفرنسي شارك في حروب الابادة ضد عدد من قبائل الجزائريين وشارك في حملة الأغواط سنة 1852 (ينظر الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر....، المرجع السابق، ص327)

- [3]محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر...،المرجع السابق، ص 221.

- [4]أبو قاسم سعد الله، خلاصة المقاومة والتحرر...،المرجع السابق ص 53.

- [5]أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830 _1900...، المرجع نفسه 353.

- [6]اندري برنيان، اندري نوشي، إيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر اسطنبولي رابح منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984،ص292.

[7]- محمد عيساوي، نبيل شريخي،الجرائم الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق، ص 222.

قداس ديني على قمة جرجرة[1]، ففي قلب جرجرة وضع راندون الحجر الأساسي لقلعة سماها قلعة نابليون[2].

وبذلك تمكن الحاكم العام من القضاء على المقاومة الجزائرية في منطقة القبائل وضمها إلى نفوذ الاحتلال الفرنسي وقد اعتمد في ذلك على مختلف الأساليب من حرب ابادة وقتلو سلب ونهب لثروات القبائل الجزائرية.

زيادة على ذلك اتبع راندون سياسة نفي وابعاد للجزائريين ففي وثيقة مؤرخة في جوان 1852 ذكر أسماء للأشخاص المدانين الذين سينقلون إلى سجن تولون بفرنسا وعددهم 12 وأغلبهم أهالي عرب، ثم مراسلة أخرى مؤرخة في 20 فيفري 1853، تضمنت هي الأخرى أسماء المدانين بالأشغال الشاقة الذين سيحولون إلى طولون في 5 مارس 1853. وفي 30 من ماي 1854 صدر قانون أقر بإبعاد المدانين إلى مستعمرات تركت حرية اختيارها للحكومة كما يتم استخدامهم في الاعمال القاسية مع بقاء المدانين في المستعمرة التي ابعدوا إليها طوال حياتهم كانوا ينقلون في البداية إلى غيانا[3].

المطلب الثالث: السياسة الادارية .

بالإضافة إلى ما قام به الجنرال راندون من سياسة اقتصادية وعسكرية لإخضاع الجزائريين فإنه اهتم أيضا بالجانب الإداري وسنتطرق إلى ما عمد اليه في هدا الجانب بداية ب :

أ/المكاتب العربية:

بعدما أصبح النظام بفرنسا إمبراطوري في 1852 أعيد النظام العسكري بشكل قوي مما أدى إلى زيادة نفوذ العسكريين ومعهم المكاتب العربية خاصة بعد تولي راندون الحكم إذ أصبحت هذه المكاتب أكثر ضرورة ليس فقط لتسيير شؤون الأهالي وإنما للحفاظ على الأمن بعد عملية التوسع والاحتلال بمنطقة القبائل والصحراء[4]، فتم التوسع في إنشائها نظرا للنجاح الذي حققته في حكم الأهالي وتضاعف عددها

---

[1]- ابو قاسم سعد الله، خلاصة المقاومة والتحرر.....، المرجع السابق، ص 54.

[2]-ابو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830_ 1900.....، المرجع السابق،ص353.

[3]عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر1830_1914.....، المرجع السابق، ص،ص 38،30.

[4]-فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844_ 1870، تيارت وسعيدة، جيرفيل البيض نماذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، 2013_ 2014، ص 72.

في عهده[1]، حيث ارتفع عددها في عام 1857 إلى 40 مكتب وضمت في نفس السنة 150 ضابط ويضم كل مكتب ضابط رئيسي وطبيبا وترجمان وكاتبين[2]، وقد تعددت مهام ضباط المكاتب العربية في الحفاظ على الأمن إلى مهام إدارية وحكومية وبزيادة المناطق المدينة على حساب المناطق العسكرية، جاء مرسوم 8 أوت 1854 لتأسيس المكاتب العربية الاقليمية المقتبسة من المكاتب العربية العسكرية[3]، حيث تتكفل بالمشاكل السياسية كتعليم العمومي والعدل والمصالحة وغيرها غير أن ادارة شؤون الأهالي أصبحت ملحقة بالبلديات وكان الشيوخ الذين ليس لهم علاقة مع تجمعات الأهالي الخاضعين لتعيين الوالي العام يعملون كوسطاء بين الإدارة الولائية والبلدية ولتقليص نفوذ رؤساء القبائل تم تعيين رؤساء للأرياف وكانوا تابعين مباشرة للموظفين الفرنسيين[4].

وعليه فإن فترة الحاكم العام راندون تعتبر أكثر الفترات رواجا لضباط المكاتب العربية مما وصلوا إليه من مكانة، يطبق فيها الضباط ما يعجبهم من أوامر وقرارات بحيث أصبحت هذه المكاتب السلطة الحقيقية التي تلجأ إليها القبائل دون السلطة العليا وتتولى تسوية شؤونهم في كل المجالات دون نقلها إلى الهيئات العليا[5].

ب/السياسة القضائية:

بعدما فصلت السلطات الاستعمارية جهاز العدالة الفرنسية وجهاز العدالة الاسلامية اذا ربطت الجهاز القضائي الفرنسي بوزارة العدل وأبقى على العدالة الاسلامية تابعة لوزارة الحربية ففقد بذلك القاضي الجزائري صلاحياته جراء تجريده من مهامه في القضايا الجنائية إلا أنه هو بتعيين راندون حاكما عاما على الجزائر منح استقلالية للقضاء الإسلامي من خلال سنه لمجموعة من القوانين والمراسيم[6]،فمنذ سنة 1853 كانت الأقاليم المدينة تزداد اتساعا حيث انتقل عدد كبير من الأهالي تحت السلطة القضائية المدينة وجد الجزائريون أنفسهم مقيدين بتشريع الفرنسي بنظام قضائي يطبق قاعدة الغالب من أجل

---

[1]-عبد القادر مرجاني، السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس -سيدي بلعباس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعي،2019- 2020، ص66.

[2]يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، المرجع السابق، ص17.

[3]-فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري....، المرجع السابق، ص_ص 72_73.

[4]-شارل اندري، جوليان تاريخ الجزائر المعاصرة.....، المرجع السابق، ص652.

[5]فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري.....، المرجع السابق، ص73.

[6]رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال فتره 1830 1892، جامعة 8 ماي 1945 قالمة مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية عدد 04جانفي 2009 ص10_9.

تحقيق السيادة الفرنسية الأمر الذي أدى إلى تحطيم حياة الفرد الجزائري وقد استخدمت كل الوسائل لجعل الجزائر فرنسية[1]، ففي 15 فيفري 1853 أصدر مرسوم يخضع المترشحين لوظائف المفتي والقاضي والأعوان الأخرين للقضاء الإسلامي إلى امتحان مسبق[2].

وبموجب مرسوم 19 أوت 1854 فأنشات محكمة الصلح ذات الاختصاص الواسع الى جانب المحاكم الجنائية بدون محلفين[3]، وبموجب هذا القرار كانت سلطة قاضي الصلح في هذه المحكمة اوسع من سلطة قضاة لصلح الاعتياديين لأ ن محاكم الصلح ذات السلطة تقع في اماكن بعيده عن المحكمة الإبتدائية فيقوم القاضي بمهام المحكمة الابتدائية وينظر في القضايا التي تنظر فيها عادة تلك المحاكم[4]،ليأتي القرار الامبراطوري في اكتوبر 1854 الذي يقضي بضرورة تكييف القضاء الاسلامي مع ما يخدم مصالح السياسة الفرنسية[5]، وقد نص على انشاء المجلس الفقهي الذي كان من قبل وذلك بإعادةالإعتبار إليه ومنحه صلاحية محكمة الاستئناف، كماأنه نص أيضا على استقلالية القضاء الاسلامي بعد أن كان القضاة ملزمين بتقديم سجلاتهم إلى الوكيل العام أو قاضي الصلح للتأشيرة عليه[6]، ووفق هذا المرسوم فإن الجزائر مقسمه الى دوائر قضائية محددة تشمل كل واحدة محكمة إسلامية تتشكل من قاض معين من طرف الحاكم وعدلين وكاتبين[7] ويتألف المجلس من رجال الدين والقضاء(هيئة العلماء قديما) وهما المفتيان والقاضيان والمساعدان وتتولى المحاكم الإسلامية الجديدة وكذلك المجالس مهمه النظر في الشؤون المدنية والتجاريةوغيرها مما لا يدخل ضمن مسؤوليات القضاء الفر نسي وكان تعين القضاة من صلاحيات الحاكم العام وكانوا جميعا يخضعون لرقابة ادارية مشددة[8]

وفي سياق محاولات السلطة الاستعمارية لفهم التنظيم القضائي وتوجيهه فيما يخدم مصالحها وجعل الأهالي تتقبل الحضور الفرنسي في هذا المجال استحدثت تنظيمات جديدة[9]وبناء على المرسوم المذكور

---

[1]-صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي.....، المرجع السابق، ص_ص، 116_ 117.

[2]-عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر .....، المرجع السابق، ص292.

[3]-بوحوص شاهيناز، القوانين الاستثنائية الفرنسي في الجزائر 1830 1982 مجلة آفاق فكرية، المجلد 10 العدد الثاني اكتوبر 2022 جامعة جيلالي الياس سيدي بلعباس الجز ائر ص76.

[4]-احمد توفيق المدني،كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1931، ص 315.

[5]-حميد قريتلي، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830_1907) مذكر ة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2009_2010، ص 37.

[6]-ابوقاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ج04، المرجع السابق، ص 436.

[7]-عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر .....، المرجع السابق، ص 291.

[8]-ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج4، المرجع نفسه، ص 436.

[9]-حميد قريتلي السياسة الاسلامية الفرنسية في الجزائر .....، المرجع السابق، ص_ص 153 ،154.

أكتوبر 1854 أصدر وزير الحربية في 27 أفريل 1855 قرار بإنشاء المجلس الفقهي في الجزائر ليكون هو محكمة الاستئناف الاسلامية وكان المقر الرسمي لهذا المجلس الجامع الكبير بمدينة الجزائر[1]، وبمقتضى هذا القرار تم تقسيم الجزائر الى مناطق قضائية ويضم تسعة أعضاء من رجال القضاء والافتاء ومن علماء الدين الاسلامي ويتم تعيينهم من قبل وزير الحربية ، وقد تم استحداث هذا القرار من طرف الادارة الاستعمارية رغبة في تنظيم القضاء الاسلامي الذي يسمح بتطبيق الاحكام الشرعية الإسلامية بشكل موحد[2] وقد عقدت أول دوراته في 25 اوت 1855 وكانت من صلاحيات هذا المجلس مراقبة سير المجالس المحلية المشابهة وقضايا محاكم القضاة في مختلف الدوائر[3]، إلا انه ببقاء المحاكم الإسلامية تحت مسؤولية الحاكم العام فان السلطة لم تترك المجال لهذا المجلس وبقيت مهمته محصورة في قضايا الأحوال المدنية كالزواج والطلاق والميراث[4]ولم يلبث الفرنسيون ان تراجعوا عن تجربة المجالس القضائية والمحاكم الاسلامية والمجلس الفقهي الاستئنافي فقد تبينوا أن ذلك خطأمنهم و أنه لا يخدم مصالحهم التي تقضي بجعل كل شيء في الجزائر تابع لهم وليس مستقلا عنهم[5].

وما سبق ذكره يوضح انه رغم اهتمام راندون بالقضاء الاسلامي ومنحه سلطة وصلاحيات للقضاة إلا ان الادارة الاستعمارية رأت في ذلك حورية زائدة للجزائريين وتهديدا لسياستها الهادفة لجعل القضاء الفرنسي أساس القضاء في الجزائر.

[1]-ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 04، المرجع السابق، ص440.

[2]-حميد قريتلي، السياسة الإسلامية الفرنسية .....، المرجع السابق ص155.

[3]-ابو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 441.

[4]-حميد قريتلي، السياسة الإسلامية الفرنسية.....، المرجع نفسه، ص155.

[5]-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع نفسه، ص441.

المطلب الرابع: السياسة الثقافية.

إلى جانب ما قام به الحاكم العام راندون في المجالات السالف ذكرها فإنه إهتم أيضا بالجانب الثقافي فسعى إلى فرض الهيمنة الثقافية على الأهالي وارتكزت جهوده على تعليم اللغة الفرنسية ونشر الثقافة المسيحية.

أ/السياسة الدينية:

كان راندون يدرك رغبة الإدارة الاستعمارية في بعث الدين المسيحي في الجزائر وقد سعى لتحقيق هذا فخلال فتره حكمه عرفت المؤسسات الدينية المسيحية انتشارا[1]، وذلك لكونه داعما ومطورا لمؤسسه الدين المسيحي في الجزائر حيث تم بناء العديد من الكنائس في المقاطعات الثلاث ففي مقاطعة الجزائر تم بناء سبعة كنائس، أما في مقاطعة وهران كنيستين، واثنتين في قسنطينة ،كما كان هناك سبعة كنائس أخرى في طور الانجاز[2]،بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تدعيم النشاط التنصيري في الجزائر قام *الأسقف بافي ببناء عدة كنائس في الجزائر حيث تم بناء كنائس على مستوى قسنطينة مثل كنيسة أوغوسطين سنة1854[3]، وفي نفس السنة وضع الحجر الأساسي لكنيسة السيدة الأفريقية بمدينة الجزائر في أعلى نقطة من جبل بوزريعة[4]، إلى جانب هذا دعوته لمجموعة من المعلمين لدعم المدارس المسيحية ، كان اغلبهم من أخوات العقيدة الكاثوليكية سنة 1852 بالإضافة إلى فتحه مدارس وملاجئ للأيتام في منطقة القبائل التي كانت أساس المشروع التنصيري ومن بين جمعيات التنصيرية التي نشطت في مجال التعليم المسيحي وساهمت في تنصير الجزائريين نذكر[5]:

جمعية إخوان العقيدة المسيحية التي أنشات مدارس في أغلب المدن الجزائرية بعدما سمح لها بذلك سنة 1853، كمدينة الجزائر والبليدة وهران،وسيدي بلعباس وكان عدد تلاميذها لا يقل عن 1400 تلميذ[6].

---

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق ...، المرجع السابق،ص247.

[2]- عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 _1914، المرجع السابق، ص 325.

* بافي: كان خليفة الأسقف ديبيش للنشاط التبشيري اسمه الكامل الأسقف لويس انطوان بافي الذي حل بالجزائر 10 جويلية 1846 .(للمزيد ينظر خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية المرجع السابق، ص 64)

[3]- حميد قريتلي، البعد الديني في السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص 70.

[4]- ابو قاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي ج6، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1998 ،ص 166.

[5]- حميد قريتلي، البعد الديني...، المرجع السابق، ص70.

[6]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق...، المرجع السابق،ص247.

جمعية اخوان المدارس المسيحية التي استقرت في الجزائر 1854 تولت مهمة الاشراف على المدارس البلدية في المدن الجزائرية الكبرى كمدينة الجزائر قسنطينة ووهران ومستغانم وسيدي بلعباس [1]، وكان الهدف من هذه الجمعيات هو نشر المسيحية في الجزائر وكما اشرنا سابقا لكون منطقة القبائل أساس هذا المشروع التنصيريفقد أولى الأ سقف بافي عناية خاصة بهذه المنطقة إذ أنه بعد سنة 1857 أرسل الأب المسيحي كروزات لنشر المسيحية بالمنطقة من خلال محاولة إثبات أن المسيحية هي الاعتقاد القديم لهذه المنطقة[2]، إلى جانب هذه الإجراءات التي قامت بها سلطات الاستعمارية بهدف القضاء على الدين الاسلامي ونشر المسيحية فإنها استهدفت أيضا الشعائر الدينية للمسلمين ففرضت قوانين من أجل تعطيل أداء فريضة الحج حيث وضعت شروط تعجيزية للحجاج منها ضرورة الحصول على جواز سفر من طرف السلطة الفرنسية وامتلاك مبلغ قيمته 1000 فرنك و ضرورة تقديم إثبات دفع الضرائب ،كل هذه الشروط نص عليها القرار الوزاري الصادر في 25 أفريل 1853[3].

وفي الرابع من أفريل 1856 صدر مرسوم يمنع الحج سواء كان حر أو رسمي، ذلك لأن بعض الحجاج الذين كانت الإدارة تنظم حجهمكانوا لا يعودون[4]، وأصدر راندون مرسوم آخر بتاريخ 27 نوفمبر 1857، تضمن اجراءات صارمة موجهة للتطبيق على القائمين على شؤون المكاتب العربية تتعلق بوضع تقرير مفصل عن أهم نشاطات الحاج بعد عودته وطبيعة علاقته مع التنظيمات الاسلامية والأطراف الخارجية[5]، وكل هذه المراسيم جاءت لمنع اداء فريضة الحج الا بالتوافر شروط الإدارة الفرنسية. ولهيكلة الأوقاف الاسلامية أصدرت الإدارة الاستعمارية عدة تنظيمات لتسيير الأوقاف ومن ذلك المكتب الخيري الاسلامي[6]، الذي تأسس بموجب مرسوم الجنرال فايان (vaillant)وزير الحربية الفرنسية بتاريخ 5 ديسمبر 1857[7]، أنشأ هذا المكتب لتدارك بعض التعويض الذي حرم منه المسلمون منذ الاحتلال نتيجة استلاء الدولة على أملاك الوقف مصادرتها دون أن تدفع أي تعويض عنها[8] وتمثلت مهمه هذا المكتب في توزيع

---

[1]- عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر...، المرجع السابق،ص325.

[2]-حميد قريتلي، البعد الديني في السياسة .....، المرجع السابق،ص 70.

[3]-حميد قريتلي، السياسة الإسلامية الفرنسية .....، المرجع السابق،ص75.

[4]-ابو قاسم سعد الله تاريخ الجزائر ثقافي، ج4، المرجع السابق، ص400.

[5]- حميد قريتلي، السياسة الإسلامية الفرنسية .....، المرجع نفسه،ص75.

[6]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج5، المرجع السابق، ص183.

[7]-حميد قريتلي، السياسة الاسلامية .....، المرجع السابق، ص66.

[8]-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 186.

الصدقات على الفقراء المسلمين وحددت اختصاصاته في توزيع الاعانات وتلقي التبرعات وتنظيم استغلالها واعانة الوالي العام على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالمساعدات الخيرية للأهالي[1].

ويتشكل هذا المكتب من مستشار يمثل المحافظة (رئيس)، رئيس مكتب عربي، أربعة اعضاء فرنسيون يحسنون العربية ، وأربعة اعضاء يحسنون الفرنسية ،كذلك عدد غير محدود من الاعضاء المحسنين وسيدات محسنات يستدعون من طرف رئيس المكتب أما وظيفة الامانة فتشغل من طرف عون يعينه الوالي العام[2]، وتكون أوجه الصرف في إنشاء ملجأ للأطفال الذين أعمارهم ما بين الثانية والسابعة، وإنشاء مصلحة تمريض للأهالي يتم فيها تلقي العلاج المؤقت، كذلك تخصيص عدد من المنح الصنائع الفرنسية وإحداث مورد اقتصادي يوزع بثمن منخفض على ذوي الحاجة[3]، وتجدر بنا الاشارة إلى أن هذا المكتب رغم ما جاء به ظاهريا من مساعدات إلا أنه باطنيا كان يسعى إلى تدعيم الخزينة الفرنسية بالأموال، حيث يشير أبو قاسم سعد الله في نفس السياق الى" أن هذا المشروع الإنساني في لهجته لا يجب أن ينسينا أصل القضية وهي الاستيلاء على أرزاق المسلمين ومواردهم ودمجها في ميزانية الدولة الفرنسية، وحرمان المستحقين لها وتعويضها بمبلغ زهيد ليكون مساعدة وصدقة"[4]

ب/ السياسة التعليمية :

ولأن فرنسا ربطت سياستها الاستعمارية ومشاريعها الكولونيالية بسياسة التعليم الفرنسي اذ سعت الى ايجاد نوع من التعليم تخص به الاهالي الجزائريين يخدم سياسته الاستعمارية ويتماشى ظاهريا وطموحات الاهالي ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا[5]، حيث أنه منذ 1850 فتحت فرنسا المدارس الفرنسية للجزائريين وقررت تنظيم التعليم والاشراف عليه بعدما وجدت نفسها بحاجه إلى رجال الدين الاسلامي لتولي مناصب ووظائف دينية كالإفتاء والقضاء والتدريس والترجمة في الخدمات والادارات في المساجد الرسمية والحكومية لأنها أصبحت لا تثق رجال الدين الجزائريين[6].

---

[1]-حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكره لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر _باتنة _ كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010_ 2011، ص 49.

[2]-حميد قريتلي، السياسة الاسلامية الفرنسية....، المرجع نفسه، ص 66.

[3]-حدة بولافة، واقع المجتمع المدني....، المرجع نفسه، ص49.

[4]-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص_ص189_190.

[5]-عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830_ 1962، المرجع السابق، ص 104.

[6]-مجيد مسعودي، سياسة فرنسا المنهجية في القضاء على مقومات الهوية الوطنية في الجزائر بحوث والدراسات قسم العلوم السياسية كلية الحقوق بودواو، جامعة بومرداس، الجزائر، ص18.

وكون المؤسسة التعليمية الإسلاميةترتكز على المدارس القر آنية بدرجة أولى فإن الجنرال راندون سعى لتضييق الخناق على هذه المدارس وتشجيع الطلاب على المدارس الحكومية الفرنسية منعت السلطات الفرنسية على أي مدرس جزائري أن يفتح مدرسة قرآنية[1]، ولعرقلة نشاطها وضعت قوانين تكبح انتشارها ومن هذه القوانين قانون 16 أكتوبر 1852 الذي تضمن مجموعة من الشروط الواجب توفرها في معلم القرآن وهذا الأ خير الذي لا يستطيع ممارسة وظيفةتحفيظ القر آن إلا بعد تقديم طلب للحصول على ترخيص إداري من طرف الوالي العام وبعد موافقة المصالح الاستعمارية على هذا الاجراء صعبت مهمة فتح المدارس القرآنية للجزائريين خاصة في المناطق الريفية [2]، زيادة على هذا القانون فقد حدد مرسوم 16 أفريل 1852 طريقة اختيار مدرسي الكتاتيب وكيفية دفع أجورهم وأشار من جانب آخر إلى المبالغ المخصصة لهذه الميزانية التي ترتبط بالحكومة العامة مباشرة وكانت المبالغ المالية التي يتلقونها تتراوح ما بين 25 إلى 125 فرنك سنويا في حين كانت أجرة المدرسين الفرنسيين تقدر ب 800 الى 1200 فرنك سنويا حسب درجاتهم وكفاءتهم[3].

كما قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بمواجهة كل من يخالف استراتيجيتها الاستيطانية بعنف فقامت إدارة المكاتب العربية بعد سنة 1853 بإبعاد وعزل المدرسين الذين لا يخدمون القضية الفرنسية كما فرضت أيضا على كل مدرس يريد فتح مدرسة قرآنية أن يكون حاصلا على شهادة الكفاءة من طرف المعاهد الفرنسية حتى تضع الحواجز والعوائق أمام الزوايا والمدارس العربية الاسلامية[4]، كما كانت الادارة الفرنسية حريصة على كل الحرص على تعليم اللغة الفرنسية للأهالي في المساجد مثل ما حدث في باتنة في أحد مساجدها إذ ذكرت جريدة المبشر يوم 15 أوت 1855، أنه تم الشروع منذ 10 مارس 1855 في تدريس اللغة الفرنسية في المسجد على يد مترجم المكتب العربي[5]، وتواصل منع السلطات الفرنسية للمدرسين الذين لا يخدمون مشروعها بالجزائر من التدريس وسعت للتضييق عليهم بشتى الطرق مما جعل الحاكم العام راندون يصدر أوامر سنة 1857 بأن لا يمارس المدرسون وظيفة التعليم إلا بعد الحصول على رخصة من الجنرال قائد المنطقة[6]، وفي 14 مارس 1857أصدر أيضا راندون مرسوم ينص على تأسيس

[1]-عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية....، المرجع السابق، ص60.
[2]-حميد قريتلي، السياسة الإسلامية الفرنسية....، المرجع السابق، ص 70.
[3]-عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية....، المرجع السابق، ص136.
[4]-محمد زاهي، وضعية المؤسسات الدينية....، المرجع السابق، ص 366.
[5]-الغالي غربي العدوان، الفرنسي على الجزائر....، المرجع السابق، ص254.
[6]-محمد زاهي، وضعية المؤسسات الدينية....، المرجع السابق، ص 366.

الكوليج (المعهد) الإمبراطوري العربي على حساب ميزانية الدولة و الميزانية المحلية والبلدية، ويخضع هذا الكوليج لرقابة الحاكم العام الذي يرشح الأساتذة ويتولى بعدها الوزير مهمة تعيينهم ووضع مناهج التعليم [1]، والدراسة في المعهد ابتدائية ومتوسطة و يظل التلميذ في المرحلة الابتدائية ثلاث سنوات يتدرب فيها على اللغة الفرنسية ولا ينتقل إلى المرحلة التحضيرية (المتوسطة) إلا بعد اجتياز امتحان صعب في اللغة الفرنسية [2]، ويخضع المعهد إلى تفتيش أول للنظر في تسيير الدروس والآخر خاص بالإدارة، وبحصول الطلبة على شهادة من هذا المعهد تكون لهم فرصة لبعض الوظائف المدينة و العسكرية [3]، وبموجب هذا المرسوم تأسس أول معهد فرنسي وكان المعهد في البداية مخصصا ل 150 طالب[4].

كان الفرنسيون يريدون مكافأة العملاء الجزائريين على خدماتهم لذلك خصصوا الدخول إلى المعهد لأبناء الذين قاتلوا إلى جانب الفرنسيين وخدموا القضية الفرنسية[5]، إضافة إلى هذا فقد صدر في 24 أفريل 1857، قرار وزاري متعلق بتعيين مجلس الإدارة بالنسبة للمدارس وقد شمل هذا القرار تسعة فصول خاصة بالتنظيم التسيير[6].

وبمبادرة من المارشال راندون الحاكم العام تم إنشاء مدرسة للطب[7]، وذلك بعد صدور مرسوم إمبراطوري مؤرخ في 4 أوت 1857 متضمن إنشاء مدرسة خاصة بالطب والصيدلة ويكون مقرها بمدينة الجزائر[8]،ضمت في البداية ثمانية من الاساتذة المرسمين وأربعة احتياطيين[9].

وكان الهدف من تأسيسها تخريج بعض الجزائريين في التمريض والطب والمعالجة حسب الأمراض المنتشرة في الجزائر وسمي هؤلاء بالاحتياطيين يدفعون إلى الأرياف بدلا من الفرنسيين ولكن ندرة المتخرجين من هذه المدرسة جعلت الفكرة ذاتها خيال فبعد أربع سنوات من إنشائها لم يتخرج منها سوى ثلاثة من الجزائريين[10].

---

[1]-عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق .....، المرجع السابق، ص 228.

[2]-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائرالثقافي، ج3، المرجع السابق 404.

[3]-عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص 228.

[4]-عبد القادر حلوش، السياسة التعليمية.....، المرجع السابق، ص 57

[5]ابو قاسم سعد الله، تار يخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع نفسه، ص404

[6]-بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية....، المرجع السابق، ص 72

[7]-ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3...، المرجع السابق، ص 306.

[8]-بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية....، المرجع نفسه، ص 72.

[9]-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر المرجع نفسه، ص 305.

[10]-أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 437.

ولم تتوقف القوانين الفرنسية عند هذا الحد ففي سنة 1857 صدر مرسوم ثاني يزيد من نفور التلاميذ الجزائريين لهذه المدارس، وهذا بفرض شهادة الكفاءة الاجبارية للطلاب مع العلم أن الطالب لا يحصل على هذه الشهادة إلا بعد أن يكون تابع دراسته الابتدائية في المدارس العربية الفرنسية الحكومية وأكثر من ذلك يجب أن يبدي الطالب ولائه للسلطات الفرنسية[1]،هذا ما أدى إلى عدم التحاق التلاميذ بهذه المدارس فقد انخفض عدد التلاميذ بهذه المدارس في كل من المناطق التي وجدت بها مثل مدينة قسنطينة التي انخفض فيها عدد التلاميذ بنسبة كبيرة وهو ما توضحه الأرقام التالية:

في سنة1852انخفض عددهم من 142 تلميذ إلى 70 تلميذ،لينخفض أكثر سنة 1854من 25 تلميذ إلى 19 تلميذ ليصل سنة 1856 من 13 تلميذ الى 10 تلاميذ[2].

[1] عبد القادر حلوش، السياسة التعليمية.....، المرجع السابق،ص 60.

[2] حميد قريتلي، السياسة الإسلامية الفرنسية اتجاه المؤسسات.....، المرجع السابق، ص48

الفصل الثالث: مقارنة بين السياسة الفرنسية في عهد الماريشالين بيجو وراندون.

المبحث الأول: أوجه التشابه.

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف.

المبحث الأول: أوجه التشابه.

عند استعراضنا لسياسات الحاكمين العامين بيجو وراندون في الجزائر، ومن خلال ما درسناه في فصلينا الاول والثاني تبين لنا وجود أوجه تشابه ملحوظة في نهجهما وفي تكوينهما وهذا ما سنستعرضه.

أ/من حيث التكوين:

- حيث أننا لاحظنا أن كلاهما عين من قبل الادارة الفرنسية في الجزائر وشغلوا مناصب عديدة إلى أن توصلوا إلى رتبة حاكم عام بالجزائر وهذا ما اشارت اليه مراجعنا المعتمدة.
- ولد الجنرال بيجو في مقاطعة لادورانتي بفرنسا[1]، وتم إرسال بيجو الى الجزائر من قبل الحكومة الفرنسية سنة 1836[2]، كقائد للجيش الفرنسي في إقليم وهران[3] ثم عاد الى فرنسا بعد توقيعه معاهدة التافنة في 1837 ليعود للجزائر في سنة 1841 بمنصب حاكم عام للجزائر[4].
- كذلك بالنسبة للجنرال راندون الذي ولد هو الاخر بمقاطعة غرو نبول ايزير بفرنسا [5]،عين من قبل الإدارةالا ستعمارية كعقيد في الفيلق الثاني في وهران عام 1838ليعود هو الآ خر إلى فرنسا ويتولى إدارة الشؤون الجزائريةفي باريس [6] ،ليعود الى الجزائر كحاكم عام 11 ديسمبر 1851[7].

ب/من حيث السياسة العسكرية:

- اشتركت سياسة بيجو وراندون العسكرية من حيث أن كلاهما سعى إلى توسيع النفوذ الفرنسي في الجزائر من خلال قمع المقاومات الشعبية واستخدم كل منهما أساليب وحشية مثل الإبادة الجماعية وسلب وتخويف السكان.
- حيث يذكر هنري تشرشل أن بيجو هدف لى القضاء على مقاومة الأمير وذلك بضرب قوته في كل أجزائها باحتلال مراكزه القوية وتدمير وتخريب مخازن أسلحته وحصونه من أجل ارغامه على التراجع إلى الصحراء القاحلة[8].

---

[1]-Charles André Julien, Op ,Cit. p164.

[2]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر .....، المرجع السابق، ص 328.

[3]- شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر .....، المصدر السابق، ص 117.

[4]-بسام العسلي، مشاهير قادة العالم الماريشال بيجو .....، المرجع السابق، ص -ص 68 -71.

[5]-Narcisse Faucon, op. Cit. p460.

[6]-شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة .....، المرجع السابق، ص 639.

[7]-Narcisse Faucon , op. cit.p460.

[8]-شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر .....، المصدر السابق، ص -ص 293-367.

- كما لم تقتصر سياسته على هذا فقط بل قام بيجو أيضا وجيشه بتحطيم القرى وحرق المحاصيل وامتدت جرائمه لتجعل من الابادة الجماعية للجزائريين هدفا لها ولم يسلم السكان العزل من نساء واطفال وشيوخ من هذه الابادة.
- وجاء راندونأيضا لاستكمال لاحتلال الجزائر وكان تفكيره على غرار بيجو بانه للامتثال لتقاليد الحرب الشرسة يجب ان نترك اثار انتصارنا فوق الارض وذلك بتحطيم جزء من ثروات اولئك الذين انتصرنا عليهم[1].
- وقد طبق الجنرال راندون خطته الهجومية وعمل على إنهاء الثورة باستعمال كل الاساليب الممكنة وخاض حرب ابادة وحشية اعتمدت على القتل والحرق والتهديم [2].
- وفي الاغواط تم ارتكاب جرائم شنيعة بقتل الناس بالجملة ورمي جثثهم في الابار حيث تم قتل المستسلمين في مجموعات من 10 الى 15 شخصا[3].
- وقد اهتم راندون بمنطقة الصحراء كونها نقطة استراتيجية يجب الاستيلاء عليها ذلك لأنها نقطة اتصال بين الجنوب الوهراني والجنوب القسنطيني فاستهدف الاغواط وشن غار ة عليها كما سبق وأشرنا[4]،كما عزم على احتلال منطقة القبائل فعمل على وغزو بلاد جرجرة والبابور[5]
- وقد بذلت قوات راندون عدةمحاولات للقضاء على ر اس المقاومة وهو بوبغلة[6]، كما عمل ايضا على إخضاع منطقة الزواوة[7]، التي كان أهلها يواصلون مقاومتهم بقيادة لالة فاطمة نسومر[8].

من حيث السياسة الاقتصادية:

- كان بيجو وراندون من مشجعي الاستيطان واتبعوا في ذلك مصادرة اراضي الجزائريين وفق قرارات ومراسيم عديدة.

---

[1] محمد. عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر.....، المرجع السابق، ص 171.

[2] مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر.....، المرجع السابق، ص 58.

[3] -بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية في الجزائر.....، المرجع السابق، ص 138

[4] -شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة .....، المرجع السابق، ص 642.

[5] - محمد. عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر.....، المرجع نفسه، ص 219.

[6] -يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر.....، المرجع السابق، ص 122.

[7] -منطلقات وأسس الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 73.

[8] -أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية.....، المرجع السابق، ص 362.

- كان بيجو يرى أن الغاية من احتلال الجزائر هو استيطانها وجعلها مقاطعة فرنسية [1]وذلك عن طريق الاستيطان ومصادرة الاراضي الجزائرية ومنحها للمهاجرين الفرنسيين والاور بيين الذين قدموا الى الجزائر [2].
- ولأجل ذلك أصدر بيجو مجموعة من التشريعات العقارية أهمها [3]قرار 12 أفريل 1841 إضافة إلى أمريتي 1844 و1846 حيث تسمحان للإدارة بمصادرة الاراضي الجزائرية غير المزروعة والتي لا يملك اصحابها وثائق تثبت الملكية[4]، وجراء القرارات التي اصدرها بيجو تمكن من إنشاء 35 مركزا استيطانيا واعطاء105،000 هكتارا من الاراضي الخاصة ما بين سنتي 1842/ 1845و نجح بذلك في جلب عدد معتبر من المستوطنين ليصل عدد المهاجرين إلى الجزائر سنة 1845حوالي 46،180 شخصا كما سبق وأشرنا[5].
- وكذلك اتخذ راندون من الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا لفرنسا [6].
- وبذلك فإن راندون شجع هو الآخر الاستيطان الاوروبي حيث شيد 56 قرية استيطانية خلال عامي 1853- 1859 واستعمل اسلوب مصادرة اراضي الاهالي [7]من خلال قرارات منها مرسوم 26 أفريل1853 الذي سمح بتمليك الشركات الكبرى للأراضي في السهول العليا [8] ، ومن خلاله تحصلت شركة جنيف على 20،000هكتار في ضواحي سطيف[9]، وفيها أنجزت هذه الشركة 11قرية استيطانية عمرها مهاجرون سويسريون [10]،ذ كما منحت أيضا شركة جينفواز 20،000 هكتار في نواحي سطيف [11]،و قرار 1 جوان 1855 المطبق على ملكية قبيلة أولاد ميمون [12].

---

[1]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر .....، المرجع السابق، ص140.

[2]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية .....، المرجع السابق، ص 231.

[3]صالح حيمر، السياسة العقار ية .....، المرجع السابق، ص 68.

[4]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية .....، المرجع نفسه، ص 145.

[5]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر .....، المرجع السابق، ص195.

[6]-الغالي غربي، المرجع نفسه، ص 201.

[7]_يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري .....، المرجع السابق، ص 15.

[8]-فاتح زياني، السبتي غيلاني، سياسة الجيش الفرنسي في دعم الإستيطان الأوربي .....، المرجع السابق، ص 67.

[9]-صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجائر .....، المرجع السابق، ص 139.

[10]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر.....، المرجع السابق، ص 202.

[11]-عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستيطانية .....، المرجع السابق، ص 58.

[12]نصر الدين بن داود، العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي....، المرجع السابق، ص 138.

- ومن خلال اتباع راندون سياسة تفتت اراضي العرش (سياسة الحصر) تحصل على 61.363 هكتار ما بين عامي 1851/1861[1].

د/من حيث السياسة الإدارية:

- قام بيجو باستحداث فكرة المكاتب العربية كهيئة محلية [2]فقرر تأسيسها بصفة رسمية في عام 1844 حتى تكون وسيلة يستخدمها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين[3] ليصل عدد المكاتب العربية نحو 40 مكتب و أصبح في كل قيادة مكتب عربي يحصل الضرائب يفض النزاعات بين السكان[4].
- واستمر العمل بهذا النظام حتى في عهد راندون جراء النجاح الذي حققته في حكم الاهالي حيث بلغ عدد المكاتب عام 1857، أربعين مكتبا وضمت 150 ضابط في كل مكتب ضابط رئيسي[5].

ه/ من حيث السياسة الثقافية:

ومما لاحظناه في الجانب الثقافي في سياسة كل من المارشالين من الناحية الدينية انهما شجعا التبشير والتنصير من خلال تقديم الدعم للجمعيات التبشيرية والتنصيرية.

- حيث ان الجنرال بيجو منح امتيازات استثنائية لليسوعيين، وبتدعيم منه قاموا ببناء دار لليتامى في بن عكنون كما شيدوا الكنائس من أجل محو الشخصية الجزائرية[6]
- إلى جانبي ذلك تدعيمه للجمعيات التنصيرية حيث قدم بيجو مساعدة لجمعية رهبان أسطوالي فمنحها قطعة أرضية سنة 1843 كما قام ببناء دير أسطوالي لصالحهم في 1845 اضافه الى جمعيه اخوات القس الطيب التي ارتكز نشاطها في خدمة اليتامى فأنشات مراكز للأيتام في مدينة الجزائر[7].
- كذلك بالنسبة لراندون فقد تم بناء العديد من الكنائس في المقاطعات الثلاث الجزائر وهران وقسنطينة[8].

---

[1]أرزقي شويتام، سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر ....، المرجع السابق، ص 199.

[2]إبراهيم لونيسي، بن عمارة زوينة، الحاكم الفرنسي في الجزائر الجنرال بيجو .....، المرجع السابق، ص 1021.

[3]عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر .....، المرجع السابق، ص 130

[4]صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر .....، المرجع السابق، ص 136

[5]يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري....، المرجع السابق، ص17.

[6]عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ .....، المرجع السابق، ص258.

[7]حميد قريتلي، السياسة الإسلامية الفرنسية.....، المرجع السابق، ص210.

[8]عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر .....، المرجع السابق، ص325.

- كما شجع هو الاخر النشاط التنصيري بتدعيم الجمعيات التنصيرية التي وفدت الى الجزائر خلال عهده كجمعية اخوان العقيدة المسيحية التي انشات مدارس في اغلب المدن الجزائرية[1] كذلك جمعية اخوان المدارس المسيحية التي اشرفت على البلدية في أغلب المدن الجزائرية الكبرى[2].
- أما في الجانب التعليمي فقد استهدف الجنرالين التعليم العربي وسعوا الى فرنسة مؤسساته التعليمية فقد عمل بيجو على ادخال اللغة الفرنسية في المدارس القر آنية ليصدر قرار اكتوبر 1842 لتعليم الاطفال العرب اللغة الفرنسية داخل مدارسهم الأهلية[3] إلا أنه لم يطبق لرفض الجزائريين مثل هذه القرارات وقد استمر حرص الادارة الاستعمارية على تعليم اللغة الفرنسية للأهالي في المساجد.
- حتى في عهد راندون استمرت نفس السياسة حيث تم في 1855 شروع في تعليم اللغة الفرنسية في أحد المساجد بباتنة[4].

[1] عبد الحميد زوززو، نصوص ووثائق.....، المرجع السابق، ص247.

[2] عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر .....، المرجع السابق، ص325.

[3] أبو قاسم سعد الله، أبحاث وآراء .....، المرجع السابق، ص،ص25،13.

[4] الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر....، المرجع السابق، ص254.

المبحث الثاني أوجه الاختلاف:

رغم وجود أوجه تشابه بين سياسة المارشالين غير أن هذا لا ينفي وجود أنهما لا يختلفان بشكل ملحوظ من حيث تكوينهما وأسلوبهما في تنفيذ جوانب من سياستهما وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

أ/من حيث التكوين:

- من خلال ما عرجنا عليه فمولد ونشأة كل من بيجو وراندون فإن الظروف القاسية التي عاشها بيجو جعلت منه شخصية قاسية و ساهم تكوينه العسكري في جعل أسلوبه عسكري، وقد جسد ذلك من خلال سياسته التي طبقها على الجزائريين.
- غير أن راندون كانت نشأته في بيئة طبيعية انعكست على شخصيته وسياسته المطبقة في الجزائر فلم يكن يعتمد على أسلوب الهدم والوحشية بدرجة بيجو فقد كان هناك جانب من المرونة في سياسته المطبقة على الجزائريين.

ب/من حيث السياسة الاقتصادية:

- اتبع بيجو سياسة الأرض المحروقة بالاستحواذ على الأراضي الزراعية للجزائريين وتدميرها وحرقها بالإضافة الى نهب الانعام وذلك بهدف تفقير الشعب [1].
- في حين اتبع راندون سياسة ركز فيها على إقامة اقتصاد زراعي متين يركز فيه على المزروعات الصناعية بالدرجة الأولى كالتبغ والحلفاء والقطن والكروم[2].
- شجع أيضا راندون النمو الاقتصادي إذأنه أنشأ بورصة للتجارة في أفريل 1852[3]، إضافة لبنائه الطرقات بشكل موسع وكذلك السدود عام 1854 والسكك الحديدية عام 1857 [4]، والتي من خلالها ربط المقرات الرئيسية للقاطعات [5].

ج/من حيث السياسة الإدارية:

- اعتمد بيجو في تنظيمه الإداري للجزائريين على نظام المكاتب العربية العسكرية،وهذا طيلة فترة حكمه في الجزائر.

---

[1]-حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسين.....، المرجع السابق، ص 51.

[2]- الغالي الغربي، العدوان الفرنسي على الجزائر.....، المرجع السابق، ص 207.

[3]-شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، المرجع السابق، ص 52.

[4]-عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية.....، المرجع السابق، ص 43.

[5]-كليل صالح، التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر .....، المرجع السابق، 34.

- بخلاف بيجو فإن راندون غير المكاتب العربية العسكرية إلى مكاتب أكثر مدنية ذلك جراء زيادة المناطق المدنية على حساب المناطق العسكرية بإصدار مرسوم 8أوت 1854الذي تأسس بموجبه مكاتب عربية إقليمية [1]
- نجد أن النظام القضائي لبيجو اعتبر أن إعطاء القضاة المسلمين سلطات واسعة تهدد احتلاله للجزائر [2].
- ولتنظيم القضاء الإسلامي على أساس الاختلاط بالقضاء الفرنسي[3]،أصدر بيجو قرارات بشأن ذلك كقرار 28فيفري 1841الذي انتزع من القضاة المسلمين صلاحية الحكم في الجنايات والجنح كما فرض استئناف الاحكام في المحاكم الفرنسية وفرض قيود جديدة على القضاة المسلمين إذ أصبحت المحاكم الفرنسية تنظر في قضايا المسلمين وتصدر الأحكام بشأنها وذلك بموجب مرسوم 26 سبتمبر 1842[4].
- كما فرض قرار 1846على القضاة المسلمين تسجيل القضايا التي تعرض أمامهم وتقديم بيان حولها إلى السلطات الفرنسية [5].
- إلا أن راندون في سياسته القضائية أعاد للقضاة المسلمين سلطتهم من خلال إنشاء محكمة الصلح ذات الاختصاص الواسع بموجب مرسوم 19 أوت 1854، إلى جانب المحاكم الجنائية بدون محلفين [6].
- في فترة راندون جاء القرار الامبراطوري في أكتوبر 1854 الذي نص على إنشاء مجلس فقهي وإعادة الاعتبار إليه من خلال صلاحية محكمة الاستئناف، ونص على استقلالية القضاء الإسلامي بعدما كان القضاة سابقا ملزمين إلى تقديم سجلاتهم للوكيل العام أو قاضي الصلح للتأشيرة عليه [7] .
- بعد صدور القرار السالف ذكره أعلن وزير الحربية في 27أفريل 1855 قرار بإنشاء المجلس الفقهي قسمت من خلاله الجزائر إلى أربعة مناطق قضائية وضم تسعة أعضاء من القضاة

---

[1]-فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري.....، المرجع السابق، ص- ص 72-73.

[2]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية.....، المرجع السابق، ص219.

[3]-صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر.....، المرجع السابق، ص 203.

[4]-أبو قاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج04، المرجع السابق، ص 429.

[5]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية.....، المرجع السابق، ص 220.

[6]-بوحوص شاهيناز، القوانين الاستثنائية في الجزائر.....، المرجع السابق، ص 76.

[7]-أبو قاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج04، المرجع السابق، ص 36.

وعلماء الدين والإفتاء الاسلامي بهدف تنظيم القضاء الإسلامي الذي يطبق الاحكام الشرعية الإسلامية بشكل موحد [1].

د/من حيث السياسة الثقافية:

- سعى بيجو إلى القضاء على الدين الإسلامي من خلال إصداره مجموعة من القرارات لإحتلال المقدسات الدينية والسطو على أملاكها [2] ، كقرار 23 مارس 1843 الذي من خلاله أصبحت المداخيل الخاصة بالمؤسسات الوقفية تابعة لميزانية الإدارة الفرنسية [3].
- أصدر بيجو أيضا قرار وقانون 4جوان 1843 تم من خلاله ضم أوقاف الجامع الكبير إلى مصلحة أملاك الدولة [4]، و جراء القرارات التي أصدرها بيجو هدمت المؤسسات دينية عديدة وبيعت للأوروبيين [5]، وتم تجريد المساجد من ممتلكاتها وأصبحت في يد السلطة الفرنسية [6].
- على خلاف بيجو فإن راندون سعى لهيكلة الأوقاف الإسلامية من خلال إنشاء المكتب الخيري الإسلامي [7]،الذي جاء لتدارك بعض التعويض الذي حرم منه المسلمون نتيجة إستيلاء الدولة على أملاك الوقف ومصادرتها وذلك دون أي تعويض للجزائريين [8]، يتم من خلال هذا المكتب توزيع صدقات وإغاثات على الفقراء المسلمين [9].
- أما سياسة بيجو التعليمية تركزت على هدم وإزالة المؤسسات التعليمية الجزائرية من مساجد وزوايا ومدارس قرآنية ما أدى إلى انخفاض في عدد هذه المؤسسات خلال عهده [10].
- من بين المؤسسات التي هدمت وبيعت في فترة حكم بيجو في الجزائر نجد مساجد وزوايا منها جامع سيدي الرحبي والشماعين وزاوية الأندلس الشبارلية وغيرها من المؤسسات كما إندثرت المدارس تدريجيا خلال تلك الفترة ولم يتم تعويضها من قبل سلطات بيجو بما يفيد [11].

---

[1]-حميد قريتلي، السياسة الإسلامية الفرنسية .....، المرجع السابق، ص 155.

[2]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية .....، المرجع السابق، 248.

[3]-محمد زاهي، وضعية المؤسسات الدينية خلال الفترة الاستعمارية .....، المرجع السابق، 360.

[4]-الغالي غربي، العدوان الفرنسي .....، المرجع السابق، ص 215.

[5]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية .....، المرجع السابق، ص 251.

[6]-إبراهيم لونيسي، بن عمارة زوينة، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر الجنرال بيجو .....، المرجع السابق، ص 1023.

[7]-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 05، المرجع السابق، ص183.

[8]-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 04، المرجع السابق، ص 186.

[9]-حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري.....، المرجع السابق، ص 49.

[10]-عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق.....، المرجع السابق، ص،ص 113،115.

[11]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية .....، المرجع السابق، 251.

- غير أن راندون سعى لتضيق الخناق على المدارس القرآنية وتشجيع الطلاب على المدارس الحكومية الفرنسية [1]، وذلك من خلال وضع قوانين تكبح انتشارها كقانون 16 أكتوبر 1852 السالف ذكره[2].
- تم إصدار العديد من المراسيم في عهد راندون والتي من خلالها تم إنشاء مدارس منها مرسوم 14مارس 1857الذي ينص على إنشاء كوليج العربي إمبراطوري عربي[3]، بالإضافة إلى إنشاء مدرسة الطب والصيدلة بعد صدور المرسوم الإمبراطوري بتاريخ أوت 1857[4].

[1]-عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية، المرجع السابق، ص 60.
[2]-حميد قريتلي، السياسة الإسلامية الفرنسية.....، المرجع السابق، ص 70.
[3]-عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق .....، المرجع السابق، ص 228.
[4]-بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية .....، المرجع السابق، ص 72.

خـاتمة

خاتمة:

من خلال عرض المحاور الأساسية التي ارتكزت عليها السياسة الفرنسية تحت قيادة الماريشال بيجو وراندون في الجزائر (دراسة مقارنة) توصلنا لجملة من الاستنتاجات

أهمها:

*أدى حكم المارشالين بيجو وراندون على الجزائر في الفترة الممتدة من 1841 /1858إلى إحداث تغيرات في السياسة الفرنسية تجاه مستعمرتها إذ مثلت سياسة بيجو في الجزائر نقطة تحول من خلال إتباعه نهج عسكري عدواني وسياسة استيطانية مهدت الطريق للهيمنة الفرنسية على البلاد.

*على الرغم من خلفية بيجو الزراعية، الذي جعل من لادورانتي مزرعة نموذجية فإنه لم يقم بأي نشاط مماثل في الجزائر، بدلا من ذلك اتسمت سياسته في المستعمرة بالحرق والتدمير والنهب.

*تمثلت أهم مساهمات بيجو في قيادة حملات عسكرية واسعة النطاق أسفرت عن القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، واتسمت هذه الحملات بحرب إبادة وحشية على الجزائريين.

*أجرى بيجو أيضا إصلاحات إدارية تهدف إلى إخضاع الجزائريين واستحدث مكاتب عربية

من خلالها أصبحت السلطة في يد الجيش الفرنسي كما عين مسؤولين محليين موالين للإدارة الاستعمارية كما وضع نظام قضائي أعطى فيه الأولوية للمستوطنين على حساب الجزائريين.

*شهدت فترة حكم بيجو استهداف للمؤسسات الدينية والإسلامية حيث تعرضت العديد من أوقافها للاستيلاء والتدمير مقابل دعم وتشجيع المسيحية وإدخال اللغة الفرنسية في المؤسسات التعليمية الجزائرية بهدف فرنسة الجزائريين.

*أثرت سياسة الإمبراطور نابليون الثالث التي امتازت بالتعاطف مع الأهالي على السياسة التي اتبعها راندون في الجزائر و ذلك في بعض الجوانب من خلال منحه مساعدات للجزائريين كما اعاد للقضاء الإسلامي بعض من صلاحياته المسلوبة في عهد بيجو .

* شهدت فترة حكم راندون في الجزائر سعيه للتوسع العسكري وإخضاعه للقبائل وإخماد المقاومات بها منتهجا حرب إبادة جماعية للجزائريين.

* سعى راندون إلى جلب المزيد من المستوطنين الأوروبيين إلى الجزائر لتعزيز الوجود الفرنسي من خلال تجريد الجزائريين من أراضيهم ومنحها للمستوطنين إلى جانب ذلك إقامته لاقتصاد زراعي لتموين الخزينة الفرنسية.

* شملت الإصلاحات الإدارية التي أجراها راندون توسيع نظام المكاتب العربية وإقامة نظام قضائي يمنح صلاحيات للقضاة المسلمين من خلال إصدار قرار إنشاء مجلس فقهي، شجع راندون الجمعيات التنصيرية وقام بتقديم الدعم لها من أجل نشر المسيحية في الجزائر، كما أنشأ مكتب خيري قدم من خلاله إعانات للجزائريين من أجل كسب ولائهم وبالإضافة إلى ذلك عمل على تضييق الخناق على المدارس القرآنية بينما أنشأ المدارس الشرعية الثلاثة بهدف إنشاء طبقة موالية للسلطة الفرنسية.

*هدفت سياسة كل من المارشالين إلى جعل الجزائر فرنسية وبالرغم من بعض الاختلافات في الأساليب فقد اتسمت سياسة كل منهما بالعنف الشديد والقمع وانعكست هذه السياسة سلبا على الجزائريين من خلال ما خلفته من آثار نفسية ومادية.

*استهدفت سياستهما توسيع الاستيطان الأوروبي في الجزائر وشملت مصادرة ممتلكات وأراضي الجزائريين لصالح المستوطنين الأوروبيين كما تم منح هؤلاء امتيازات لتعزيز أنشطتهم علاوة على ذلك تم إنشاء العديد من القرى والمستوطنات.

*رغم الاختلافات الظاهرية في أساليب تطبيقهما لجوانب من سياستهما إلا أنها اشتركت في أهدافها في جعل الجزائرتابعة لفر نسا اقتصاديا وإداريا وثقافيا.

الملاحق

ملحق 01: صورة الماريشال بيجو والأمير عبد القادر

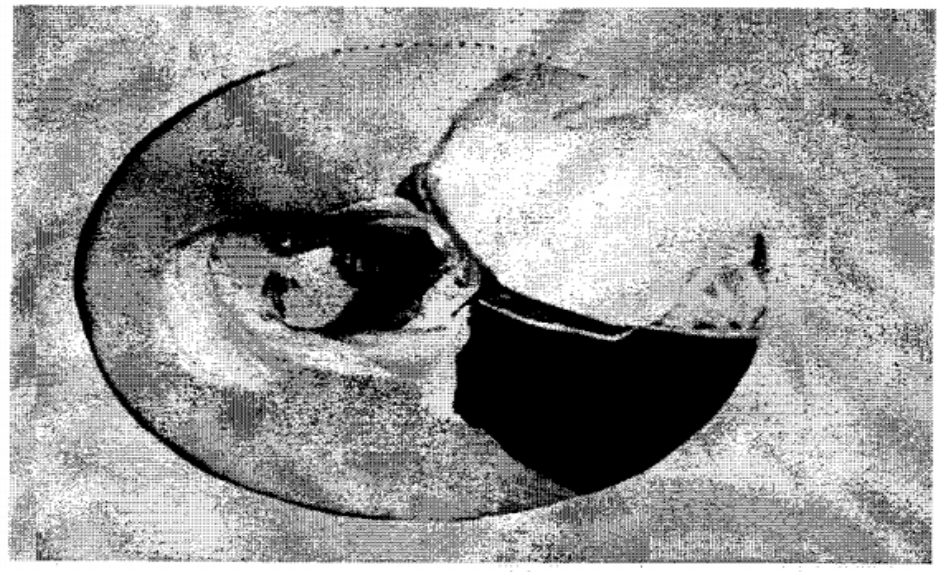

الأمير عبد القادر 1836

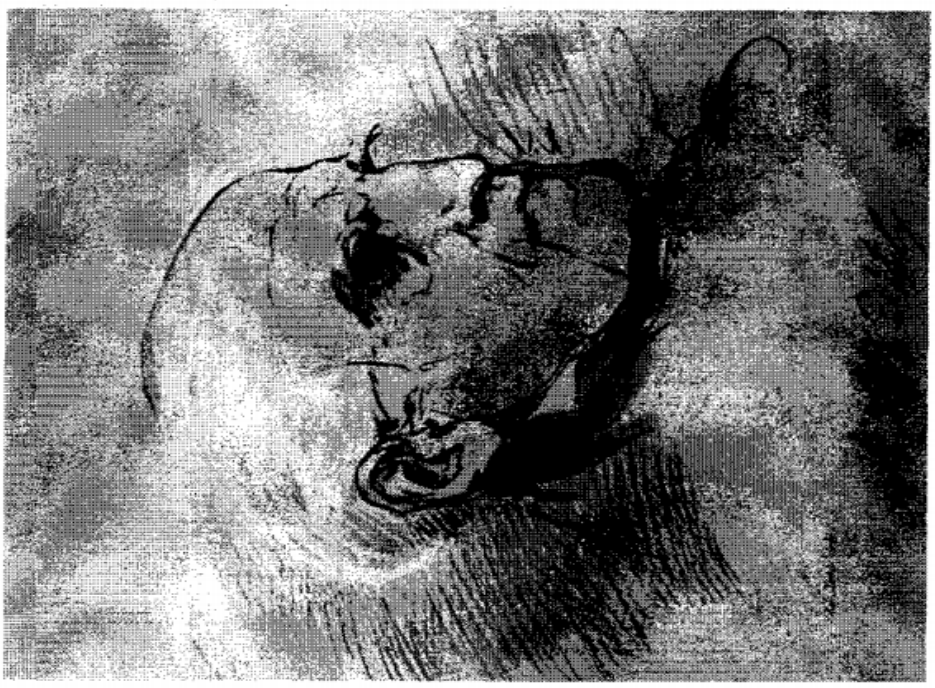

المارشال بوجو 1849

قائد المجاهدين وقائد المحتلين

المصدر: بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، ج1

ملحق 02: وثيقة لمعاهدة التافنة

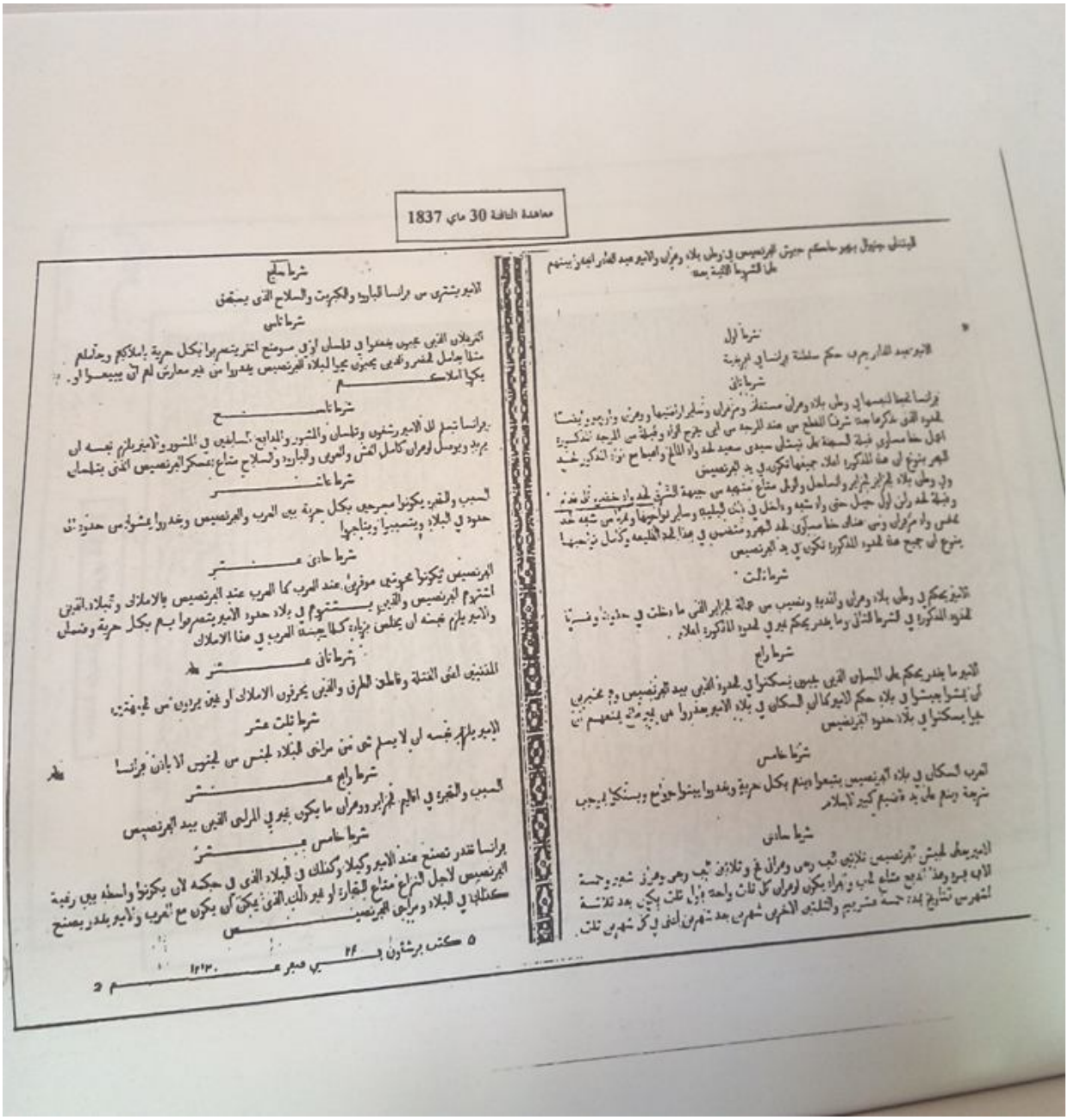

معاهدة التافنة 30 ماي 1837

المصدر: الغربي الغالي: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد

ملحق03: خريطة تمثل توزيع الأوربيين في الجزائر سنة 1846.

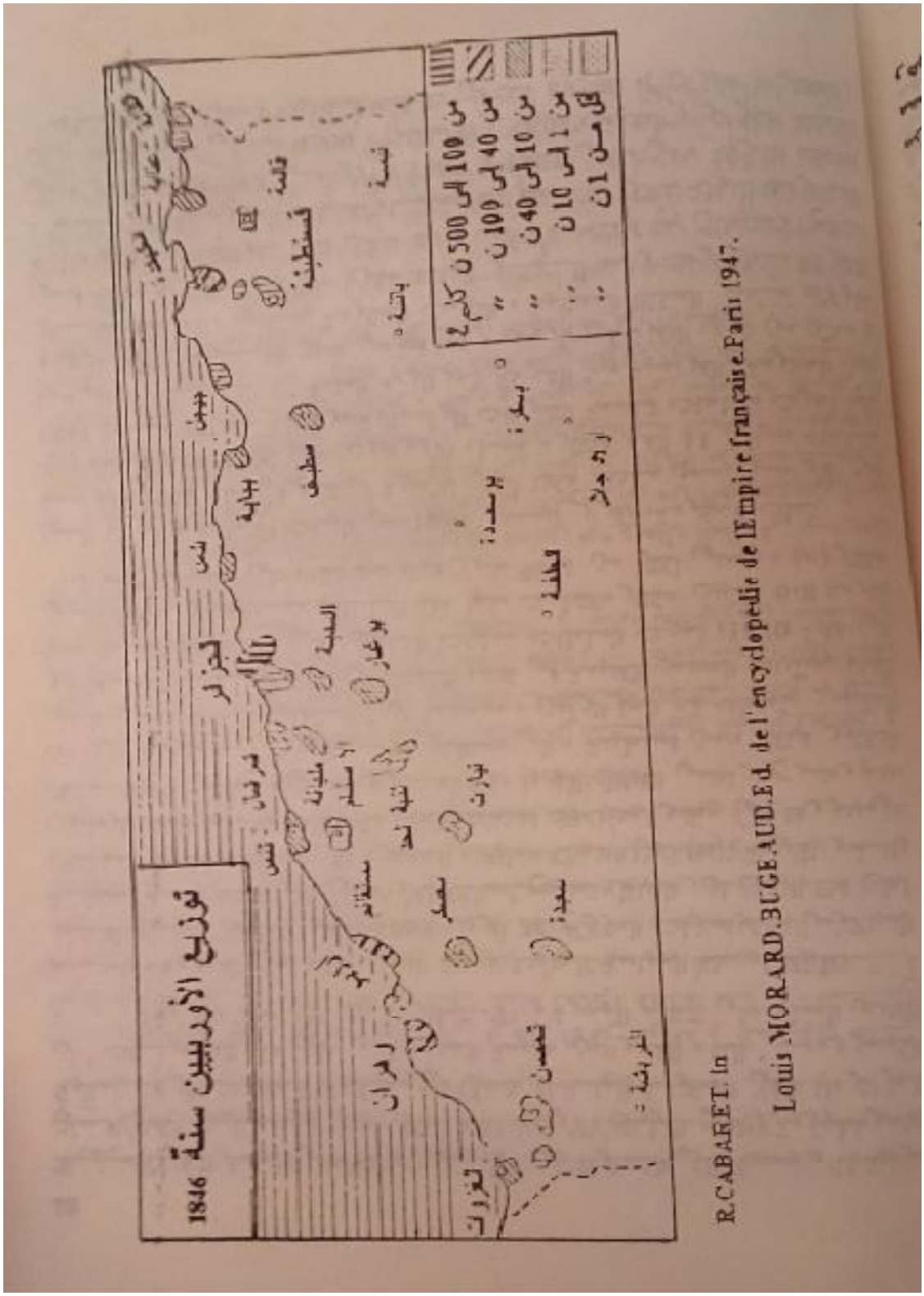

المصدر: صالح عبادالجزائر بين فرنسا والمستوطنين

ملحق 04: رسمين يمثلان كهوف الظهرة والصبيحة

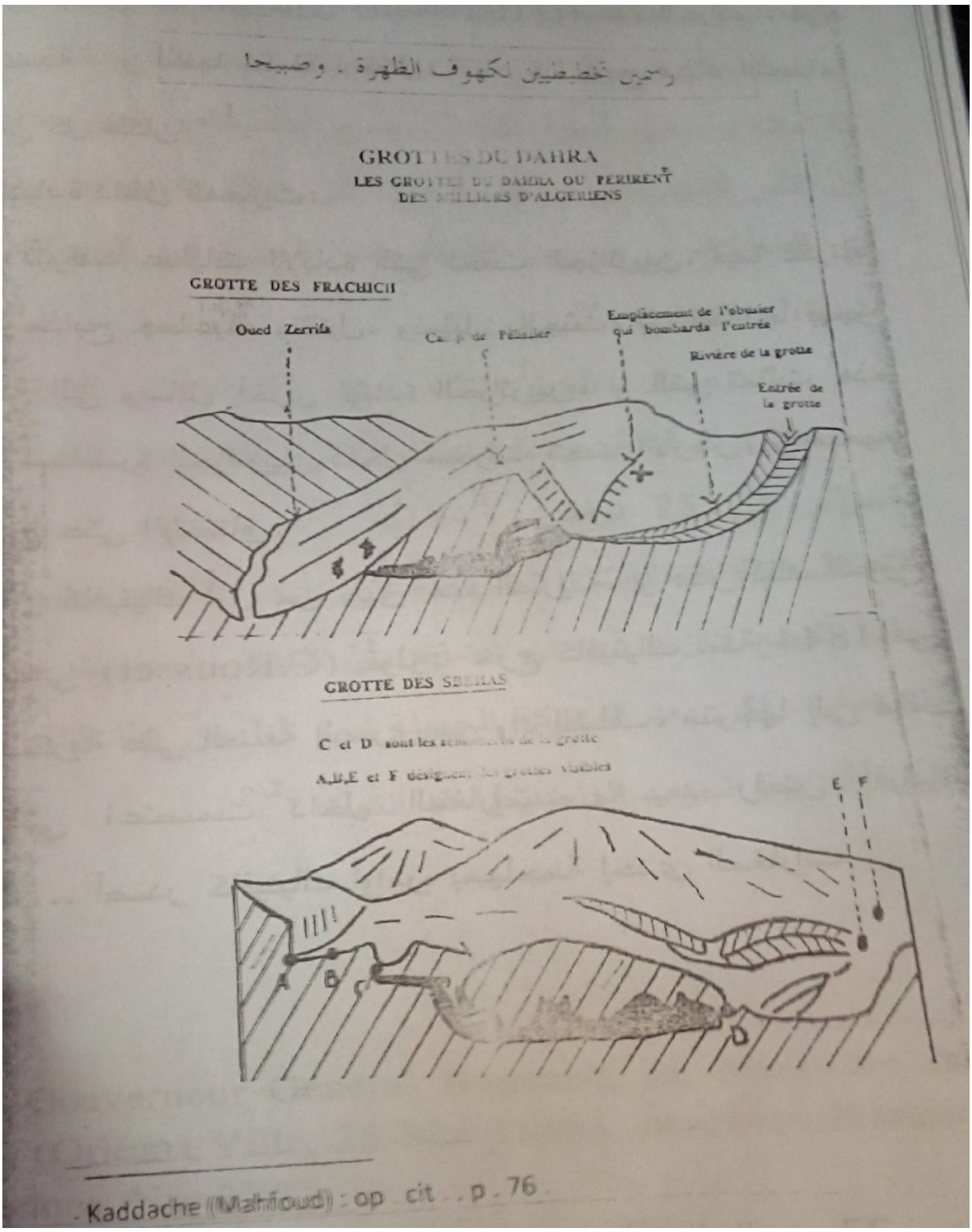

المصدر: محمد عيساوي ، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية أثناء الحكم العسكري 1830-1871م

ملحق 05: صورة الماريشال راندون

المصدر: Narcisse faucon : livre D'or D'Algérie

ملحق 06: خريطة توضح الاحتلال الفرنسي لمنطقة القبائل.

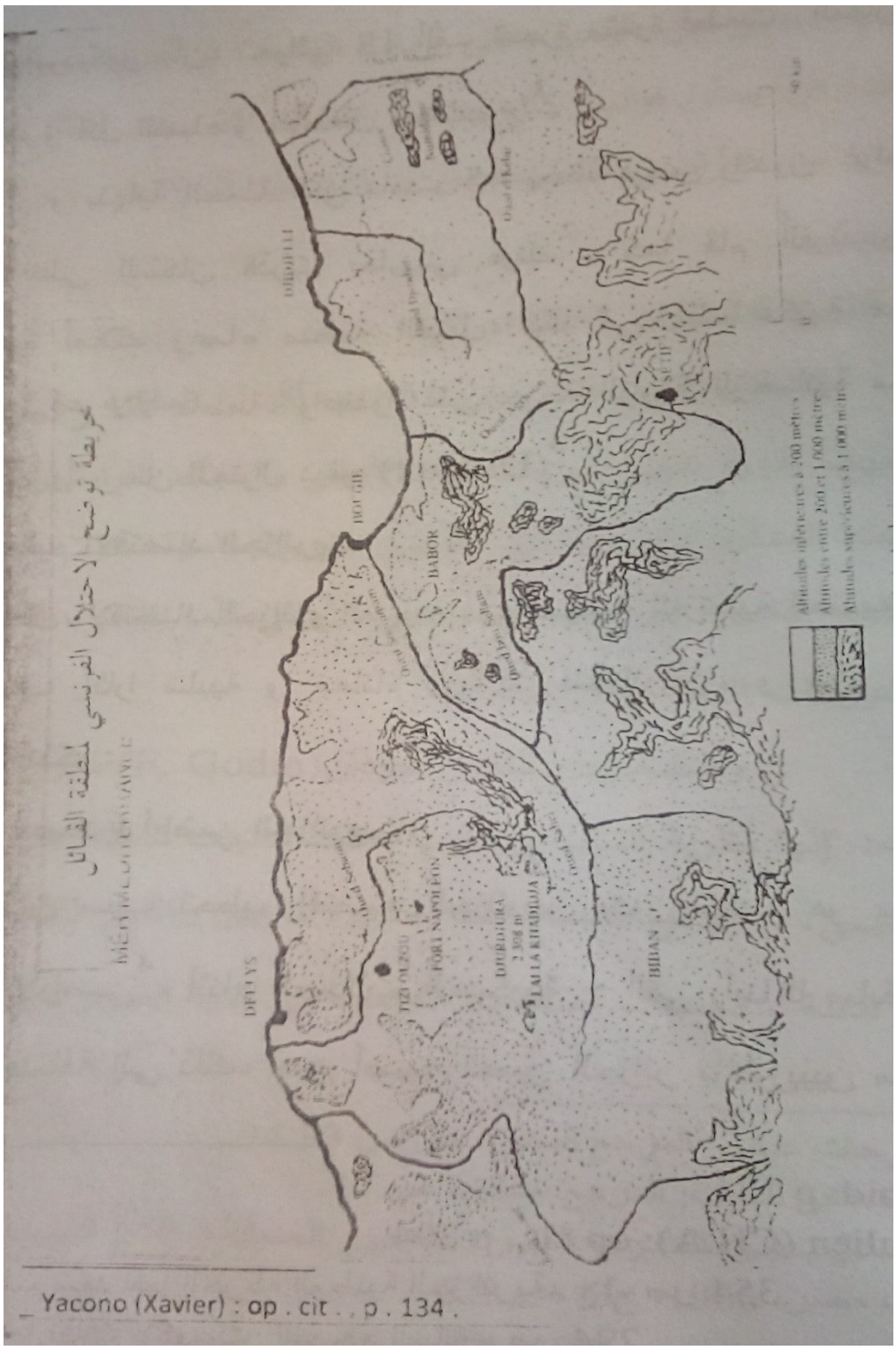

_ Yacono (Xavier) : op . cit . , p . 134 .

المصدر: محمد عيساوي ، نبيل شريخي: الجزائم الفرنسية أثناء الحكم العسكري 1830-1871.

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادروالمراجع

أولا: المصاو باللغة العربية:

1. أسكوت، مذكرات الكولونيل أسكوت عن اقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841، تر العربي اسماعيل، الشركة الوطنية للنشر التوزيع، الجزائر 1981.
2. إيتين برونوا، الأمير عبد القادر الجزائري، تر ميشيل خوري، دار عطية للنشر، بيروت لبنان،1997.
3. تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، تر أبو قاسم سعد الله، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

1. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر عيسى عصفور منشورات عويدات، بيروت لبنان 1982.
2. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.
3. برنيان أندري، أندري نوشي، ايف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر اسطنبولي رابح منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.
4. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 _1871 مطبعة دحلب، الجزائر.
5. بلاح بشير تاريخ الجزائر المعاصر 1830 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر 2006.
6. بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881_1914، وزارة الثقافة الجزائر.
7. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830_1962، ج01، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، الجزائر 2008
8. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830_1962، ج02، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
9. بو حوش عمار، التاريخ السياسي من البداية لغاية 1962 دار الغرب الاسلامي، د ط، بيروت لبنان، 1997.

10. بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
11. بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البر برية في الجزائر، 1830_1930، دار الحكمة، الجزائر 2010.
12. بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري للحركة الوطنية 1830 1954 ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر، 2009.
13. جلال يحيى السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960 دار المعرفة، مصر 1959.
14. جوليان شارل اندري، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار 1827 1871، ج1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع 2013
15. الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج05، دار الأمة، الجزائر 2010
16. حرب اديب التاريخ العسكري والاداري للأمير عبد القادر الجزائري 1804_1847، ج1 دار الرائد للكتاب الجزائر 2007.
17. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 2010.
18. خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830_1962، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009.
19. خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية1830_1954، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.
20. زوزو عبد الحميد، الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1837_1939، ج01، تر مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر 2005
21. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1900 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، الجزائر 1984.
22. سعد الله ابو قاسم تاريخ الجزائر الثقافي 1830_1954، ج03، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان 1998.
23. سعد الله أبو قاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج02، دار البصائر، الجزائر 2007.
24. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية 1830 1900، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1992.

25. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج06، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1998.
26. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 1954، ج05، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان 1998.
27. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830_1954، ج04، دار الغرب الاسلامي بيروت لبنان 1998.
28. سعد الله ابو قاسم، خلاصة التاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان ،2007.
29. عاشور موسى، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830 1962، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2007.
30. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830_1930، ديوان المطبوعات الجامعية،المطبعة الجهوية قسنطينة.
31. العسلي بسام مشاهير قات العالم المارشال بيجو 1784_1849، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،1982.
32. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر تونس المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.
33. عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 1962، ط2، ديوان مطبوعات الجامعية الجزائر 2016.
34. عمورة عمار، نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر العامة، ج01، دار المعرفة الجزائر.
35. عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830_1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007.
36. عميراوي أحميدة، واخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844_ 1916، دار الهدى عين مليلة، الجزائر 2009.

37. عيساوي محمد نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية أثناء الحكم العسكري 1830 1871، دار الشبيطي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015

38. غربي الغالي والعدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثوره اول نوفمبر 1954، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين

39. الفرحي بشير كاشه، مختصر ووقائع واحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830_1962، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

40. فركوس صالح، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر البصائر الجديدة للنشر التوزيع الجزائر 2013.

41. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق م_ 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع.

42. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1994.

43. مجاهد مسعود الجزائري، تاريخ الجزائر، ج01، مدونة سيدي بن عزوز.

44. مقلاتي عبد الله المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

45. نصر الدين بن داود، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830 1962، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007.

ثالثا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

1. Charles André julien, Histoire De L'Algérie Contemporaine, Alger, Éditions Casbah, 2007.
2. Henri teissier, L'emir Abdelkader. Centre culturel du livre –alger, 2020.
3. Narcisse Faucon, Livre D'or D'Algérie, Edition, CHallamel ,Paris,1889.
4. Tome Second, Mémoires Du Maréchal Randon. Paris, Typographie, Lahure, 1877.

رابعا: المجلات والدوريات:

1. بحوص شاهيناز، القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر 1830 1982، مجلة آفاق فكرية، م10، ع02، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر، أكتوبر 2022.
2. بودن غانم، من سياسة الابادة الفرنسية محرقه غار الفراشيش 19 جوان 1845، مجلة الخلدونية، مجلد 09، العدد 01 جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر 2016
3. بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة الفضائية الفرنسية في الجزائر خلال فترة 1830_1892، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، ع04، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، جانفي 2009.
4. حيمر صالح، قراءة في أمريتي 1844 1846 حول الملكية العقارية في الجزائر المضامين والنتائج، مجلة العصور الجديدة عدد06، عدد خاص بخمسينية الاستقلال ربيع 1433هـ_ 2012م.
5. زاهي محمد، وضعية المؤسسة الدينية خلال الفترة الاستعمارية 1830_1870 مساجد وزوايا مدينة الجزائر أنموذجا، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية م02، ع01، يناير2019.
6. زريق محمد، تاريخ الأمير عبد القادر قراءة جديدة في معاهدة التافنة 1837، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد 03، ديسمبر 2014.
7. زياني فاتح غيلاني السبتي سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الاوروبي في الجزائر خلال حكم المارشالين كلوزيل وبيجو 1830 _1844، مجلةالأحياء مجلد 20 العدد 26، سبتمبر 2020،
8. سراج عاطف قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وتداعياتها على سكان الريف_ قانون جويلية 1874 انموذجا، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية 24، ع01، جامعة الجزائر، جانفي 2020.
9. شويتام أرزقي، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 1914، مجلة التاريخ المتوسطي، م02، ع02، جامعة الجزائر2، ديسمبر 2020.
10. صفراوي وليد، سعاد يمينة شبوط، البعد التاريخي لمنطقة تلمسان 1836_1842، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي مجلد07، العدد02، جوان 2020.
11. لونيسي ابراهيم زوينةبن عمارة، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر الجنرال بيجو وأثر سياسته على الجزائريين 1841 _1844، مجلة الأحياء م 22، ع 30 الجزائر 2022

خامسا: الرسائل والاطروحات الجامعية:

أ/ رسائل الدكتوراه:

1. حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري (1844_1870) تيارت وسعيدة جيرفيل البيض نماذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران 2013 _2014.
2. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830_1930)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية،2013.
3. زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 _1914) دراسة في أساليب السياسة الادارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014 2015
4. سراج عاطف، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وتداعياتها على سكان الأرياف بين 1874_1914، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة 22019_2020
5. قريتلي حميد، السياسة الاسلامية الفرنسية في الجزائر (1870_1914) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2019 /2020
6. كليل صالح، التنظيمات الادارية والاقتصادية في الجزائر (1830 _1871)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والعلومالإسلا مية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2017_2018.
7. مرجاني عبد القادر، السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهر ان 2013_2014

ب/ رسائل الماجستير:

1. بولافة حدة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010_2011.

2. حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسية ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم (1832_1844)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران السينيا.
3. شلبي شهرزاد، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في ق19 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009.
4. شنوف صهيب، السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر ونتائجها (1830_1871)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي 2014 2015
5. حميد قريتلي، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830_1907)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2009_2010.

سادسا المعاجم والقواميس:

1. G. Vapereau, Dictionnaire Universel Des Contemporains, Paris, Librairie Hachette, 1893.

ملخص:

منذ احتلال فرنسا للجزائر في عام 1830، سعت إلى تحويلها إلى مستعمرة فرنسية من خلال تطبيق سياسة استعمارية شاملة تهدف إلى السيطرة على البلاد. وخلال الفترة من 1841 إلى 1858، وفي ظل حكم الماريشالين بيجو وراندون، شهدت الجزائر فترة استعمارية جديدة حيث اتبع الحكام العامون آنذاك أساليب متنوعة لتوسيع النفوذ الفرنسي وقمع المقاومة الشعبية. تم اعتماد قوانين قاسية تهدف إلى مصادرة الأراضي ومنحها للمستوطنين تدعيما لسياسة الاستيطان. بالإضافة إلى فرض نظم إدارية للسيطرة على السكان واستهدفت كذلك تفكيك المجتمع وتجهيله وفرنسته.

الكلمات المفتاحية: السياسة الفرنسية، بيجو، راندون.

Abstract:

Since France’s occupation of Algeria in 1830, itsought to transformitinto a French colony through the implementation of a comprehensive colonial policyaimed at controlling the country. During the periodfrom 1841 to 1858, under the rule of Marshals Bugeaud and Randon, Algeria witnessed a new colonial erawhere the governors at that time adoptedvariousmethods to expand French influence and suppresspopularresistance. Harsh lawswereenactedaimed at confiscating lands and grantingthem to settlers to reinforce the settlementpolicy. In addition, administrative system swereimposed to control the population, and efforts were made to dismantle and assimilate the society into French culture.